01 | سلسلة أبحاث في تاريخ البحرين

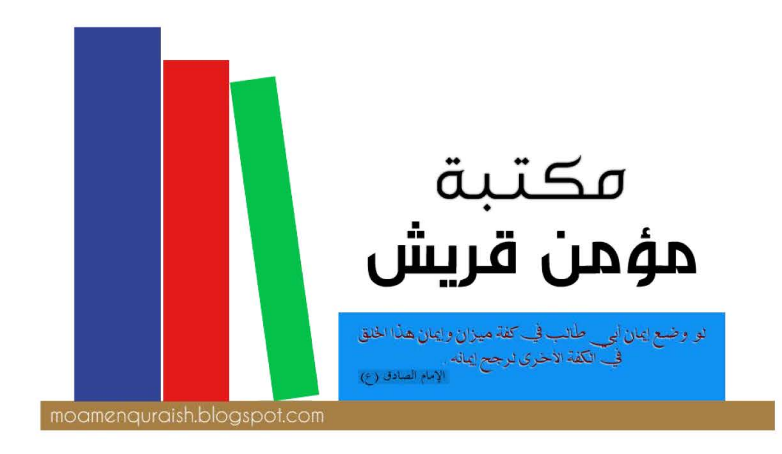
# الحركة العلمية في البحرين

عيسى الوداعي

سلسلة أبحاث في
تاريخ البحرين
01

# الحركة العلمية في البحرين

## عيسى الوداعي




اوال
مركـــز أوال للدراســـات والتوثيـــق
AWAL CENTRE FOR STUDIES & DOCUMENTATION

اسم الكتاب: الحركة العلميّة في البحرين

اسم المؤلف: عيسى السيد جواد الوداعي

الطبعة الأولى، بيروت أبريل 2015



**التعريف بالمؤلف:** أكاديمي بجامعة البحرين، دكتوراه الفلسفة في اللغة العربية، الجامعة الأردنية، مهتم بتحقيق التراث البحراني ونشره، له الكثير من البحوث المنشورة في المجلات المحكمة. alwedai@hotmail.com

**لوحة الغلاف:** من مخطوطة الروضة «الصفوية في فقه الصلاة اليومية» للشيخ محمد بن ماجد بن مسعود البحراني الماحوزي (ت 1105هـ/1694م) كتبها بشيراز للسيد الميرزا محمد صفي الدين ابن الميرزا محمد مهدي النسابه. ناسخ المخطوط محمد بن سعيد بن محمد بن عبدالله المقابي البحراني. انتهت رئاسة البلد بعده الى السيد هاشم التوبلاني

www.awalcentre.com | info@awalcentre.com
ISBN 978 - 9953 - 0 - 3242 - 9

وَالبَلَدُ الطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُ بِإِذْنِ رَبِّهِ..

مِنَ الآية ٥٨/ الأعراف

# الفهرس

## الإهـــــــــداء

مازال صدى صوته يتردّد في الآذان:

في هذه الأرض كنوزٌ تنتظر من يستخرجها..

يصف شيئًا من ملامحها؛ لعلّنا نهتدي إليها..

يغرس فينا حبّ الأرض وحبّ النخيل..

يشدّنا إليها شدًّا:

كنّا هنا، ومانزال، وسنبقى..

**إلى أبي**

**وارث تلك المدرسة العظيمة، وأحد حرّاسها الأمناء..**

## مقدمة الطبعة الثانية

باتت الكتابة عن تاريخ البحرين عمومًا، وعن تراثها العلميّ على وجه الخصوص أمرًا واجبًا، ينبغي أن يضطّلع به المؤرّخون، والمثقفون والمهتمّون؛ ليبرزوا ما قدّمت هذه البلاد من إسهامات علميّةٍ وأدبيّة، ويقفوا على مناهج علماء هذه البلاد في التصنيف والتأليف، وبخاصّةٍ بعد تخلّي أكثر الجهات المعنية عن ذلك الأمر، وهو ما حاولنا القيام به في هذا الكتاب.

وكنتُ قد تطرّقتُ - في مقدّمة الطبعة الأولى - إلى صور التخلّي عن ذلك التراث العلمي وإهماله، مبرزًا دور وزارة التربية والتعليم، تتبعها جامعة البحرين، في ترسيخ ذلك الإهمال، ممّا أدّى إلى محو التاريخ العلمي للبلاد، وطمس آثاره من أذهان الناشئة.

ولستُ أعلمُ كيف فاتني الوقوف على دور وزارة الإعلام، التي تعوّل عليها الدول في نشر كلّ ما يتعلّق بها من تاريخ، وحضارة، وإنجازات علميّة، وغير ذلك، وكان المرتُجى منها في البحرين أن تسير السيرة ذاتها، فتنشر من البرامج ما يحقق الغاية من تعريف العالم الخارجيّ بالبلاد: تاريخًا وحضارة.

تلك كانت الصورة الورديّة، التي رسمناها لدور وزارة الإعلام في أذهاننا، وكنّا نلتمس لها العذر في عدم الالتفات إلى تراث البحرين العلميّ الأصيل، ظانّين بأنّ السبب قد يرجع إلى كون معظم التراث العلميّ البحرانيّ مايزال مخطوطًا، وهو سببٌ لا يختلف - في وهنه - عن بيت العنكبوت، إلا أننا تشبّثنا به؛ رغبةً في الركون إلى أيّ سببٍ، حتّى أذن الله بإنجاز هذا الكتاب، فانكشف من الأسباب غير ما ظننّا؛ فقد حملته إلى الوزارة بغية ترخيصه للطباعة، محدّثًا نفسي بنشره خلال

أسـبوعٍ أو أسـبوعين، ولم يخطـر بالبـال أن يظـلّ الكتـاب حبيـس الأدراج في الـوزارة أكـثر مـن سـنة، فـلا هـي أذنـت لي بطباعتـه، ولا هـي منعتنـي مـن ذلـك! وقـد بـاءت جهـودي كلّهـا بالفشـل، وأنـا أحـاول الوقـوف عـلى سـبب ذلـك التعطيـل والمماطلـة، مـمّا اضطّـرني إلى طباعتـه الطبعـة الأولى خـارج البحريـن، فلـمّا وصـل الكتـاب إلى البـلاد، سـطت عليـه وزارة الإعـلام، وصـادرت نسـخه كلّهـا، ولم تسـمح لي بنسـخة واحـدة! دون إبـداء سـبب المصـادرة كذلـك، ولم ينـجُ مـن مخالـب الـوزارة سـوى مئتـي نسـخة، بقيـت بيـد النـاشر، وسرعـان مـا تطاولتهـا أيـدي القـرّاء، فنفـدت جميعهـا.

لم يكـفّ المهتمـون عـن طلـب نسـخٍ مـن الكتـاب، فـإذا مـا علمـوا بقصّتـه، ونفـاد نسـخه طالبـوني بطباعتـه طبعـةً ثانيـة؛ فالتاريـخُ لا يحـبّ الطّمـس، ولا يحـترم طامسـيه! وهـا هـي ذي الطبعـة الثانيـة عـن مركـز أوال للدراسـات والتوثيـق تـرى النـور، بحمـد اللـه وتوفيقـه، بعـد سـتّة أشـهر مـن الطبعـة الأولى، وأنـا أضعهـا بـين يـدي القـرّاء الأكارم، بإضافـاتٍ يسـيرة، وتعديـلاتٍ طفيفـة، راجيًـا مـن اللـه تعـالى أن يجـدوا فيهـا مـا يـروي ظمأهـم المعـرفي.

نسـأل اللـه العـليّ القديـر أن يوفقنـا لخدمـة تراثنـا العلمـيّ الأصيـل، إنـه سـميع الدعـاء، قريـبٌ مجيـب.

والحمد لله ربّ العالمين

**المقدمة**

تفخـر كلّ أمّـةٍ، ويعتـزّ كلّ قـومٍ بـتراث أجدادهـم يحوطونـه بعنايتهـم، ويولونـه اهتمامًـا كبـيرًا، محاولـين ترسـيخه في نفـوس الأجيـال الجديـدة، وتعريـف الآخريـن بـه.

وتتفنـن الأمـم في طريقـة الحفـاظ عـلى تراثهـا، فمـرّة يقيمـون المتاحـف، ويضمّـون بـين جنباتهـا مـا بقـي مـن إبداعـات أسـلافهم، ومـرة يقيمـون المعـارض، فيعرضـون فيهـا الصناعـات التقليديـة، التـي بـرع فيهـا أسـلافهم، ومـرة يقيمـون النـدوات؛ لتسـليط الأضـواء عـلى مـا يميـز ذلـك الـتراث، وقـد يقيمـون لعظمائهـم مـن القـادة والساسـة والأدبـاء والمفكريـن تماثيـل ضخمـة، يزينـون بهـا الميادين والسـاحات العامـة؛ اعترافًـا بمـا قدّمـه أولئك لأمّتهـم.

والأمـم حـين تفخـر بـتراث الأجـداد، إنّمـا تفعـل ذلـك عـن وعـي بـأنّ هـذا الـتراث ركيـزة أساسـية في وجودهـا؛ فحـاضر الأمّـة امتـداد لتراثهـا، وهـو المبـين للمـدى الحضـاري الـذي وصلـت إليـه، والحافـز لهـا للمـضي قدمًـا، والبنـاء عـلى مـا أسسـه الأولـون.

والبحريـن - كغيرهـا مـن الحـواضر العربيـة والإسـلامية - مـرّت بحقبـة ازدهـارٍ علمـي، امتـدّت قرونًـا عديـدة، بـرز فيهـا مئـات الأسـماء مـن العلـماء في شـتى ميادين المعرفـة، وقـد أنتجـوا مئـات المصنفـات في العلـوم الدينيـة والدنيويـة، فقـد ألفـوا في الفقـه وأصولـه، وفي التفسـير، والحديـث، واللغـة، والفلسـفة، والحسـاب، والفلـك، والطـب، وغيرهـا مـن العلـوم المعروفـة يومـذاك.

وكان المؤمّـل مـن المعنيـين بالشـأن الثقـافي أن يقفـوا عنـد ذلـك الـتراث؛

ليقرأوه ويبينوا خصائصه، ويبرزوا ما انفرد به أولئك العلماء في المنهج أو غيره، غير أن هذا المؤمل لم يكن، بل وجدنا حالا معكوسة؛ إذ تنكّر المعنيون لتراثهم، ولم يبقَ من ذلك الإرث العظيم سوى بضعة أسماء، يتداولها خاصة الخاصة في مجالسهم، ولا تعرف الأجيال المعاصرة عنها شيئًا :

كأنْ لم يكن بين الحجون إلى الصفا　　　أنيسٌ ولم يسمر بمكة سامرُ

ولقد بُحَّ من المهتمين الصوت، وهم ينادون ويدعون في المحافل العلمية والثقافية إلى إنشاء لجنةٍ متخصصة، تأخذ على عاتقها صياغة تراث هذا البلد، وبخاصة العلمي منه، فتؤوب إلى جمعه من مظانّه، فقد تناثر في مكتبات العراق، وإيران، والهند، إضافة إلى بعض المكتبات الشخصية في البحرين، ثمّ تعكف تلك اللجنة على تصنيف ما جمعت، وتحقيقه تحقيقًا علميًا، ونشره؛ ليكون بين أيدي الباحثين، ينظرون فيه، ويقيمون عليه بحوثهم، ولمّا يُسْمَع الصوت!!

ولعلّ معترضًا يعترض علينا، فيقول إنّ التراث لم يكن مهملا البتة، ويستدلّ على ذلك بإقامة المعارض، والمهرجانات التراثية وغيرها.

وأقول: إنّ هذا الاهتمام انصبّ على جانبٍ من جوانب التراث، هو الجانب الحرفي، المتمثل في الصناعات التراثية، كصناعة الفخّار والنسيج وغيرها، ولم يحظ التراث العلمي والأدبي لعلماء البحرين وأدبائها بعناية تُذكر، بل طوته يد النسيان.

ولو أننا أنعمنا النظر لأمكننا الوقوف على أبرز مظاهر تناسي التراث العلمي والأدبي البحراني، فكتب وزارة التربية والتعليم الدراسية، التي تعدّ النواة المركزية في التعريف بالبلاد: تاريخًا، وحضارة، وحركة

علميـة، تخلـو تمامًـا مـن ذكـر علـماء البحريـن وأدبائهـا، والتعريـف بهـم، وبمنجزاتهـم العلميـة والأدبيـة، عـلى الرغـم مـن بـروز منـارات علميـة شـامخة في سـماء هـذه البـلاد، كالشـيخ ميثـم البحـراني، والسـيد هاشـم التوبـلاني، والشـيخ سـليمان الماحـوزي، والشـيخ يوسـف العصفـور، ومئـات غيرهـم.

وقـد انعكـس هـذا الأمـر عـلى الطـلاب، فـبرز جيـل جاهـلٌ برجـالات البحريـن، منبـتّ الصلـة عـن ماضيـه الثقـافي، وقـد سـألتُ طلبتـي في جامعـة البحريـن عـن الشـيخ ميثـم البحـراني، فأجمـع أكثرهـم عـلى عـدم معرفتهـم بـه، وقـال بعضهـم إنهـا المـرة الأولى التـي يطـرق فيهـا هـذا الاسـم سـمعه!!!

ولم تكـن وزارة التربيـة والتعليـم وحيـدة في ميـدان تنـاسي الـتراث البحـراني، فقـد تابعتهـا جامعـة البحريـن، فـلا هـي أنشـأت قسـمًا لجمـع مـا تناثـر مـن تراثنـا أسـوة ببقيـة الجامعـات، ولا اسـتحدث قسـم اللغـة العربيـة فيهـا مسـارًا خاصًـا لدراسـة الأدب البحـراني والتعريـف بـه، بـل اكتفـى بمقـرر (الأدب في الجزيـرة العربيـة) الـذي جعلـه مقـررًا اختياريًـا، ولا يأخـذ الأدب البحـراني فيـه بنصيـب!

وقـد انعكـس هـذا التنـاسي سـلبًا عـلى برنامـج الدراسـات العليـا في قسـم اللغـة العربيـة؛ إذ لم تتنـاول أيـة رسـالة أدب البحريـن، ولا الحركـة العلميـة فيهـا، عـلى الرغـم مـن ابتـداء البرنامـج سـنة 1991م!!

وإنْ تعجـب فاعجـب مـن مكتبـة الجامعـة، التـي تـكاد تخلـو مـمّا طُبِـعَ مـن نتـاج علـماء البحريـن عـلى قلـة هـذا المطبـوع، وعـلى الرغـم مـن توافـره في السـوق المحليـة!!

وتأسيسًا على الحال الموصوفة، لم يبقَ أمام المهتمين إلا القيام بمحاولاتٍ فردية، علّهم ينقذون بها شيئًا، ويخرجونه من دائرة النسيان التي أريد له أن يقبع فيها، فاشتغل بعضهم بما وجد من مخطوطات، وحققها ونشرها، لكنَّ ذلكم العمل - على أهميته - يبقى فرديًا متناثرًا، والمراد أن يتحوّل إلى عملٍ علميٍّ يحدّه إطارٌ واضح؛ كي يتمكّن من تقديم صورة واضحة لما كانت عليه الحال العلمية في هذه البلاد.

وفي هذه السبيل يأتي هذا البحث؛ فهو يحاول رسم خريطة شاملة للحركة العلمية في البحرين، تلك الحركة التي امتدّت لأكثر من سبعة قرون، فقد حاول تجلية تاريخ المدارس في البحرين، والحالات التي مرت بها في قوتها وضعفها، وتابع البحث أوجه النشاط العلمي في تلك المدارس، كما كان من وُكْدِهِ متابعة إسهامات البحرانيين في العلوم والمعارف الشرعية واللغوية، وإبراز ما يتميّز به النتاج العلمي البحراني في المنهج، والمادة العلمية المطروحة.

وليس أضرّ على هذا البحث من النظر إليه عبر الثقوب السياسية الضيقة المقيتة، ومحاولة إخراجه من الدائرة الوطنية الكبرى، وربطه بفئةٍ أو طائفةٍ دون أخرى؛ فتنطلق الأسئلة الساذجة، التي تنمّ في أغلبها عن ضيق عطن السائل، وانغلاق صدره عن البخوع إلى الحقائق التاريخية، متناسيًا أنّ عملنا هنا إنّما هو عمل المؤرّخ، الذي يذعن إلى الأدلة التاريخية الدامغة، فما وجد منها صادقًا أخذه واعتمده، ولا يمكنه - ما دام صادقًا - أن يختلق وقائع لم تكن، أو يخفي أحداثًا، أو أسماءً كان لها وجودها التاريخي المؤثر.

من أجل ذلك، كان من أوضح اهتمامات الباحث البحثُ، والتنقيبُ في الكتب التاريخية، التي درست البحرين، ورجالاتها في المدة المحصورة في

عنوان البحث، فوجد كمًّا هائلا، قديمًا وحديثًا، أمكنه الاطمئنان إليه؛ لتواتر أخباره، وشهادة الواقع عليها، في حين وجد كتاباتٍ حديثة، زعم أصحابها أنهم يؤرّخون بها، كان من وكدها إخفاء الحقائق التاريخية الثابتة، وطمسها بطرقٍ فجّة، في محاولةٍ بائسةٍ لتأسيس ذاكرةٍ حديثة، ليس لها أساس من تاريخ أو جغرافيا، ولا تصمد أمام النظر التاريخي العلمي؛ فكان اطّراحها، وعدم الاعتناء بها أليقَ وأقرب إلى المنهج العلمي.

ولستُ إخالُ هذا البحث يضيق بمن يرشده إلى مكامن القصور أو التقصير، أو يدلّه على حركةٍ علميةٍ لعلماء بحرانيين، كانت في أوال، فأغمض عينه عنها، لكنه يشترط في ذلك كلّه الحجة والدليل التاريخيين، مستمسكًا بقول الحقّ تعالى: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ البقرة:111.

لم تكن الرحلة في هذا البحث يسيرة، بل كانت تسير مرة، وتتوقف مرات أخرى؛ ذلكم بأنّ البحث يعتمد أساسًا على مادّةٍ ما يزال أكثرها مخطوطًا، ولم يكن الحصول على نسخٍ من تلك المخطوطات ميسّرًا دائمًا، وكثيرًا ما رجع الباحث بخفي حنين، بعد أنْ أمضى أسابيعَ يرجو من أحدهم إطلاعه على ما يكتنزه من مخطوطات! ولولا أنْ منَّ الله عليَّ بمعرفة الأخ الكريم، سماحة الشيخ محمد عيسى المكباس لوهنت العزيمة، وما واصلت البحث، فلسماحة الشيخ مني الشكر كلّه؛ إذ لم يبخل عليّ بما عنده من كنوز بحرانية، بل زوّدني بنسخٍ مصورة من تلك الكنوز، أسأل الله أن ينفع به، وأن يجعل ذلك في ميزان حسناته.

والشكر موصولٌ إلى أخويّ العزيزين: الدكتور ناصر حميد المبارك، والدكتور علي عبدالنبي فرحان، اللذين تجشّما قراءة الكتاب في

مسوّدته، فلم يبخلا عليّ بملاحظاتهما السديدة، وقد أفدت من ذلك كله في تقويم ما اعوجّ، وإصلاح ما بدا من خلل.

والله سبحانه نسأل أن يوفقنا لما فيه الخير والصلاح، إنه خير مأمول، وأكرم مسئول، وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

# الفصل الأول

## المدارس العلمية في البحرين:
## نشأتها وتطورها

**تمهيد**

تقاس الحركة العلمية في أي بلدٍ بأمرين اثنين مجتمعين: أحدهما انتشار المدارس العلمية، وما يرتبط بها من أمور تشييدها، والعناية بها، وتمويلها، والآخر إسهام علماء ذلك البلد في المسار العلمي والثقافي، ذلك الإسهام الذي يتمثل في كثرة العلماء، ووفرة مصنفاتهم العلمية، وتأثيرها في المحيط العلمي.

وقد اجتمع للبحرين الأمران معًا، حتى صارا من مميزاتها، التي لا يرى المؤرخون بدًّا من الوقوف عليهما، والإشارة إليهما، كما نجده جليًّا في قول الشيخ علي البلادي (1340هـ/ 1921م)، وهو يتحدث عن الجو العلمي في البحرين، فقد لاحظ أنّ أهمّ ما يميّز البحرين عن غيرها هو «كثرة العلماء فيها والمتعلمين، والأتقياء الورعين، والشعراء والأدباء والمتأدبين، وخُلّص الشيعة المتقدّمين، وكثرة المدارس والمساجد، وفحول العلماء الأماجد»[1].

وتلك إشارة منه دقيقة، ووصف بالغ الأهمية؛ فقد «كانت البحرين محل هجرة، تشدّ إليها الرحال؛ لطلب العلم، والتفقه في الدين، ولا تزال آثار الحوزات العلمية فيها تنبئ عن احتضانها الألوف من الطلاب»[2]، كما كانت محطّ تقدير المدارس العلمية العريقة في الحلة وغيرها، حين كانت تلك المدارس توفد إلى البحرين الوفود، تسأل عن معضلٍ علميٍّ، حارت فيه الأنظار تارةً، أو تدعو أحد أعلام البحرين المشار إليهم بالبنان لزيارة تلك المدارس، وإفادة طلابها وعلمائها، بإلقاء الدروس العلمية، أو مناظرة العلماء في تلك المدارس تارةً أخرى[3].

---

(1) البلادي، علي بن حسين: أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1994، ص 47.

(2) العصفور، علي محمد: بعض فقهاء البحرين في الماضي والحاضر، المطبعة الشرقية، مملكة البحرين، ط1، 1989، ص 12- 13.

(3) ينظر على سبيل المثال قضية الشيخ ميثم مع علماء العراق في: العصفور، يوسف: لؤلؤة البحرين، تحقيق السيد محمد صادق بحر العلوم، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، قم المقدسة، ط2، د.ت، ص 256- 258.

ولا بدّ من الإشارة، في هذا المقام، إلى أننا عندما نتحدّث عن البحرين، فإنّما نتحدّث عن البحرين بحدودها السياسية المعروفة اليوم، وهي التي كانت تعرف بأوال قديمًا، مع إيماننا بصعوبة الفصل بين هذه الجزيرة، وبين امتداداتها التاريخية، المتمثلة في القطيف والأحساء، فإنَّ الطبيعة الديموغرافية لهذه المناطق الثلاث تبقى واحدة، ولا يمكن الفصل بينها، فالمذهب العقدي واحد، واللهجة واحدة، وروابط القربى بين المناطق وثيقة وثيقة.

وإنّما فصلنا، في هذه الدراسة، لسبب علميٍّ واحد، يتمثل في التركيز على أصل المدرسة البحرانية، دون امتداداتها، ومن المعروف تاريخيًّا أنّ هذه الجزيرة، أعني جزيرة أوال، كانت هي مدينة العلم، والمركز الذي يؤمّه المتعطشون إلى العلم والمعرفة؛ ليتتلمذوا على أيدي علماء البحرين ومشايخها، وكان من ضمن أولئك الوافدين أهل القطيف والأحساء.

وقد فسحت الحواضر العلمية المعروفة للبحرين مكانًا مميّزًا؛ لما وُجِدَ فيها من طاقات علمية شامخة، تركت آثارها جلية في المسيرة العلمية والثقافية، حتى باتت هذه الجزيرة الصغيرة في مساحتها تغصّ بمئات العلماء في كلّ عصر، وقد رفد أولئك العلماء الساحة العلمية الإسلامية بما صنفوا من كتبٍ ورسائل في شتى صنوف المعرفة، فصاروا نجومًا تنير الدرب للسالكين طريق العلم والمعرفة، وأعلامًا تنحني جباه العلماء لهم، فلا يكاد الباحث يطالع كتب التراجم حتى تكتحل عيناه بأسماء مثل الشيخ المتكلم أحمد ابن سعادة الستراوي (قبل 672هـ/ 1273م)، والفيلسوف الشيخ ميثم البحراني (699هـ/ 1299م)، والشيخ أحمد ابن المتوّج (820هـ/ 1417م)، والسيد حسين الغريفي (1001هـ/ 1592م)، والسيد ماجد الجدحفصي (1028هـ/ 1618م)، والشيخ علي بن سليمان القدمي (1064هـ/ 1653م)، والسيد هاشم التوبلاني (1107هـ/ 1695م)، والشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ/ 1709م)، والشيخ عبد الله السماهيجي (1135هـ/ 1722م)، والشيخ يوسف العصفور البحراني (1186هـ/ 1722م)، والشيخ حسين العصفور (1216هـ/ 1801م)، والشيخ عبد

الله الستري (1267هـ/ 1850م)، والشيخ أحمد بن صالح آل طعان (1315هـ/ 1897م)، ومئات غيرهم.

ومن أجل اشتهار البحرين بوصفها مركزًا علميًّا متقدِّمًا، ومن أجل العدد الجمّ من الفقهاء فيها، لجأ الصفويون إليهم؛ واستعانوا بهم في بدء تأسيس الدولة الصفوية؛ كي ينشروا التشيّع في إيران، إذ استعان الصفويون بفقهاء « كانوا في المرحلة التأسيسية من العلماء العرب، الذين استُقدِموا من العراق، والبحرين، وبلاد الشام»[4].

وللسبب نفسه، أعني العدد الجمّ من الفقهاء في البحرين، صار الفقهاء الآخرون يتخذون من سلوك علماء البحرين وسيرتهم دليلا يُسْتَنَد إليه في تحليل الأشياء أو تحريمها، وبخاصة تلك التي تكون محلّ خلاف بين الفقهاء، فما أحلّه فقهاء البحرين فهو حلال، والعكس كذلك، فقد نقل الشيخ سليمان الماحوزي من بعض كتب الشافعية سؤالا عن القيام إلى المصحف أبدعةٌ هو أم مستحبٌّ؟

وقد بيّن الوجهين الواردين فيه؛ إذ قطع ابن عبد السلام بأنه بدعة، في حين قاسه النووي على القيام للفضلاء من العلماء والأخيار، فقطع بأنه مستحبٌّ، ثم علّق الماحوزيُّ على المسألة بقوله: «لم أقف فيه على كلامٍ لأصحابنا، إلا أنّا وجدنا مشايخنا الذين عاصرناهم يفعلونه، وليس استحبابه ببعيد؛ من حيث دخوله في تعظيم شعائر الله»[5].

ولعلك تنبّهت إلى أنّ الحكم إنّما بناه الماحوزيُّ، وهو شيخ الإسلام في البحرين يومذاك، استنادًا إلى السيرة العملية لفقهاء البحرين، الذين عاصرهم، وما كان ذلك ليكون لولا وثوقه بعلمهم، وورعهم.

---

(4) كوثراني، وجيه: الفقيه والسلطان، دار الطليعة، بيروت، ط2، 2001م، ص 108.

(5) الشيخ سليمان الماحوزي: أزهار الرياض، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، المجلد الأول، الورقة 43.

وقـد اسـتند الشـيخ أحمـد آل طعـان (1315هـ/ 1897م) إلى السـيرة العمليـة لفقهـاء البحريـن كذلـك، في مسـألة حـلّ (الإربيـان)، حينـما ناقـش المجلـسيَّ في رأيـه، ورأى «أن اعترافـه [يعنـي المجلـسي صاحـب البحـار] بـأنّ أهـل البحريـن يأكلونـه، ويذكـرون لـه خـواص كثـيرة، مـما يكشـف عـن الجـزم بتحليلـه، والقطـع بدليلـه؛ لكـثرة مـن فيهـم حينئـذٍ مـن العلـماء العاملـين، والفقهـاء الورعـين، والمحتاطـين والمتوقفـين، والممارسـين للأقـوال والأخبـار، والمطّلعـين عـلى خبايـا تلـك الآثـار، ولم ينقـل عـن أحـدٍ منهـم قديمًـا ولا حديثًـا التوقـف في أكلـه، ولا المناقشـة في حلـه، بـل يعدّونـه مـن المـآكل الحميـدة، والمطاعـم اللذيـذة، ويهدونـه للبـلاد البعيـدة، فيكشـف عملهـم عـن حصـول السـيرة العمليـة عـلى التحليـل، التـي هـي نعـم الدليـل، واللـه يقـول الحـق، وهـو يهـدي السـبيل»[6].

فأنـت تـرى أنّ الاعتـماد في الفتيـا - هنـا - إنّمـا كان اتـكاءً عـلى كـثرة العلـماء والفقهـاء في هـذه البـلاد، وهـو أمـرٌ يبعـث عـلى الاطمئنـان لمـا يحللـون أو يحرّمـون، وخصوصًـا أنّ أولئـك الفقهـاء موصوفـون بالـورع والاحتيـاط، والممارسـة، والاطّـلاع عـلى خبايـا الآثـار.

فـلا غـرو، إذن، أن تكـون هـذه الجزيـرة مهبـط أفئـدة العلـماء، الذيـن آثـروا تـرك أوطانهـم، والهجـرة إلى هـذه البـلاد؛ يقيمـون فيهـا: يؤلفـون، ويناقشـون أقرانهـم مـن العلـماء، ومـا كان ذلـك ليكـون لـولا أن رأى هـؤلاء فيها مـا يقنعهم بتلـك الخطـوة، وقـد لفتـت هـذه الميـزة، أعنـي كـثرة العلـماء المهاجريـن إلى البحريـن، أنظـار الأدبـاء فخلّدوهـا في أشـعارهم، ومـا سـطّرت أقلامهـم، ومنهـم الشـاعر الشـيخ جعفـر الخطـي (1028هـ/ 1618م) إذ يقـول[7]:

---

(6) آل طعـان، الشـيخ أحمـد بـن صالـح، إقامـة البرهـان في حـلّ الإربيـان، مخطـوط تحتفـظ مكتبـة السـداد بنسـخة منـه، الورقـة 129.

(7) الخطـي، أبـو البحـر جعفـر: ديـوان الشـيخ جعفـر الخطـي، تحقيـق أنيسـة المنصـور، و عبـد الجليـل العريـض، مؤسسـة جائـزة عبـد العزيـز البابطـين للإبـداع الشـعري، 2002م، ص 209.

أوالُ سُقيتِ صوبَ كلِّ مجلجلٍ    مـن المُزنِ هامٍ لا يجفُّ له قطْرُ
كأنّـكِ مغناطيـسُ كلِّ مهـذّبٍ    فـما كامـلٌ إلا وفيـك لـه قـبرُ

ولا غـرو كذلـك، أن تكـون هـذه البـلاد محطّـةً، يسـتقي منهـا مـن اسـتهوتهم العربيـة وآدابهـا، مـن أدبـاء ومثقفـين، مـا يصقـل مواهبهـم، ويشـحذ أفكارهـم، ويطلـق لخيالاتهـم العنـان، وهـو أمـرٌ لفـت انتبـاه الرحّالـة الأسـباني (كارسـتن نيبـور) الـذي زار البحريـن في سـتينات القـرن الثامـن عـشر، فقـال متحدّثـا عـن توجّـه المثقفـين الفـرس إلى البحريـن: « وبمـا أنّ المثقفـين الفـرس يجـب أن يفهمـوا القـرآن، يقصـدون هـذه الجـزر [يعنـي البحريـن] ليتعلّمـوا العربيـة، لـذا تدعـى البحريـن جامعـة الشـيعة»[8].

ومـن اللافـت حقًّـا إطـلاق نيبـور مصطلـح (الجامعـة) عـلى البحريـن كلّهـا؛ وهـو أمـرٌ لا نجـد لـه تفسـيراً أقـرب مـن ازدهـار البيئـة العلميـة والمعرفيـة في البحريـن، حتـى صـار اسـمها مقرونًـا بالعلـم والعلـماء، الذيـن غصّـت بهـم مدنهـا وقراهـا، فليـس غريبًـا عـن تلـك البيئـة، مـا يُنقـل عـن اجتـماع ثـلاث مئـة، أو يزيـدون مـن علـماء البحريـن، في مجلـس تعزيـة، دون أن يكـون بينهـم تنسـيق سـابق للحضـور، كـما ورد في أنـوار البدريـن[9].

وعـلى الرغـم مـمّا لاقتـه البحريـن مـن غـاراتٍ خارجيـة، وفـتن داخليـة اسـتهدفت -أول مـا اسـتهدفت - الوجـود العلمـي فيهـا، ذلـك الاسـتهداف الـذي تمثـل في ملاحقـة العلـماء والتنكيـل بهـم، وإحـراق كتبهـم ونتاجهـم العلمـيّ، عـلى الرغـم مـن ذلـك كلـه، لم تخـبُ جـذوة الإنتـاج العلمـيّ، بـل امتـدّ عـلى مـدى قـرونٍ متتاليـة، وإن كانـت وتيرتـه تقـلّ تبعًـا لتلـك الظـروف القاسـية، غـير أنّ الباحـث في التاريـخ العلمـي لهـذه البـلاد، لا يجـد مـن تتبّـع ذلـك

(8) نيبـور، كارسـتن: وصـف أقاليـم شـبه الجزيـرة العربيـة، ترجمـة مـازن صلاح، مؤسسـة الانتشـار العـربي، بـيروت، ط 1، 2013م، ص 292.

(9) انظر: أنوار البدرين، ص 48.

التاريـخ، ولا مـن رصـد تحولاتـه وسـيرورته، وانتقالـه مـن القـوة إلى الضعـف، أو العكـس، بـل وجدنـا كثـيراً ممّـن أرّخـوا للحركـة العلميـة في البلـدان الإسـلامية يتنكّـب الطريـق، ويتجـاوز ذكـر هـذه المدرسـة التـي رفـدت العـالم الإسـلامي بمئـات المصنّفـات في شـتّى صنـوف المعرفـة.

ولعـلّ في ما قـام بـه (عبد الهـادي الفضـلي) في كتابـه (تاريخ التشريع الإسـلامي) خـير دليـل عـلى ذلـك الإهـمال المتعمّـد، عـلى الرغـم مـن كونـه، أعنـي الفضـلي، مـن أبنـاء هـذه المدرسـة، فقـد حـصر مراكـز العلـم التـي أثـرت في تطـور الفقـه الإمامـي في النجـف والحلـة وحلـب والشـام وكربـلاء، متناسـيا مدرسـة البحريـن، عـلى الرغـم مـن انعـدام القيـاس بـين مدرسـة حلـب، والمدرسـة البحرانيـة: في عـدد العلـماء، وغـزارة الإنتـاج العلمـي، ومـدة حيـاة كلا المدرسـتين.

وإنـه لمـن الغريـب حقًّا أن ينسـبَ الشـيخ يوسـف العصفـور إلى مدرسـة كربلاء، حتّـى إنـه قَـصَرَ تلـك المدرسـة عـلى شـخص الشـيخ يوسـف، عـلى الرغـم مـن كونـه - أعنـي الشـيخ يوسـف - واحـدًا مـن أسـاطين المدرسـة البحرانيـة، هاجـر لاحقًـا إلى كربـلاء، وقـد تنـاسى الفضـليُّ مـا قالـه في مقدمـة الكتـاب المزبـور مـن أنّ «الـثروة العلميـة للفقـه الإسـلامي، ومـا يـدور في فلكـه مـن تفسـير، وحديـث، ورجـال، وأصـول، ومـا إليهـا لحـريٌ بـأن لا يهمـل تاريخـه؛ ليفـاد منـه علميـا، وليكـون تقديـرًا للجهـود الخـيرة التـي سـاهمت فيـه»[10]، ومـا كان أحـراه بـأن يفـرد للمدرسـة البحرانيـة مكانًـا يليـق بمـا قدّمتـه مـن إسـهامات علميـة!

وحتـى القامـات العلميـة الشـامخة، التـي أسسـت وروّجـت هـذه الحركـة العلميـة، لم تجـد مـن يـؤرخ لهـا مـن أبنـاء البحريـن إلا في بدايـة القـرن الثـاني عـشر الهجـري، حـين التفـت زعيـم المدرسـة البحرانيـة يومئـذٍ، الشـيخ سـليمان الماحـوزي (1121هـ/ 1709م) إلى هـذه الثغـرة، فبـدأ بسـدّها، وصنّـف كتابيـه المشـهورين: (فهرسـت علـماء البحريـن)، و(جواهـر البحريـن)، كـما خَـصَّ

(10) عبد الهادي الفضلي، تاريخ التشريع الإسلامي، دار النصر، بيروت، ط1، 1992، ص 5.

فيلسوفَ البحرين الشيخ ميثمًا البحراني بترجمة مستقلة، وسمها بـ(السلافة البهية في الترجمة الميثمية)، أمّا قبل ذلك، فقد كان أمر تراجم علماء البحرين متروكًا لعلماء الرجال في العراق أو فارس أو غيرهما، وبدهي ألا يحيط الأباعد برجال البلاد أجمعين، فما يعنيهم غير تدوين المشهورين منهم، وهم أولئك الذين كان لهم اتصال بمراكز العلم الخارجية!

## المدارس العلمية في البحرين: نشأتها وتطورها

على الرغم من الأهمية العظيمة التي تبوّأتها المدارس العلمية في البحرين، والأدوار الاجتماعية والسياسية الخطيرة التي أدّتها على مدى القرون المتتالية؛ إذ كانت سلطتها تفوق السلطة السياسية في البلاد، وكانت للعلماء الذين يشرفون على تلك المدارس كلمة أعلى من كلمة الحاكم السياسي نفسه؛ على الرغم من ذلك كلّه، لم يتتبّع الباحثون تلك المدارس، فلم يقف أحد، في حدود ما اطّلع عليه الباحث، على نشأة تلك المدارس، ولا على أطوارها المختلفة، والأدوار التي أدّتها، إلى غير ذلك من المباحث التي يجدر بالباحثين الوقوف عليها.

## ما المقصود بمصطلح المدرسة؟

لا بدّ قبل الخوض في الحديث عن المدارس العلمية في البحرين من تجلية المراد من مصطلح (المدرسة) في هذه الدراسة؛ فقد رأينا بعض الدارسين يدّعي انتشار المدارس بالمئات في قرى البحرين ومدنها، حين جزم بقوله: «فإنك لن تجد قرية من قراها، بغضّ النظر عن مدنها، إلا وفيها مدرسة دينية على الأقل»[11]، وذلك إنّما يصحّ إذا حملنا المقصود بالمدرسة على (الكتاتيب)، فهي التي كانت منتشرة في كل مكان، ولم تكن قرية لتخلو من كُتّابٍ أو أكثر، غير أنّ تلك الكتاتيب لم تكن إلا أماكن لتعليم مبادئ القراءة والكتابة، أمّا مصطلح (المدرسة) الذي نعنيه هنا فهو أكبر من

---

(11) العصفور، علي محمد، بعض فقهاء البحرين في الماضي والحاضر، المطبعة الشرقية، مملكة البحرين، ط1، 1989. ص 12- 13.

الكُتّاب؛ إذ يشير إلى المَجْمَع العلمي الذي يلتقي فيه طلبة العلم؛ يتدارسون، ويبحثون، ويؤلفون في شتى صنوف العلم والمعرفة، يقودهم واحد أو أكثر من الفقهاء، وهو ما يمكن أن يكون مرادفًا لمصطلح (الجامعة) المستعمل هذه الأيام، وكانت تلك المدارس محصورة في بعض مدن البحرين وقراها، وهو ما يفسّر عملية النزوح الداخلي، حين يضطر الطلبة المتشوقون إلى الاستزادة من المعارف والعلوم إلى ترك قراهم وبلدانهم الأصلية، والنزوح إلى حيث تكون المدرسة العلمية.

## بادئ الأمر

يكتنف البدايات الأولى للمدارس العلمية في البحرين كثير من الغموض؛ إذ لم تشر المدونات التاريخية المعتمدة إلى ذلك، فلم يكن أهل البحرين شاخصين يومذاك إلى تأصيل هذه القضية، وتدوينها، غير أنّ كتب التراجم تفجؤنا، وهي تتحدث عن شخصية الشيخ ناصر الدين راشد بن إبراهيم بن إسحاق البحراني (605هـ/ 1208م) بوصفه واحدًا من الفقهاء اللغويين القدامى في البحرين، ثمّ لا تلبث أن تلمع أسماء بارزة في الميدان العلمي، من أمثال الشيخ المتكلم أحمد بن سعادة الستراوي (قبل 672هـ/ 1273م)، والفيلسوف الشيخ ميثم البحراني (699هـ/ 1299م)، وغيرهما.

وإنه لمن البداهة أن نفترض أنّ هؤلاء الأعلام لم يولدوا عالمين، وأنّ المستوى العلمي المتقدّم الذي وصلوا إليه لم يأتِ من فراغ، وإنما كان نتيجة تراكم الخبرات في هذه البيئة العلمية، وأنّ تلكم الخبرات إنّما كانت تُحْتَضَن في أماكن مخصصة، يمكن تسميتها بالمدارس العلمية، حيث يدور البحث العلمي بين الأساتذة وطلابهم، ويمكننا أن نتصوّر أنّ ذلك البحث بدأ متواضعًا، ثم بدأ يقوى إلى أن وصل إلى ذروته على أيدي هؤلاء العلماء.

ثمّة أسئلة عن المدرسة العلمية البحرانية في بداياتها تلحّ على الباحث، فأين كانت؟ وما الدور الذي اضطلعت به؟ ولم لم تُشْتهر في أوساط المدارس العلمية المرموقة؟

والحـقّ أنّ كتـب التاريـخ لا تسـعفنا بإجابـة عـن أيٍّ مـن هـذه الأسـئلة، غـير أنّ الـذي يبـدو لنـا أنّ نشـاط تلـك المدرسـة ظـلّ مغمـورًا في بداياتـه؛ وذلـك لأسـباب عـدّة، لعـلّ مـن أهمهـا:

(أ) الوضـع الجغـرافي للبحريـن، فهـي جزيـرة محاطـة بالمـاء مـن جهاتهـا الأربـع؛ الأمـر الـذي يجعـل الوصـول إليهـا، والخـروج منهـا صعبـا.

(ب) عـدم اتصالهـا بمراكـز العلـم المعروفـة يومـذاك، كمدرسـة الحلـة، وبغـداد، والقاهـرة، وغيرهـا.

ولعـدم الشـهرة والانتشـار، كانـت تلـك المراكـز تنظـر إلى المدرسـة البحرانيـة نظـرة ثانويـة، وذلـك أمـرٌ يمكـن تقبّلـه، وتلمّـس العـذر للقائلـين بـه؛ فالمـدارس المركزيـة هـي التـي تفـوز غالبًـا بأكـبر الأسـاتذة، وأشـهرهم صيتًـا، وإليهـم يشـدّ طـلاب العلـم رحالهـم، وقـد أبـرزت الرسـالة، التـي بعث بهـا (علماء العـراق) إلى (الشـيخ ميثـم) هـذا المعنـى بجـلاء، فقـد كان الشـيخ - مـن وجهـة نظرهـم - «معتكفـا في زاويـة العزلـة والخمـول، مشـتغلا بتحقيـق حقائـق الفـروع والأصـول، فكتـب إليه فضـلاء الحلـة والعـراق صحيفـة، تحتـوي عـلى عذلـه وملامتـه عـلى هـذه الأخلاق، وقالـوا: العجـب منـك أنـك - مـع شـدة مهارتـك في جميـع العلـوم والمعـارف، وحذاقتـك في تحقيـق الحقائـق، وإبـداع اللطائـف - قاطـنٌ في ظـلال الاعتـزال، ومخيـم في زاويـة الخمـول، الموجـب لخمـود نـار الكـمال..»[12]

فعلـماء العـراق رأوا النتيجـة التـي سـتؤول إليهـا حـال شـيخ البحريـن وعالمهـا يومئـذٍ، وهـي (خمـود نـار كمالـه)، أي اندثـار ذكـره ونسـيانه، مـع اعترافهـم بشـدة مهارتـه، وحذاقتـه في العلـوم، ومـا كان ذلـك ليكـون لـو لم يـرضَ بالإقامـة في (زاويـة الخمـول)، ومـا عنـوا بهـا إلا البحريـن، كـما يـدل عـلى ذلـك سـياق الرسـالة، ولم تكـن تلـك المدرسـة لتُنْعـت بزاويـة خمـولٍ لـو كانـت مـن المـدارس المشـهورة.

---

(12) الشيخ يوسف العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 256-257.

## اشتهار المدرسة البحرانية

يمكننا القول بأنّ المدرسة البحرانية مدينةٌ للشيخ ميثم البحراني، الذي قام بدورٍ خطير، غيّر به وجه المدرسة العلمية البحرانية، فقد استجاب لرسالة علماء العراق، وسافر والتقى العلماء هناك، وباحثهم، فعرفوا فضله ومكانته، وتتلمذ عليه كبار علمائهم، كنصير الدين الطوسي، المشهور بالخاجة، والحسن بن يوسف بن المطهّر الحلي، المشهور بالعلامة، وغيرهما[13]، فوضع - بسيرته تلك - اسم المدرسة البحرانية في واجهة المدارس العلمية المرموقة يومئذ؛ فإنّ مدرسة يكون هو شيخها، لا غرو تستقطب أنظار العلماء، فهو من اتفقت «كلمة أئمة الأعصار، وأساطين الفضلاء في جميع الأمصار، على تسميته بالعالم الرباني، وشهادتهم له بأنه لم يوجد مثله في تحقيق الحقائق، وتنقيح المباني. والحكيم الفيلسوف، سلطان المحققين، وأستاذ الحكماء والمتكلمين، نصير الملة والدين، محمد الطوسي، شهد له بالتبحر في الحكمة والكلام»[14] .

وتأسيسًا على السمعة الطيبة التي اكتسبتها المدرسة البحرانية يومئذ، صار العلماء يفدون إلى البحرين، أو يراسلون علماءها، ويباحثونهم في المسائل العلمية المختلفة، كالشيخ حسين بن الشيخ عبد الصمد الجباعي العاملي الحارثي، والد الشيخ البهائي، الذي هاجر إلى البحرين، وبقي فيها «مشتغلا بالتدريس والتصنيف، والعبادة، والتأليف في قرية المُصَلَّى، من توابع بلادنا بلاد القديم، إلى أن توفي بها لثمان خلون من ربيع الأول سنة 984هـ/ 1576م»[15]، وكان قد كتب رسالةً إلى ولده، المعروف بالشيخ البهائي، يحرّضه على ترك بلاد العجم، قائلا: «إذا كنتَ تريد الدنيا فاذهب إلى الهند، وإذا

(13) انظر: اليوسف، عبد الله أحمد: العلامة الشيخ كمال الدين بن علي البحراني، دار الرسول الأكرم، بيروت، ط1، 2007م، ص 12- 14.

(14) العصفور: لؤلؤة البحرين ص 255.

(15) الشيخ علي البلادي: أنوار البدرين، ص 44.

كنتَ تريد الآخرة فاذهب إلى البحرين، وإن كنتَ لا تريد الدنيا ولا الآخرة فتوطّن في بلاد العجم»[16].

ولسنا معنيين - هنا - بالأسباب السياسية، التي أدّت إلى هجرة الشيخ العاملي إلى البحرين، وتركه بلاد فارس، على الرغم من قربه من الشاه طهماسب الصفوي، وعلى الرغم من تبوُّئه منصب شيخ الإسلام فيها[17]، وإنّما يعنينا اختياره البحرين، دون سواها؛ إذ آثرها على المراكز العلمية الشيعية المعروفة يومذاك، كالنجف والحلة، ولسنا نرى علّة لذلك سوى معرفته بالعدد الكبير من الفقهاء والمتقدّمين في العلوم في هذه البلاد؛ ممّا أسس جوًّا علميًّا متعمّقًا، تمكّن من شدّ انتباه الشيخ العاملي[18].

وكذلك هاجر إلى البحرين «الفقيه العلامة الشيخ مفلح بن حسن الصيمري، وأصله من صيمر، وانتقل إلى البحرين، وسكن قرية سلماباد، وله التصانيف الفائقة المليحة..»[19]، وغيرهما.

كما أَوْلَى علماء العراق وغيرها التراث العلمي البحراني رعاية واهتماما، فبدأوا يشرحون ذلك التراث، أو يعلقون عليه، كما فعل الخاجة نصير الدين الطوسي (672هـ/ 1273م) حين شرح (رسالة العلم) للمتكلم البحراني الشيخ أحمد بن سعادة، وأثنى على مؤلفها ثناءً عظيمًا[20]، كما سنشير إليه عند دراستنا علم الكلام في المدرسة البحرانية.

---

(16) الأمين: السيد محسن: أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1983، ج6 ص 58.

(17) انظر ذلك في: المهاجر، جعفر: الهجرة العاملية إلى إيران في العصر الصفوي، دار الروضة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1989م، ص 145- 150.

(18) انظر في استعداد علماء البحرين لاستقبال الشيخ العاملي، وتعاملهم معه، وتعامله معهم: لؤلؤة البحرين للشيخ يوسف، 26 - 27.

(19) أنوار البدرين، ص 68.

(20) النويدري، سالم: أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين، مؤسسة العارف، بيروت، ط1، 1992، ص 311.

وقد برزت - بعد مرحلة الشيخ ميثم - في كتب التراجم ظاهرة، لم تكن جديدة على المدرسة العلمية البحرانية، لكنّ وتيرتها شرعت تزداد، أعني ظاهرة ابتعاث طلبة العلم؛ للأخذ عن علماء العراق وغيرها، حيث يلبث أولئك المبتعثون مدة ثم يعودون؛ ليتولوا التدريس في البحرين، وهي ظاهرة أُشير إليها في ترجمة واحدٍ من أقدم علماء البحرين المعروفين، أعني الشيخ اللغوي ناصر الدين البحراني (605هـ/ 1208م)، فقد قرأ العلوم في العراق، وأقام بها مدة، ثم رجع إلى البحرين[21]، واستمرت الظاهرة، فرحل عن البحرين الشيخ أحمد بن المتوّج (820هـ/ 1417م)، وتتلمذ على العلامة فخر الدين الحلّي في مدرسة الحلة السيفية، ثمّ «رجع إلى البحرين، وقد بلغ الغاية في العلوم الشرعية وغيرها»[22]. حتّى وصفه ابن أبي جمهور الأحسائي، في كتابه (عوالي اللآلي) بـ «شيخ الإمامية في وقته»، وبـ «خاتمة المجتهدين، المنتشرة فتاويه في جميع العالمين»[23].

وبدهي أن تتوثق الصلات حينئذ بين المدرسة العلمية في البحرين، والمدارس التي ابتُعِثَ إليها الطلاب، بعد أن برهنوا لأساتذتهم وزملائهم على مستواهم العلمي البارز، فلا يكون مستغربًا البتة إذا تولى علماء البحرين مهامّ التدريس في تلك المدارس، كما هو المعروف من سيرة السيد ماجد بن السيد هاشم الصادقي (1028هـ/ 1618م)، فهو «أول من نشر علم الحديث في دار العلم شيراز المحروسة، وله مع علمائها مجالس عديدة، ومقامات مشهورة.»[24]، ولا غرابة أن يتولّى علماء البحرين المناصب القيادية في القضاء وغيره، حتى خارج البحرين، وهو المعروف عن الشيخ صالح بن عبد الكريم الكرزكاني البحراني (1098هـ/ 1686م) الذي ارتحل

(21) ينظر: أنوار البدرين، ص 56.

(22) المصدر نفسه ، ص 65.

(23) الأحسائي، ابن جمهور: عوالي اللآلي العزيزية، تحقيق آغا مجتبى العراقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2009م، ج 1، ص 6، وانظر: أنوار البدرين، ص 65.

(24) أنوار البدرين، ص 78.

إلى شيراز، حتى «انتهت إليه رئاسة البلاد المذكورة [أي شيراز] وقام بالأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر فيها أحسن قيام، وانقادت إليه حكّامها، فضلا عن رعيتها؛ لفضله وتقواه، ونشر العلوم والتدريس فيها، ولا يكاد يوجد كتاب في جميع الفنون في شيراز إلا وعليه تبليغه بالمقابلة عليه»[25].

## القرى والمدن العلمية

انتشرت في البحرين الكثير من المدارس العلمية، فكان الطلاب يشدون رحالهم إليها من كل أرجاء البلاد، وقد اشتهرت بعض القرى بوصفها أماكن علمية؛ لكثرة المدارس فيها، فلا غرو إن لفتت هذه الظاهرة أنظار الباحثين فوثقوها، لكنّ توثيق بعضهم ذاك بحاجة إلى بعض التحرير، فقد شابهُ نوع من الخلط، قد يكون ناشئًا من عدم التتبع، أو الانخداع بألقاب مشاهير العلماء المنسوبين إلى مدنهم وقراهم، ومن أولئك الباحثين (وليد خالص) الذي قدّم ورقة بعنوان كمال الدين ميثم بن علي البحراني، جاء فيها أن الازدهار العلمي الواسع أدّى «إلى اشتهار قرى بعينها بالعلم، ونسبة علماء كثيرين إليها، وتميزت بيوتات وأسر به هي الأخرى، فمن القرى العلمية: بلاد القديم، وجدحفص، وسترة، وسماهيج، والماحوز، والمنامة، وهلتا، والغريفة، وغيرها من المدن والقرى»[26]. وممن عدّدوا القرى والمدن العلمية الباحث البحراني سالم النويدري، الذي عرض في موسوعته (أعلام الثقافة) لذلك قائلا: «عُرِفَت البحرين في العصور السابقة بمدارسها الدينية، المنتشرة في قرى البحرين ومدنها، كالماحوز، وأبي أصبع، والشاخورة، والقدم، وبوري، وسترة، والمنامة، والمحرق»[27].

---

(25) لؤلؤة البحرين، ص 68-69.

(26) خالص، وليد محمود، كمال الدين ميثم بن علي البحراني، ندوة مكانة الخليج العربي في التاريخ الإسلامي، العصر العباسي، 21-23 رجب 1409، كلية الآداب، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1989م، ص 4.

(27) سالم النويدري: أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين، ج1 ص 122.

والحقّ أن المصادر التاريخية التي بين أيدينا، وكتب التراجم التي ترجمت لعلماء البحرين لا تشير إلى وجود المدارس في بعض القرى والمدن التي ذكرها هذان الباحثان، فلم يُعْرَف وجود مدرسة في المنامة، ولا في المحرق، ولا في هلتا، ولا في الغريفة، هذا إذا كنّا نتحدّث عن المدرسة بوصفها مجمعًا علميًّا، يقصده الطلاب؛ ليجلسوا إلى الأستاذ الذي يكون غالبًا من الفقهاء، كما حددناه سابقًا، أمّا إذا كنّا نتحدّث عن الكتاتيب فلا تكاد قرية تخلو من أكثر من كتّاب، فلا وجه إذن لتخصيص بعض القرى أو المدن.

ولخلو بعض القرى والمدن من المدارس العلمية، واشتهار بعضها الآخر بها، وجدنا العلماء المشهورين يرحلون عن بلدانهم؛ ليواصلوا مشوارهم العلمي، فيدرسون، ويزاولون التدريس في المدارس المشهورة، كما هو المعروف عن الشيخ عبد الله السماهيجي، الذي ترك بلاده (سماهيج)، وتتلمذ على يد الشيخ سليمان الماحوزي في قريته (الماحوز)[28]، ولمّا اشتدّ في العلم عوده، صار مدرّسًا في مدرسة (بوري)، و(القدم)، و(أبي أصبع)، وقد نصّ على ذلك بصراحة في إجازته المبسوطة للجارودي، حين ذكر أنّ الجارودي «قد سمع مني - وقت مهاجرته إلى البحرين، حميت في ظل واليها عن الحين، خصوصًا بمدرستي (بوري) و(القدم) صانهما الله عن العدم - جملةً وافرة من كتب الحديث وقت الدرس بقراءة الغير من كتاب الكافي أصولا وفروعًا، والتهذيب .... وشيئًا من الفقه من كتاب الشرائع، وشرحيه: المدارك والمسالك، والإرشاد، والمختلف في قرية أبي أصبع»[29].

ويبدو أنّ الشيخ السماهيجي، قد عاد بعد رحلته العلمية تلك إلى (سماهيج) مسقط رأسه، وأسس فيها مدرسة، كما يفهم من إشارة الشيخ

---

(28) السماهيجي، الشيخ عبد الله، منية الممارسين في أجوبة الشيخ ياسين، مخطوط في مكتبة السيد جواد الوداعي، الورقة 519.

(29) السماهيجي، الشيخ عبد الله: الإجازة الكبيرة، تحقيق مهدي العوازم القطيفي، المطبعة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1419هـ/ 1998م، ص 50 - 51.

إبراهيم المبارك (1399هـ/ 1978م) إليها في كتابه (حاضر البحرين)[30].

والمعروف من سيرة الشيخ حسين العصفور (1216هـ/ 1801م) أنه هاجر من (الدراز) مسقط رأسه؛ ليلتحق بمدرسة (الشاخورة) طالبًا فيها، قبل أن يصير شيخها، بل شيخ البحرين الأكبر.

وقد ذكر السماهيجي في إجازته مدرسة أخرى، هي مدرسة الشيخ داود الجزائري البحراني، الذي «كتب كتبًا كثيرة بيده المباركة، ووقفها مع كتبٍ كثيرة، بخطّه وخطّ غيره، تقرب من أربع مئة كتاب في المدرسة التي بناها ببيته بالجزيرة»[31]، كما نصّ السماهيجي في كتابه المشهور (منية الممارسين) على تلقّي أستاذه الشيخ سليمان الماحوزي العلم في مدرسة (الحجر)[32]، كما ذكرت كتب التراجم بعض مدارس (جدحفص)، ومنها مدرسة الشيخ داود بن شافيز، فإنّ «مدرسته هي المسجد المسمّى بمدرسة الشيخ داود، الشائع على ألسنة عوامّ عصرنا بمدرسة العريبي»[33]. ومن مدارس جدحفص (مسجد السدرة) الذي وصفه العلامة الشيخ جعفر بن كمال الدين (1091هـ/ 1680م) بأنه «مدرسة العلم، ومجمع أولي الفضل والحلم»[34].

أمّا الشيخ إبراهيم المبارك فقد ذكر من المدارس مدرسة في (فاران)، نسبها للشيخ محمد الفاراني، ومدرسة في (عالي)، ولم ينسبها لأحد، وثالثةً في كرزكان، قال إنّه رأى آثارها، كما أشار إلى مدرسةٍ في (سَبْسَب) خربت بخراب القرية[35].

---

(30) انظر: الشيخ إبراهيم المبارك: حاضر البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2004م، ص 93.

(31) الإجازة الكبيرة للسماهيجي، ص 233.

(32) ينظر: منية الممارسين، الورقة 475.

(33) أنوار البدرين، ص 74.

(34) المصدر نفسه، ص 97.

(35) انظر: الشيخ إبراهيم المبارك: حاضر البحرين، ص 93- 94.

وقد خلّد الأدباء البحرانيون أسماء بعض القرى والمدن العلمية، التي استمرّ عطاؤها حتى وقتٍ متأخر من القرن الثالث عشر الهجري، ومن أولئك الأدباء الشاعر السيد خليل الجدحفصي (1310هـ/ 1892م)، إذ قال[36]:

يا أبا أصبعٍ نعمتِ صباحًا ... حيثُ كنتِ المحلَّ للأخيارِ
وسموتِ على قرايا أوالٍ ... بسماحٍ ورفعةٍ وفخارِ
وكمالٍ وعزّةٍ وجلالٍ ... وبهاءٍ وعفّةٍ ووقارِ
وعلومٍ وحكمةٍ وصلاحٍ ... وانتصارٍ للدينِ واستنصارِ
كم تقيٍّ مهذّبٍ أريحيٍّ ... طاهر الفرعِ فيكِ زاكي النجار
ما حوت مثلكِ المفاخر إلا ... جدّحفصٍ لا نجدُ أو ذو قارِ
والديار التي تقاصر عمّا ... قد حوته ذو النثر والأشعار
توبليٌّ لا أبعد الله عنّي ... توبليًّا وليت كانت جواري
ما أرى غير ذي الثلاث ديارًا ... منبع العلم معدن الأبرار
فعليها الصلاة تترى متى ما ... قد تجلّت للناس شمس النهار

ويبدو أنّ بعض تلك المدارس نالت شهرة فاقت غيرها من المدارس، فتحوّلت إلى مدرسة مركزية؛ إما لوقوعها في عاصمة البلاد السياسية، أو لوجود المرجع الديني للبلاد فيها، ولعلّ أشهر تلك المدارس مدرسة (البلاد القديم) التي اتّخذت من مسجدها المعروف تاريخيًّا بـ(المشهد ذي المنارتين)، والذي يعرفه الناس في أيامنا هذه بـ(مسجد الخميس) مقرًّا لها، بوصفها المدرسة المركزية في البحرين، وفيها تقام مراسم تقليد القضاء وغيره، فلمّا قُلّد السيد جعفر بن السيد عبد الرءوف الموسوي القضاء، والأمور الحسبية «أُفْرِغت عليه الخِلَع من الديوان، وذلك بالمشهد

(36) الجدحفصي، خليل بن عبد الرءوف، ديوان ابن يتيم، تحقيق زكريا العويناتي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت، ص 364.

المعروف بذي المنارتين، من أوال البحرين، وذلك في ثالث عشر شهر صفر السنة السادسة بعد الألف»[37] .

ولأهمية هذه المدرسة، يُنْقَل من يعيَّن في منصب مشيخة الإسلام إليها، وإن لم يكن من أهالي البلاد القديم، وهو ما وجدناه في ترجمة الشيخ سليمان الماحوزي، الذي «سكن البلاد القديم، وبها توفي، وكان الأكثر إذا انتهت الرئاسة لأحد من العلماء من غير أهل البلاد القديم، ينقله أهل البلاد إليها؛ لأنها في ذلك الزمان هي عمدة البحرين، ومسكن الملوك والتجّار، والعلماء وذوي الأقدار»[38].

وفي مرحلة لاحقة، حين حاقت بالبلاد القديم الأخطار، وصار تركيز الغزوات عليها، بوصفها عاصمة البحرين السياسية، تخلّت مدرسة (البلاد القديم) عن ريادتها، وحلّت محلّها مدرسة (الشاخورة)، وذلك حين جعل المرجع الديني الأكبر يومذاك، أعني الشيخ حسين العصفور (1216هـ/ 1801م) من بيته مقرًّا لتلك المدرسة[39]، وقد اجتمع فيها «جماعة كثيرة، يطول ذكرهم... وقد كانت البحرين في عصره، وقبله عامرةً بالعلماء الأعلام الأنجاب، والمشتغلين والطلاب، مع ما هي فيه في الغالب من الحوادث الكثيرة والخراب»[40].

وقد تخرّج في مدرسة الشيخ حسين هذه عدد كبيرٌ من العلماء، أحصى فاضل الزاكي منهم ثلاثين واثنين، شارك جلّهم في الحركة العلمية بما صنّفوا من كتبٍ ورسائل في صنوف العلم والمعرفة[41].

---

(37) أنوار البدرين ص 95.

(38) المصدر نفسه، ص 132-133.

(39) الشويكي، الشيخ مرزوق: الدرة البهية، تحقيق عمار نصار، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ط1، 2011م، ص 117- 118.

(40) أنوار البدرين ص 183.

(41) انظر: الزاكي، فاضل: تلامذة العلامة الشيخ حسين العصفور، المجلس الإسلامي العلمائي، البحرين، ط1، 2012م.

وبعد مقتل الشيخ حسين العصفور سنة (1216هـ/ 1801م)، واضطرار الفقهاء من أولاده وغيرهم إلى الهجرة من البحرين، نقل تلميذه الشيخ عبد الله الستري (1267هـ/ 1850م) المدرسة المركزية إلى قرية (الخارجية) في سترة؛ فقد كان الستري يومئذٍ عالم البحرين الأبرز، وشيخها الأكبر، فاجتمع إليه من الطلاب عدد كبير[42].

## تمويل المدارس

إنّ انتشار المدارس بالشكل الذي رأيناه، يفرض علينا سؤالا عن تمويل تلك المدارس، فمن الذي كان يمدّها بما تحتاج إليه من موارد مادية تضمن لها البقاء والاستمرار؟

والحق أننا لا نجد حديثًا صريحًا عن تمويل المدارس في بداياتها الأولى، لكن يبدو أنّ هذه المؤسسة العلمية كانت تمرّ بأوقاتٍ تكون فيها المصادر المادية متوافرة، وبأوقاتٍ أخرى تكون في أمسّ الحاجة إلى العون المادي.

ولعلّ أقدم وثيقة تاريخية تتصل بما نحن فيه، تلك الرسالة التي بعث بها الشيخ ميثم البحراني إلى الخاجة نصير الدين الطوسي[43]، وقد بيّن الشيخ ميثم فيها حال طلبة العلم في البحرين، طالبًا من الطوسي إمدادهم بما يرفع عنهم الحاجة، فيقول: «ولا شكّ أنّ صلاحه [يعني الخاجة الطوسي] قد اتّصل بأكثر القطر المعمور، عمره الله بدوام دولته، وقيام حجته، والمحاويج من قطرنا الضعيف مضطرون إلى لطيف ترتيبه، متشوّفون إلى إفاضة شريف سيرته، وملاحظة عنايته، ومحاسن سنّته، خاصةً المحاويج من طلبة العلم، وسلّاك مناهج الفضل والحلم، فمنهم

---

(42) انظر: أنوار البدرين، ص 202.

(43) هو محمد بن محمد الطوسي، المشهور بالخواجة نصير الدين، من أشهر علماء القرن السابع الهجري، ولد في طوس سنة 597هـ/ 1200م، وتوفي في بغداد سنة 672هـ/ 1273م.
كتب الطوسيّ في مختلف العلوم، كالمنطق، وعلم الكلام، والفلسفة، وعلم الفلك، والجبر، وغيرها، ومن أشهر كتبه: تجريد العقائد، والتذكرة في علم الهيئة، والتذكرة النصيرية، وغيرها.

من شغَلَه لِجاجُ قَلَمِ الخَراج عن النهوض إلى حيّز التحقيق، ومنهم من فقد مركوبه؛ لعدم الردِّ عن سلوك الطريق، يتحسّرون على التّعَلّي إلى أفق عليين، فيأتي وقتهم إلى أسفل سافلين، يستغيثون من ضيق الأقفاص، فينادون ولات حين مناص.

هذه حالتهم المفصح عنها مقالتهم، والله المستعان، وعليه التكلان»[44].

لقد رسم الشيخ ميثم صورة جليّة لطلاب العلم في البحرين، فهم في فقرٍ يجبرهم على ترك التحصيل العلمي، على الرغم من استعدادهم النفسي والذهني للعلم وتحصيله، ويبدو من هذه الرسالة أنّ الضرائب المفروضة عليهم، وعلى الناس جميعًا باهظة، فلا يتحملونها إذا هم انصرفوا للعلم وحده، كما يبدو أنّ الطلاب كانوا يسكنون في أماكن غير لائقة، عبّرت عنها الرسالة بالأقفاص الضيقة.

ومن أجل ذلك تقدّم الشيخ ميثم بالتماسه إلى الطوسي، «فإن أمكن الأخذ بأيديهم بجميل عنايته، والاهتمام من أمورهم بجزيل إفاضته، فتلك منحة من الله تعالى تغشاهم، ونفحة لديه تتلقاهم، وبها يكون الذكر الجميل، والشكر الجزيل، من الخلائق أجمعين في الدنيا، والنعيم المقيم والرضوان من ربّ العالمين في الآخرة، فإنه نعم المسعى لراحة العباد، والعقبى يوم التناد»[45].

ويستطرد الشيخ ميثم في رسالته، فيرسم ما ينبغي أن يكون عليه عطاء طلاب العلم، فيقول: «أمّا من عليه الأزواد من طلبة العلم فيضاف ما عليه من ذلك المقدار، وأما المعدمون فيوظّف لهم من الأزواد السلطانية شيء من الثمار على حسب كفايتهم بالقناعة، فلعلهم بلطف ترتيبه

(44) المكباس، محمد: مراسلات علماء البحرين، المطبعة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1423هـ / 2002م ص 49-50.

(45) المصدر نفسه، ص 50.

يصلـون إلى بعـض الراحـة، ويحصلـون عـلى طـرفٍ مـن الاسـتراحة، وكلٌّ ميـسّرٌ لمـا خلـق لـه»[46].

ولعـلّ في تحديـد الشـيخ ميثـم لمـا ينبغـي أن يكـون عليـه العطـاء، إبـرازًا لخصوصيـة طـلاب العلـم المعوزيـن في البحريـن، وإشـارةً منه إلى الشـيخ الطوسي كي لا يعاملهـم معاملـة غيرهـم مـن طـلاب العلـم؛ ذلـك بـأن الطـوسي قـد فـرض لـدارسي الفلسـفة وعلـم الـكلام ثلاثـة دراهـم يوميًّـا، ولـدارسي الفقـه درهمـين، في حـين جعـل عطـاء المهتمـين بدراسـة الحديـث درهـمًا واحـدًا.

لقـد رسـمت هـذه الوثيقـة التاريخيـة المهمـة صـورة الفقـر الـذي كانـت تمـرّ بـه المدرسـة العلميـة في البحريـن، حتـى احتـاج شـيخها إلى طلـب العـون المـادي مـن الخـارج، غـير أن تلـك المدرسـة قـد مـرّت لاحقًـا بأوقـاتٍ ازدهـرت فيهـا ماديًّـا، وذلـك حـين حظيـت بعنايـة مـن الحاكـم السـياسي للبـلاد نفسـه، وقـد أشـارت كتـب التراجـم إلى طـرفٍ مـن ذلـك، ففـي حكايـة طويلـة أوردهـا البـلادي في أنوار البدريـن، دارت بـين شـيخ الإسـلام في البحريـن يومئـذٍ الشـيخ محمـد بـن ماجـد بـن مسـعود الماحـوزي البحـراني (1105هـ/ 1693م)، وحاكـم البحريـن محمـد بـن ماجـد آل ماجـد البـلادي؛ أغلـظ الفقيـه القـول للحاكـم، وتفـل في وجهـه، ثـمّ «فكّـر في نفسـه، ورأى أنـه قـد أخطـأ معـه، وهـو حاكـم البلـد، ورئيسـها عـلى الإطـلاق، ولا سـيما أنـه اعتـذر إليـه بعـذر، وكان ذلـك الحاكـم هـو الـذي يجـري الإنفـاق عـلى الشـيخ وتلامذتـه مـن مالـه، فخـاف الشـيخ أن يعقبـه ذلـك الحاكـم بسـوء ومكـروه؛ لسـوء صنيعـه معـه، فلـمّا مـضى شـطر مـن الليـل، وإذا ببـاب الشـيخ يُطْـرَق، فخـاف مـن ذلـك، وارتقـب مـا ظنّـه مـما هنالـك، وأرسـل مـن يكشـف الخـبر، وإذا هـو رسـول ذلـك الحاكـم، ومعـه خلعـة وكسـوة لـه ولأهـل بيتـه، ولتلامذتـه دنانـير، ودراهـم زيـادة عـن وظائفهـم المقـررة المعتـادة»[47].

---

(46) المكبـاس، محمـد: مراسـلات علـماء البحريـن، المطبعـة العلميـة، قـم المقدسـة، ط1، 1423هـ / 2002م ص 50.

(47) أنوار البدرين، ص 120.

يتجلّى من هذه الحكاية أنّ الحاكم هو من يموّل المدرسة الدينية، ويجري على الشيخ وتلامذته النفقة من ماله الخاص، لا من مال الدولة، فإنّ لهم وظائف، أي عطاءات محددة معتادة، كما نجد وزير البحرين سنة 1001هـ/ 1592م ركن الدين محمود بن نور الدين «قد أوقف وقفيات كبيرة، سُجِّلت جميعها على قوالب من الحجر الموجود في المسجد، ومن هذه الوقفيات الجوبار[48] الواقع غربي عين قصاري الصغيرة، أي الدوبية، وبعض البساتين؛ للصرف على عمارته، والإنفاق على طلبة العلم»[49].

وليست البحرين في ذلك بدعًا بين العواصم العلمية الإسلامية، فقد كانت الأوقاف هي الوسيلة التي تضمن استمرار المدارس في عطائها، وهو أمرٌ شائعٌ، فما يبنى مسجد، أو مدرسة، أو رباط، حتى يكون له أوقاف، يوقفها الموسرون؛ لضمان بقاء تلك المؤسسات.

والبادي للعيان أنّ تمويل المدارس إنّما يكون من أولي النفوذ الاقتصادي، ومن أموالهم الخاصة؛ اعترافًا منهم، فيما يبدو، بخطورة الدور الذي تقوم به تلك المدارس في المجتمع يومذاك، إذ كان العلماء يتميّزون بمكانة اجتماعية مرموقة، وكان المجتمع ينقاد إلى توجيهاتهم؛ ومن أجل ذلك لم يكن يقدَّم من العلماء إلا من امتلك شرائط التقديم؛ «لأن البحرين في الزمن القديم ليس كحالها الآن السقيم، بلدة العلوم، فإنه في ذلك الزمان لا يقدِّمون، مع كثرة العلماء، والسلطان على مذهبهم، إلا من اجتمعت فيه شرائط الإفتاء، ولا سيما باتفاق العلماء»[50].

---

(48) الجوبار عبارة عن شريط ضيقٍ من الأرض، يقع على مجرى مياه الري، أو بين قطعتين كبيرتين. انظر: حسين، حسين محمد: مسجد الخميس، إصدارات صحيفة الوسط، البحرين، ط1، 2010م، ص 65.

(49) علي هلال وآخرون، المشهد ذو المنارتين، إصدار مجلس الأوقاف الجعفرية، مملكة البحرين، الطبعة التجريبية، 2008، ص 37.

(50) أنوار البدرين ص 123.

ولا تشير المصادر التاريخية التي بين أيدينا إلى مصادر التمويل بعد ذلك، وكذلك لا نجد إشارة في الكتب الفقهية إلى تخصيص مورد مالي للمدارس العلمية[51]، كالمعمول به في أيام الناس هذه؛ إذ يفتي فقهاء الشيعة بتخصيص جزء من (الخمس)؛ لصرفه على طلبة المدارس العلمية ومعلميهم[52]. فهل كان التمويل معتمدًا على قدرة الفقيه المادية؟

قد يبدو هذا الاحتمال منطقيًّا في بعض حالاته؛ فإذا علمنا المكانة الاقتصادية التي كانت عليها بعض الأسر العلمية، كأسرة (العصفور) على سبيل المثال، كونها إحدى الأسر المشهورة بالمتاجرة في اللؤلؤ، عصب الحياة الاقتصادية يومئذ[53]، فإنّه سيسهل علينا تصوّر القدرة المادية للشيخ حسين العصفور، تلك القدرة التي تمكّنه من إدارة المدرسة، وتمويلها، دون الحاجة إلى غيره.

ولما آلت الزعامة الدينية إلى الشيخ عبد الله الستري (1267هـ/ 1592م) حاول أن يجعل المدرسة الدينية مكتفيةً بنفسها، ومستقلة عن غيرها ماليًّا، فجعل تمويل مدرسته ذاتيًّا؛ ذلك بأنه فرض على طلابه العمل بأيديهم؛ لتحصيل معاشاتهم، فإنه «كان يجلس في مجلس التدريس، وقبل اشتغاله بالدرس كان هو والحاضرون من العلماء المشتغلين، يشتغلون في فتل الحبال وتمييلها؛ لأجل صنعة الفرش المسماة بـ(المِداد)، وكانت معايشهم منها، وله ولأولاده من بعده دكاكين لصنعتها، فإذا أكمل الطلبة والعلماء الذين يدرسون عنده، أخذ ممّا صنعوه من الميال، والحبال، واشتغل بالدرس»[54].

---

(51) ينظر على سبيل المثال:باب (مصرف الخمس) من كتاب سداد العباد للشيخ حسين العصفور، ص 350.

(52) انظر على سبيل المثال: زين الدين، محمد أمين: كلمة التقوى، نشره السيد جواد الوداعي، ط2، 1993م، ج2، ص 291.

(53) انظر: السلمان، محمد حميد: الأوضاع السياسية في البحرين والخليج العربي إبان عصر الشيخ حسين العصفور، ورقة مقدمة لمؤتمر العلامة الشيخ حسين العصفور، مارس 2010م، البحرين، ص 1.

(54) أنوار البدرين ص 202.

ويندرج تحت عنوان التمويل الذي نتحدّث عنه، تزويد تلك المدارس بما تحتاج إليه من كتب ومصادر؛ كي تكون تحت أيدي الطلاب ومعلميهم، يفيدون منها؛ وهو أمر تنبّه إليه بعض علماء البحرين، فأخذوا على عاتقهم مهمة تزويد المدارس بما تحتاج إليه من كتب، ومن أولئك الشيخ داود الجزيري، الذي «كتب كتبًا كثيرة بيده المباركة، ووقفها مع كتبٍ كثيرة، بخطّه وخطّ غيره، تقرب من أربع مئة كتاب في المدرسة التي بناها ببيته بالجزيرة»[55]. كما مرّ، وإذا علمنا أنّ الشيخ داود هذا من علماء البحرين في القرن الحادي عشر الهجري، فلنا أن نتصوّر ذلك الجهد الجبّار الذي بذله في تزويد مدرسته بهذا العدد الهائل من المخطوطات.

ويبدو أنّ همّ نشر العلم والثقافة كان يسيطر على عدد كبير من علماء البحرين؛ فتراهم يؤسسون ما نسميه اليوم بالمكتبات العامة في قراهم ومدنهم التي يسكنونها، فقد وصف الشيخ سليمان الماحوزي الشيخ علي العسكري، أحد علماء البحرين في القرن العاشر الهجري، بأنه «أوحد عصره غير مدافع، وله كتبٌ منها كتاب (شرح الألفية) مفيد، كثير المباحث، وهو عندي، وله حواشٍ مفيدة، ورأيت خطه في كتبه، وفي الكتب الموقوفة على أهل الماحوز من كتبه كثير، مثل كتاب (المنهاج) وكتاب (أحكام القرآن) للقطب الراوندي»[56].

فأنت ترى أن الوقف - هنا - كان على أهل (الماحوز) قاطبة، وهي إحدى قرى البحرين المشهورة، وأنّ الوقف لم يكن إلا كتب العلماء، ولنا أن نتخيّل تأثير تلك المكتبة العامة التي يفيد منها أهل القرية قاطبة في الحياة العلمية، والثقافية في تلك القرية.

---

(55) الإجازة الكبيرة للسماهيجي، ص 233.

(56) أنوار البدرين ص 72.

## نظام التعليم في المدرسة البحرانية

لا يختلف النظام الأساسي في المدرسة العلمية البحرانية، ولا مناهج التدريس فيها عن مثيلاتها من المراكز العلمية المشهورة في النجف، أو القاهرة، أو غيرهما؛ لأنّ الهدف من الدراسة في تلك المراكز واحدٌ، فإنها جميعًا تسعى إلى تخريج الفقهاء القادرين على استنباط الأحكام الشرعية؛ وقد وجد رواد تلك المدارس أنّ هدفهم لا يتحقق إلا «بمعرفة المقدمات الست، وهي الكلام، والأصول، والنحو، والتصريف، ولغة العرب، وشرائط الأدلة - أي المنطق - والأصول الأربعة وهي الكتاب، والسنة، والإجماع، ودليل العقل»[57].

ومن أجل ذلك عُنِيَت تلك المدارس بما يصقل هذه الملكة في نفوس الطلاب، إذ يبدأون «بدراسة مجموعة من العلوم الأولية العامة، التي تساهم في تأسيس قاعدة علمية متينة في ذهن الطالب، تتيح له الاطلاع على مختلف العلوم الإنسانية بشكل مجمل، وتمكنه من فهم واستيعاب مناهج المراحل اللاحقة، وتسمّى هذه المرحلة بمرحلة (المقدمات)، وهي تضم النحو، والصرف، والبلاغة، والمنطق، ودروسًا مبسّطة في الأحكام الشرعية الفقهية»[58].

وتتبوّأ الدراسات اللغوية في المدارس الدينية مكانًا مرموقًا؛ فلا غنى للفقيه، أو المفسِّر، أو الأصولي عن فهم تراكيب اللغة وإمكاناتها النحوية والبلاغية، وقد عبّر الطبرسي في كتابه (مجمع البيان) - وهو من أكبر مصادر المدرسة الإمامية، بله البحرانية - عن ذلك بجلاء حين رأى أنّ «الإعراب أجلّ علوم القرآن؛ فإنّ إليه يفتقر كلّ بيان، وهو الذي يفتح من الألفاظ الأغلاق،

---

(57) العاملي، زين الدين، الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، قم 1396هـ/ 1976م، ج3 ص 62.

(58) الباقري، جعفر، ثوابت ومتغيرات الحوزة العلمية، دار الصفوة، بيروت، ط1، 1414هـ/ 1994م، ص 48.

ويستخرج من فحواها الأعلاق، إذ الأغراض كامنة فيها، فيكون هو المثير لها، والباحث عنها، والمشير إليها، وهو معيار الكلام، الذي لا يبين نقصانه ورجحانه حتى يعرض عليه...فكل من عرف العربية والإعراب عرف فحواه، ويعلم مراد الله قطعًا»[59].

وهذا ما يفسّر الاهتمام بدراسة النحو في تلك المدارس؛ إذ «وُضِعَ منهجه على ثلاث مراتب: ابتدائيّ، ويتمثّل بكتاب (الآجرّومية)... ومتوسط، ويتمثّل بكتاب (قطر الندى وبل الصدى) لابن هشام... ونهائي، ويتمثّل بكتاب (ألفية ابن مالك)... وحيث قد شُرِحَت تلك الأرجوزة من أكثر من شارح، فإنّ بعض الحوزويين أساتذة أو طلابا قد يختارون شرح ابن الناظم، فيما يختار آخرون شرح ابن عقيل. وللتوسّع في دراسة المصطلحات النحوية يدرس بعض الطلاب كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام»[60].

والحقّ أنّ المتتبّع لأحوال العلماء في المدارس العلمية سواء في العراق أو البحرين سيجد أنها لم تكن تلتزم بقائمة الكتب التي أوردها البهادليّ في الاقتباس السابق، وإن كانت من ضمن الكتب المرشّحة للدراسة؛ ذلك بأنا نجد أساتذة المدارس وشيوخها يضعون كتبًا ومقدّمات من تصنيفهم، ويوجهون المبتدئين إلى دراستها، وهو ما فعله - على سبيل المثال - الشيخ سليمان الماحوزي؛ إذ كتب رسالة، اختصر فيها العلوم التي يحتاج إليها الطالب، فقال في مقدمتها: «هذه نقايةٌ من عدة علوم، يحتاج الطالب إليها، ويتوقف كلّ علمٍ دينيٍّ عليها، والله أسأل أن ينفع بها، ويوصل أسباب الخير بسببها»[61].

(59) الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن، تعليق السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1379هـ/ 1959م، ج1 ص 13.

(60) البهادلي، علي أحمد، الحوزة العلمية في النجف الأشرف، دار الزهراء، بيروت، ط1، 1421هـ/ 1993م، ص 276-277.

(61) الماحوزي، الشيخ سليمان: أزهار الرياض، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، المجلد الثالث، الورقة 242.

وفي هـذه (النقابـة) أو قـل المذكـرة عـرض الماحـوزي، بعبـارةٍ موجـزة مركّـزة إلى علـم أصـول الديـن، وعلـم التفسـير، وعلـم الحديـث، وعلـم الفقـه وأصولـه، وعلـم الفرائـض، وعلـم النحـو، وعلـم الـصرف، وعلـم المعـاني، والتصـوف. وكان يبـدأ بتعريـف العلـم، ثـمّ يذكـر أهـم مسـائله الأصـول، ومـا يتفـرع عليهـا مـن مسـائل.

وإذا لم يكـن للـدارس بـدٌّ مـن دراسـة اللغـة وعلومهـا؛ بوصفهـا الآلـة التـي يُفْهَـمُ بهـا كلام اللـه ورسـوله، فـلا بـدّ لـه - كذلـك - مـن دراسـة المنطـق؛ فإنـه عاصـم العقـل عـن الوقـوع في الخطـأ، ولا بـدّ لـه مـن دراسـة مقدمـات الأصـول، والفقـه، والتفسـير، في المراحـل الدراسـية الأولى.

أمّـا مـا يتعلّـق بالحديـث وعلومـه، فقـد مـرّت المدرسـة البحرانيـة بمرحلتـين؛ إذ لم يكـن علـم الحديـث رائجًـا في المرحلـة الأولى، فـلا يـكاد الباحـث يعـثر عـلى انشـغالٍ بـه في هـذه المدرسـة قبـل رجـوع الشـيخ عـلي بـن سـليمان القدمـي البحـراني (1064هـ/ 1653م)، الـذي «انتهـت إليـه رئاسـة الإماميـة في البحريـن ومـا والاهـا»[62]، وهـو الـذي تبتـدئ المرحلـة الثانيـة بـه؛ ذلـك أنـه تخصّـص في تدريـس الحديـث وعلومـه، فـكان «هـو الـذي نـشر علـوم الحديـث في هـذه الديـار»[63]، وقـد «اجتمـع علـماء البحريـن؛ لاسـتماع الحديـث منـه، ومعارضـة كتـب الحديـث بنسـخته... ويُكَنّـى بـأمّ الحديـث؛ لأنـه هـو الـذي روّجـه، وشَـهَرَهُ في بلادنـا البحريـن».[64]

ويبـدو أنّ هـذا التوقيـت في نـشر علـم الحديـث، كان اسـتجابةً غـير مبـاشرة للتوجّـه السـياسي الـذي اتخذتـه السـلطة الصفويـة منـذ مطلـع القـرن الحـادي عـشر الهجـري، حـين رأت تنامـي سـلطة الفقيـه الأصـولي في المجـال السـياسي،

(62) أنوار البدرين، ص 106.

(63) فهرس علماء البحرين للماحوزي، ص 119-120.

(64) أنوار البدرين، ص 106-107.

فأرادت الحدَّ من سلطته، فشجّعت - لذلك - التوجّه لعلم الحديث، كما شجّعت إحياء التراث الصوفي في المرحلة الأولى، قبل أن تبدأ في ملاحقته والحدّ منه لاحقًا.[65]

وقد يظنُّ ظانٌّ أنّ المدرسة الشيعية لم تعرف الحديث ولا علمه إلا في عهد الصفويين، وهو ظنٌّ لا تؤيّده الشواهد التاريخية؛ إذ عُرِفَ من علماء الشيعة من كرّس جهده العلميَّ للحديث ابتداءً من القرن الثاني الهجري، كعبد الله بن جبلة بن أبجر الكناني (219هـ/ 834م)، بل إنهم كتبوا المجاميع الحديثية قبل ظهور الصفويين بقرون ستة تقريبا؛ إذ ألّف الكليني (329هـ/ 940م) كتاب الكافي، وألف الشيخ الصدوق (381هـ/ 991م) كتاب من لا يحضره الفقيه ، كما ألف الشيخ الطوسي (460هـ/ 1067م) كتابي التهذيب والاستبصار، وهذه الكتب الأربعة هي كتب الحديث المعتمدة عند الشيعة الإمامية حتى يوم الناس هذا.

ويستبين ممّا وصل إلينا من مصنّفات علماء البحرين أنّ الدراسة في المراحل المتقدمة لم تكن تعتمد على كتابٍ معيّن، وإنّما تخضع لاختيار الأستاذ وتوجهه؛ إذ يختار الأستاذ غالبًا كتابًا، فيشرحه، أو يعلّق عليه، أو ينقض ما فيه أو بعضه، الأمر الذي يبقي روح البحث والتجديد قائمة في حلقات الدروس المتقدمة.

## الحركة العلمية في المدرسة البحرانية

لم تكن المدارس العلمية في البحرين أمكنةً لتلقين العلم تلقينًا آليًّا، بل كانت أمكنة تعجّ بالنشاط العلمي والأدبي، إذ «كانت تعيش حراكًا علميًّا متميّزًا، فقد احتوت على قدر كبيرٍ من العلماء، الذين ينتمون لمسالك

---

(65) انظر: فؤاد إبراهيم: الفقيه والدولة، ص 275- 286. وانظر: كوثراني، وجيه: الفقيه والسلطان، دار الطليعة، بيروت، ط2، 2001م، ص 110.

فقهيـة مختلفـة»[66]. ومـن يتتبـع كتـب تراجـم علـماء البحريـن يجـد أنّ تلـك المدارس زاخرة بحركةٍ علميةٍ نشطةٍ، تتجلّى في وجوه:

أولها: حركـة تأليـف الكتـب العلميـة، والرسـائل الفقهيـة، والأصوليـة، واللغويـة، وغيرهـا؛ ففـي تلـك المـدارس يبـدأ الأسـتاذ بتشـجيع طلابـه عـلى الكتابـة والتصنيـف، وفيهـا تُصْقـل المواهـب الجديـدة، وتلقـى التشـجيع كلّـه مـن أسـاتذتها، يقـول الشـيخ عبـد اللـه السـماهيجي، واصفًـا أسـتاذه الشـيخ سـليمان الماحـوزي بأنـه «كان في غايـة الإنصـاف، وهـو الـذي جـرّأني عـلى التصنيـف والتأليـف؛ لأني مـا عرضـت عليـه شـيئًا مـمّا كتبتـه في أول الأمـر إلا استحسـنه، وأُعْجِـب بـه، وباهـى بـه تلامذتـه، وقـال: مـن منكـم يصنّـف هـذا التصنيـف، ويؤلّـف هـذا التأليـف»[67]؟

والظاهـر أن الأسـاتذة البحرانيـين لم يكتفـوا بالتشـجيع والحـثّ عـلى الكتابـة والتأليـف، بـل تخطـوا تلـك المرحلـة إلى مـا يمكـن تسـميته بالإغـراء القسـري عـلى التأليـف، وذلـك حـين يأمـر الأسـاتذة تلامذتهـم بـشرح متنٍ مـن المتـون، سـواء كان مـن تأليـف الأسـاتذة أنفسـهم، أو لم يكـن، وقـد وجدنـا ذلـك جليًـا في المقدمـة التـي قـدم بهـا الشـيخ أحمـد العصفـور لكتابـه الـذي شرح فيـه رسـالة أسـتاذه الشـيخ سـليمان الماحـوزي، المسـماة بــ (الحمديـة)، وهـي «رسـالة ألّفها في تحقيـق (الحمـد)، لم تكتحـل عـين الدهـر لهـا بنظـير، ولا احتـوى عـلى مثـل أزهـار ألفاظهـا، ودرر معانيهـا روضٌ نضـير.... وكان قـد أمـرني، دام ظلّـه، وعـمّ فضلـه وطولـه، أن أشرحهـا شرحًـا، يكشـف عـن مكامنهـا الخفيّـة، ويوقـف عـلى مطالبهـا العليّـة»[68].

---

(66) فاضل الزاكي: تلامذة العلامة الشيخ حسين العصفور، ص 8.

(67) منية الممارسين، الورقة 475.

(68) العصفـور، الشـيخ أحمـد: شرح رسـالة الحمـد، مخطـوط يحتفـظ الباحـث بنسـخة منـه، الورقـة 1 - 2.

ولم يقتصر الأمر على تشجيع الطلاب، بل نرى الأساتذة يتلقفون ما يكتب طلابهم، ويعلّقون عليه، مؤيدين أو معارضين، وتلك لعمري حركة علمية دائبة من شأنها أن تعلو بمستوى المؤسسة التي تأخذ بها، وقد حدّث السماهيجي عن أستاذه الماحوزي أيضًا؛ ذلك أنّ السماهيجيَّ كتب «رسالة في إثبات ضمان ما أكلت البهائم ليلا لا نهارًا، والرد فيها على أهل الاجتهاد، خصوصًا الشهيدين قدس سرهما، وهي أول ما جرى به قلمي في التصنيف، ونطق به بناني في التأليف، وقد عرضتها على شيخي، قُدِّس سرُّه، ونُوِّر ضريحُه، فقال: أنا أنقضها. فقلت: يا حبّذا، لكن بالرواية لا بالاستنباط والاجتهاد. فبقيت عنده أكثر من شهر، وأنا ألحّ على النسخة: إمّا نقضها، أو ردّها، فكتب عليها بعض الحواشي، وليس فيها ما يشفي العليل، ولا يبرد الغليل. فقلت: يا شيخ، هذا ليس نقضًا للرسالة، ولا وفقًا للشرط الذي شرطته عليك. فقال: إن شاء الله ننقضها فيما بعد، وننقض الفوائد المدنية، فإنها هي التي دعتك إلى هذه العصبية. فقلت: يا شيخ، إني لم أرها[69] إلى الآن، ولم أسمع إلا بذكرها. وكان إذا حضرت مجلسه الشريف، يقول لتلامذته: جاءكم محمد أمين، يعني به صاحب الفوائد، وهو يبتسم في وجهي مخالقةً، ويداعبني مظارفة»[70].

لقد بيّنت هذه المحاورة بين التلميذ وأستاذه عددا من ملامح المدرسة العلمية البحرانية، فالحوار العلمي هو المسيطر بين الطلاب وأساتذتهم، ذلك الحوار الذي يسير وفق منهجٍ علمي يتفق عليه الطرفان (بالرواية لا بالاستنباط)، فيطلب كل طرف دليل الطرف الآخر، ولا يملّ من المطالبة به، والإلحاح عليه، فإن لم يرتضِ ما جاء به الأستاذ، فإنّ الجو العلمي المفتوح يسمح له بإبداء رأيه صراحة، دون أن يؤثر ذلك في علاقة الأستاذ

(69) يعني الفوائد المدنية، وهو كتاب لمحمد أمين الاسترابادي، أكثر فيه من انتقاد الأصوليين.

(70) منية الممارسين، الورقة 514-515.

بتلميـذه! ومـن هنـا نـدرك العلـة في كـثرة مـا ألّـف علـماء البحريـن في نقـض آراء أسـاتذتهم، ومـن سـبقهم مـن العلـماء.

أمّـا الوجــه الثــاني، المبــيِّن لنشــاط المدرســة البحرانيــة العلمــي، فيتجــلّى في شـيوع المناظـرات العلمية بـين العلـماء في تلـك المـدارس، وذلـك أمـرٌ يجعـل مـن المـدارس بـؤرة نشـاط علمـي محمـوم؛ لما في المناظـرات مـن شـحذ أصـول الجـدل، والأخـذ والـرد.

وتوقفنـا كتـب التراجـم عـلى نوعـين مـن المناظـرات، التـي كانـت تـدور في تلـك المـدارس: أمّـا الأول فالمناظـرات الشـفوية المبـاشرة، التـي تسـتدعي وجـود الطرفين المتناظريـن في مـكانٍ واحـد، فيعـرض هـذا دليلـه وحجّتـه، فيردها الآخـر وينقضها، وهكـذا، ومـن العلـماء المشـهورين في هذا الفـن الشـيخ داود بن شـافيز (1017هـ/ 1017م)، فقـد «كان جدليًّـا حاذقًـا في علـم المناظـرة وآداب البحــث، مـا ناظـر أحـدًا إلا وأفحمـه»[71]، وقـد نقـل الشـيخ يوسـف في لؤلـؤة البحريـن إحـدى تلـك المناظـرات التـي دارت بـين الشـيخ داود، والشـيخ حسـين بـن عبـد الصمـد الحارثي الهمـداني (984هـ/ 1576م)، الـذي لم يجـد بعـد المناظـرة إلا أن يقـول[72]:

أنــاسٌ في أوالٍ قــد تصــدّوا ... لمحــو العلــم واشــتغلوا بلــمْ لمْ
فــإنْ باحثتهــم لم تلــقَ منهــم ... ســوى حرفــين: لمْ لِــمْ لا نســلِّم

كـما نقـل البـلادي أنّ للشـيخ داود بـن شـافيز مـع «السـيد العلامـة النحريـر، ذي الكرامـات السـيد حسـين بـن السـيد حسـن الغريفـي، رحمـه اللـه، مجالـس ومناظـرات، وسـمعت شـيخي الفقيـه العلامـة الشـيخ سـليمان يقـول: كان السـيد أفضـل، وأشـدّ إحاطـة بالعلـوم، وأدقّ نظـرًا، وكان الشـيخ داود، رحمـه اللـه، أشـدّ بديهـة، وأدقّ في صناعـة علـم الجـدل، فـكان في الظاهـر يكـون الشـيخ غالبًـا، وفي الحقيقـة الحـقُّ مـع السـيد، وكان الشـيخ داود، رحمـه اللـه، يـأتي ليـلا إلى بيـت

(71) أنوار البدرين ص 73.

(72) لؤلؤة البحرين ص 27.

السيد العلامة الغريفي، ويعتذر منه، ويذكر أنّ الحقّ معه»[73].

أما النوع الثاني من المناظرات، التي كانت تدور في المدرسة العلمية البحرانية فهو المناظرات غير المباشرة؛ إذ كانت المناظرات تتمّ عبر وسطاء، يكونون، في الغالب، طلابا عند الأساتذة، فيرسل الأستاذ أحد طلبته بسؤالٍ إلى الأستاذ في المدرسة الأخرى، فيجيبُ بجوابٍ يستدعي سؤالا، وهكذا، فقد ذكر الشيخ سليمان الماحوزي أنّ العلامة الفقيه الشيخ سليمان بن علي بن سليمان (1101هـ/ 1689م) أرسل «بعض الطلبة إلى الشيخ المحقق الأوحد الشيخ محمد بن ماجد (1105هـ/ 1105م)، وذكر له أنّ الاستدلال على وجوب صلاة الجمعة، في زمن الغيبة، بقوله تعالى ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ فَٱسْعَوْاْ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ الجمعة:9 غير تامٍّ؛ لأنّ الخطاب يختصّ بالموجودين حال نزول الآية، كما تقرر في الأصول.

فقال الشيخ محمد للرسول: قل للشيخ: قال الله تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ الأنعام:19، وهو يدل على أنّ الإنذار بالقرآن لكلٍّ من بلغه، فيعمّ من ليس موجودًا حال الخطاب.

فأخبر الشيخ، فقال: قل له: (مَنْ بَلَغَ) فاعلٌ أم مفعولٌ؟

وحاصله أنّ الاستدلال على تقدير التمام موقوف على جعل (مَنْ بَلَغَ) معطوفًا على المفعول، وهو غير متعيّن، بل يجوز كونه معطوفًا على الفاعل، وهو المروي.

والحقّ في الجواب عمّا أورده الشيخ، رحمه الله، أنْ يقال: إنه لا كلام في أنّا مكلَّفون بكل ما كُلِّفوا به؛ بل هذا من جملة ضروريات الدين، وإن لم يتناولهم الخطاب أصالة. وقد بسطنا الكلام في ذلك في رسالة الجمعة»[74].

(73) أنوار البدرين ص 73.

(74) الماحوزي: أزهار الرياض، المجلد الثاني، الورقة 51.

ولسنا نريد - بما تقدّم - القول بأنّ الحراك الذي عرفته المدرسة العلمية البحرانية، هو ذلك الحراك الإيجابي المثمر حسبُ، بل إنّ تلك المدرسة - كغيرها من المدارس - شهدت نوعًا من الحراك يمكن أن نطلق عليه (الحراك السلبي)، وذلك حين يخرج النقاش عن السمت العلميّ ليقع في التطرّف والعصبيّة، فينقلب النقاش بين العلماء إلى سبابٍ، يفضي إلى القول بتفسيق فريق، وإخراج فريق آخر عن الملة والدين.

وقد وصف الشيخ علي بن محمد المقابي البحراني (1183هـ/ 1769م) في رسالته الموسومة بـ(رسالة في الجهر والإخفات) شيخه الشيخ عبد علي بن أحمد البحراني ، وطريقته في البحث، بقوله: «إنه كان لا يلتفت إلى قول الأصحاب وإجماعاتهم، كما هو دأب الأخباريين من أصحابنا، وكان رحمه الله تعالى يشنّع على الفقهاء كثيراً، حيث إنّ بعضهم يتبع بعضًا في الحكم والفتوى، من غير نظرٍ ورويّة، مع خطأ المتبوع ظاهرًا»[75] ثمّ ينقل رأيًا علميًّا للأستاذ، ومحاورةً بين الأستاذ وأخيه الشيخ علي، الذي «سأله عن مسألةٍ، فقال الشيخ: ليس فيها نصٌّ، ولا أقول بما قاله الأصحاب.

فقال له أخوه: أراك تعمل بما لانصَّ فيه!

فقال: كلا.

فقال: بلى، إنك تُخافِتُ في الأخيرتين، ولا نصَّ يساعد على ذلك.

فقال: بلى، النصُّ به موجود.

وأنكره الشيخ علي، ففتّشا كتاب الوافي؛ لاشتماله على الكتب الأربعة، ولم يكن يومئذٍ وسائل[76] عندهم، فعثرا على هذا الخبر، وانفضَّ المجلس،

(75) المقابي، الشيخ علي بن محمد: رسالة في الجهر والإخفات، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخةٍ منه، الورقة11.

(76) يعني كتاب وسائل الشيعة للحر العاملي.

فخرج - تغمّده الله برضوانه - لصلاة المغرب، وأمَّ القومَ، وجَهَرَ بالأخيرة مسبِّحًا، فأعاد الصلاةَ كلُّ من صلّى خلفه، وبقي مستمرًا على الجهر به، غير معتقدٍ بطلان صلاة المُخافِت... ثمّ اتفق أنه في البحرين حصل جَوْرٌ شديدٌ، كما هو المعتاد فيها من واليها، أوجب خروجهم عنها، فخَرَجَ [يعني شيخه] مع من خرج إلى القطيف، فأبطل الشيخ المحقق الشيخ حسين بن محمد بن جعفر الماحوزي(77) صلاته، وصلاة من اقتدى به، وكان هو المشار إليه في ذلك الوقت، وأبطل هو [يعني شيخه الشيخ عبد علي] صلاة من خافَتَ، وصلاة من صلّى خلفه، بل تمادى به الأمر إلى أن حكم بفسق من خافَتَ، ولم يجوِّز الصلاة خلفه في الصبح والجمعة مطلقًا، والنهارية والعشاء سَفَرًا... وقد شنّع أتمَّ التشنيع على الأصحاب، خصوصًا المعاصرين له، ووقع فيهم، ولا أُنْجيْهِم أيضًا، فإنّهم وقعوا فيه، ونَسَبُوهُ إلى ما هو بريءٌ منه، حتى إنّ بعضهم نَسَبَهُ إلى الابتداع»(78).

هذه الحادثة التي نقلها المقابيّ تُظْهر الجوّ المشحون الذي كان يسود بعض الأجواء العلمية في البحرين، بحيث يخرج النقاش عن المنهج العلمي الرصين، المستند إلى الدليل والإقناع، متحوّلا إلى عصبيّةٍ تحرم الآخرين من الإفادة العلمية من طرفي النزاع، ويبدو أنّ هذا المنحى في تحويل النقاش إلى عصبيّةٍ سمةٌ من سمات هذه المدرسة في أواخر عهدها الزاهر، فقد علّق المقابيُّ بعد ذكر الحادثة المزبورة بقوله: «قد جرت عادة العلماء، وخصوصًا أهل بلدنا، في إطلاق عَذَبَةِ ألسنتهم في الوقوع فيمن خالفهمَ في الحكم، والتشنيع عليه والسبّ، وخصوصًا إذا لم يكن قريبًا منهم، وينسبونه إلى الجهل، والفساد، والفسق، والتعصّب، وبعد ذلك يلتمسون منه الدعاء»(79).

(77) هو أستاذ الشيخ يوسف العصفور البحراني، وقد توفي سنة 1181هـ/ 1767م.

(78) رسالة في الجهر والإخفات للمقابي، الورقة 11- 13.

(79) المصدر نفسه، الورقة 13.

ولقـد اتّخـذ التنـازع بـين العلـماء في أواخـر حيـاة المدرسـة البحرانية منحـى خطيراً، وذلـك حـين صـار بعضهـم يتهـم الآخريـن بسرقـة نتاجـه العلمـي، وتغييبـه عـن الأنظار وإعدامـه، بلـه حسـده، والغـيرة منـه، وقـد وجدنـا ذلـك جليًّا في المقدمـة الصريحـة التـي كتبهـا الشـيخ خلـف بـن الشـيخ عبـد عـلي بـن الشـيخ حسـين العصفـور (1273هـ/ 1856م) لكتابـه الموسـوم بــ(زاد المعـاد في شرح السـداد) فقد سرد قضيـة الـشرح الأول، فقـال: «وكتبـتُ عليـه [يعنـي سـداد العبـاد] شرحًـا وافيًا بالمقصـود، وبذلـتُ في ذلـك غايـة المجهـود، وأكـثرتُ فيـه مـن الأدلـة الوافيـة، ومن ذكـر التحقيقـات الكافيـة، وذكـر الخلافـات الشـافية، حتـى بلغـتُ فيـه إلى (لبـاس المصلّي) فبلـغَ سـبعةً وثلاثـين كرّاسًـا، مـن حجـم الربـع بخـطٍّ مركـوم، فـكان مـن شـدّة ولوعـي بـه، ورغبتـي ألا يفارقنـي في ظعنـي وإقامتـي، ونومـي ويقظتـي، فعانـدني في ذلـك معانـد، وحسـدني فيـه شرٌّ حاسـد:

يَغيظُهُـمُ فضـلي كغيظـي لِنَقْصِهِـمْ وليـس لأهل الفضلِ ضِدٌّ سـوى الجهلِ

فَـسُرِقَ منـي في بعـض الأيـام، واسـتقضت منـي في جورهـا الأعـوام، فبقيـتُ بعـده كاسـفَ البـال، متغـير الحـال، لا ألـذُّ بطعـامٍ، ولا أتهنّـى بمنـامٍ، ولا بمفاكهـة أتـراب، ولا منادمـة أصحـابٍ ولا أنسـاب»[80] .

ويبـدو أنّ (السـارق) قـد محـا الأثـر العلمـيَّ مـن الوجـود، فـلا هـو انتفـع بـه، ولا تـرك أحـدًا ينتفـع بـه كذلـك، فقـد ألـحّ مؤلفـه في طلبـه دون جـدوى، وقـد وصـف لنـا تلـك الحـال في المقدمـة، فقـال موضِّحًـا مـا بذلـه مـن جهـدٍ في تتبّـع كتابه:»وقـد وجّهـتُ في التجسـس عنـه أكـثر مـن ألفـين، فلـم يقفـوا لـه عـلى خـبر، ولم تُسْـتَبْقَ منـه عـينٌ ولا أثـر، وكتبـتُ في أمـره إلى سـائر البلـدان، وبذلـتُ في تحصيلـه نفائـس الأثمـان والأعيـان، فخابـت في تحصيلـه أمنيتـي، وانحـسرت عـن بلوغـه إرادتي، وعظُـم ذلـك عـلى أحبّتـي وخاصّتـي»[81].

(80) زاد المعاد في شرح السداد، الورقة 1-2.

(81) المصدر نفسه، الورقة 2.

### انقلاب الحال

حسب النظرية الخلدونية المشهورة، التي تقيس الدول والممالك بالكائن الحي: يبدأ ضعيفًا، ثمّ يشتدّ عوده، ويصل إلى أوج قوته، لتنحدر حاله بعد ذلك إلى الضعف والاندثار، أقول: حسب هذه النظرية، يمكن تتبع حال المدارس في البحرين، فبعد أن بلغت أوج قوتها، حتى صارت كلمتها أعلى من كلمة الحاكم السياسي، وصار للفقيه سلطة تمكّن بها أن (يتفل) في وجه الحاكم، دون أن يتمكن هذا من الردّ، وجدنا أقطاب تلك المدارس، أعني الفقهاء والعلماء يجأرون بالشكوى من تراجع الحال العلمي، وتردّيها، حتى غالى بعضهم فحثّ الناس على الهجرة من البحرين، فما عادت صالحة لاحتضان الكفاءات العلمية!

ولو أننا تابعنا بدايات الشكوى من ضعف المدرسة العلمية في البحرين، وبدايات تقهقر دورها العلمي والاجتماعي بله السياسي، لوجدنا ذلك مرتبطًا بتدهور الدولة الصفوية في إيران، وبدايات أفول نجمها؛ ذلك بأنّ الدولة الصفوية كانت تبسط نفوذها على البحرين، فهي التي تعيّن الحاكم السياسي، وقاضي القضاة، وغيرهما، وقد أولت تلك الدولة - في أطوارها الأولى - عنايةً منقطعة النظير بالفقهاء، وجعلت كلمتهم نافذة في مفاصل الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، وقد تصرّف الفقهاء بوصفهم الحكّام النائبين عن الإمام، نظير ما فعل المحقق الثاني الشيخ علي بن عبد العالي الكركي (940هـ/ 1533م)، الذي «كان من علماء الشاه طهماسب الصفوي، وجعل أمور المملكة بيده، وكتب رُقُمًا إلى جميع الممالك بامتثال ما يأمر به الشيخ المزبور، وأنّ أصل المُلْك إنما هو له؛ لأنه نائب عن الإمام، عليه السلام، فكان الشيخ يكتب إلى جميع البلدان كتبًا بدستور العمل في الخراج، وما ينبغي تدبيره في أمور الرعية»[82].

وحينما بدأت نار تلك الدولة تخبو، وبدأت تفقد السيطرة على الأطراف

(82) لؤلؤة البحرين، ص 152-153.

التابعة لها، وجدنا آثار تلك الحال السلبية تنعكس على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والعلمية في داخل إيران وخارجها؛ لذا بدأت الشكوى من تقهقر الأحوال في البحرين تعلو من أطرافٍ عدّةٍ في المجتمع، ولعلّ أشدّ تلك الأطراف، وأوسعها تأثيراً هم العلماء والفقهاء؛ إذ كانوا أقدر من غيرهم على حَدْسِ ما ستؤول إليه الحال في البحرين، إذا ما استمرّ تراجع الدولة الصفوية، وانحدارها.

ومن اللافت للنظر أنّ شكوى العلماء في البحرين بدت من الطبقات جميعها، لا فرق في ذلك بين من كان له منصب رسمي، وبين من لم يكن كذلك، فقد وجدنا الشيخ سليمان الماحوزي، الذي آلت إليه الزعامة الدينية في البحرين، فصار شيخ الإسلام فيها بعد وفاة السيد هاشم التوبلاني البحراني (1107هـ/ 1695م)، يفصح عن شكواه تلك في أكثر من موضع، منها قصيدته الطويلة التي بدأها بالدعوة إلى الهجرة من البحرين:

انهض وحثّ اليعملات على السرى ... واهجرْ محلّ الخسف يا أسد الشَّرى
وتجافَ صحبة معشرٍ قد أطبقوا ... طرًّا على الشنعا وحبّوا المنكرا
لا تأسفنّ على فراقهم فما ... قد ذقتَ منهم قطُّ إلا ممقرا

وختمها بالدعوة نفسها، أعني الهجرة من البحرين:

فارقْ كما فَعَلَ ابن ذي يزنٍ فما ... أجداهُ غِمدانٌ مخلّفةٌ ورا
وتداركَنَّ بقيّةً أشفتْ على ... تلفٍ ولا تضجرْ وإن طال السّرى

فما الذي يحمل هذا الشيخ على التفكير الجدي في الهجرة من البحرين، وهو الذي «إليه انتهت رئاسة هذه البلاد، وأقرّت له بالفضل العباد، بل أذعنت له أكثر أهل الأمصار، واشتهر بالفضل اشتهار الشمس في رابعة النهار»[83]؟

(83) الشيخ عبد الله السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 475.

لا تسعف كتب التراجم بإجابةٍ عن هذا السؤال؛ فلم يُعْنَ من تناولوا الرجل بهذه القضية، ولم يدرسوا من حياته غير الجانب العلمي، لكنّه الاضطراب السياسي والأمني الذي كانت البحرين تمرّ به يومذاك، فهو الذي حمل الشيخ وغيره على الجأر بالشكوى، فقد «بدأ الاختلال والانحلال يتسربان إلى جسم السلطنة الإيرانية، وأخذت علائم الاحتضار تبدو بشدة على الدولة الصفوية من عهد الشاه سليمان، وزادت في أيام الشاه سلطان، فوقعت البلاد كلها في الفوضى»[84].

وبدهيٌّ - وقد ضعفت الدولة - أن تكون أطرافها عرضةً للطامعين، وليست البحرين، بوصفها من أطراف الدولة الصفوية، بدعًا في ذلك؛ فاشرأبّت أعناق الطامعين إليها، وتكررت الغزوات عليها، الأمر الذي ألقى بظلاله على المجتمع البحراني يومئذٍ، وتلك حالٌ وصفها الشيخ الماحوزيُّ بدقة، ونقلها بوصفه معايشًا لتلك الأحداث، ومنفعلا بها، يقول: «كنتُ في بعض أيام تحرير هذا الكتاب[85]، في غاية الضجر والاضطراب، ونهاية القلق والاكتئاب، من اختلال أوضاع هذه الديار، وخمود نار العلم والحكمة في هذه الأعصار، وتسلّط حكّام الجور على العلماء الأخيار، وكثرة الغارات في هذه البلاد، التي هي مسقط راسي، ومرسى المراسي، وتغلّب الأعراب، واستيلاء النُّصّاب، وغير ذلك من الفتن التي تشيب النواصي، مع خطوبٍ أخرى كامنة، وأهوال ترى ظاهرة وباطنة...»[86]

وقد لمس الماحوزي ملمحًا آخر من ملامح ضعف الدولة الصفوية، وذلكم هو تسلّط الولاة في البحرين على العلماء وعلى الناس أجمعين، والحكم فيهم بالعسف والجور، دون أن يكون لمركز الحكم في أصفهان قدرة على

(84) الخيري، ناصر بن جوهر: قلائد النحرين في تاريخ البحرين، تقديم ودراسة عبد الرحمن الشقير، مؤسسة الأيام للنشر، البحرين، ط1، 2003م، ص 203.

(85) يعني سنة 1116هـ/ 1704م.

(86) أزهار الرياض ص 274.

ردعهم؛ ممّا أجّج نار الخلاف بين العلماء والوالي، فإنه «لسوء حظ أهل البحرين أنّ الوالي الإيراني (كلبعلي خان) الذي تولّى أمر بلادهم، كان فظًّا، جائر غشوم (كذا) كثير البغي والفساد، وقد عناه الشيخ أبو الحسن سليمان بن عبد الله الماحوزي، في قوله[87]:

لمّا تعدّوا طورهم ... أهلُ أوالٍ في المعاصي
وغدوا يحاكون الكلا ... بَ بلا انتفاعٍ واقتناصِ
ولّي عليهم حاكما ... كلب الهراش بلا خلاص
فرمى نبال وباله ... بين الأداني والأقاصي

ويبدو أنّ هذا الوالي (الغشوم) قد بدأ بتدمير الحياة العلمية في البحرين، فبدأ الضعف يسري في جنباتها، وهو أمرٌ أرغم الماحوزي على المقارنة بين حال العلم في البحرين قبلا، والحال التي آلت إليها، فقال في نصٍّ بوحيٍّ صريح: «كانت الملوك تربي العلم وأهله، وتحثهم بالترغيب والمصانعات على ترويجه، والترقّي في معارجه، ثمّ خلَف من بعدهم خَلْفٌ، كسدت لديهم سوق العلم، وسقط عندهم مقداره، وتأكّد لديهم احتقاره، لا جرم خمدت نار العلم وبار، وولّت عساكره الأدبار:

فكأنّه برقٌ تألّق في الحِمى ... ثمّ انثنى فكأنّه لم يلمعِ

حتى آل الأمر في جزيرتنا، وهي دار المؤمنين، ومقرّ الصالحين إلى هجران العلم بالمرّة، واطّراحه، واستحقار العلماء واستئصالهم، وطيٍّ صحف الفضلاء، وكتمان الكتب، ونبذها في هاوية الذهول، وانزواء أهاليها في زاوية الخمول؛ بسبب اشتعال نايرة الجور، وظهور الحور بعد الكور. نسأل الله أن يعيدها سيرتها الأولى، ويرجعها إلى ما هو أحرى وأولى، بتغيير حاكمها الجبّار العنيد، وتبديل واليها الشيطان المريد[88]:

(87) الخيري: قلائد النحرين، ص 206.

(88) أزهار الرياض، الورقة 292.

مـن قـال آمـينَ أبقـى اللـهُ مهجَتَـهُ فـإنّ هـذا دعـاءٌ يشـمل البَـشَرا»

ولقـد ترسّـخ هـذا الوضـع بعـد أن صـارت البحريـن مركـزًا للهجـمات الخارجيـة؛ إذ بـدأ العمانيـون وغيرهـم عـددا مـن الهجومـات الكاسـحة، أدت في محصلتهـا النهائيـة إلى «الهـرج والمـرج، والخـراب والعطـال» بـدءا مـن سـنة (1129هـ/ 1716م)، وليـس انتهـاء بسـنة 1151هـ/ 1738م، حـين جهّـز (سـيف بـن سـلطان) جيشًـا جـرّارًا، «وحـين وصولـه إلى البحريـن، حـارب أهلهـا، وتغلّـب عليهـم، وأمـر بالقتـل والنهـب العـام مـدّة سـتة أيـام، كاد في أثنائهـا أن يجعـل البحريـن خاويـة عـلى عروشـها، وقـد انتقـم مـن الأهـالي شرّ انتقـام، وأذاقهـم مـن العـذاب والاضطهـاد أشـكالا وألـوان (كـذا)، وقتـل كثـير (كـذا) مـن مشـايخهم، وعلماءهـم، وكبراءهـم، ودمّـر البـلاد أشـدّ تدمـير»[89].

يمكـن، إذن، الوقـوف عـلى أهـم نتائـج ذلـك الهجـوم العـماني الكاسـح، والهجومـات المتتاليـة عـلى البحريـن فيـما بعـد، وانعـكاس تلـك النتائـج عـلى الحيـاة العلميـة في البحريـن، التـي كانـت المدرسـة العلميـة تمثـل وجههـا الأبـرز، تلـك النتائـج هـي:

(1) قتـل العلـماء والكفـاءات العلميـة، فقـد نقـل البـلادي أنـه رأى «في الجزيـرة مدرسـة كبـيرة خرابًـا، تسـمى مدرسـة الشـيخ داود... وينقـل أهـل هـذه الجزيرة أنـه قُتِـلَ في بعـض تلـك الوقائـع في تلـك المدرسـة أربعـون، أو سـبعون عالمًـا ومشـتغلا، كلهـم شـهداء؛ ولهـذا يسـمونها الآن كربـلاء»[90].

(2) فـرار مـن بقـي حيًّـا مـن أولئـك العلـماء إلى الـدول المجـاورة، كالقطيـف، وإيـران، والعـراق، بـل إنّ يـد الأقـدار سـاقت بعضهـم بعيـدًا حتـى وصلـوا إلى الهنـد.

---

(89) قلائد النحرين، ص 205.

(90) أنوار البدرين، ص 56.

(3) إحراق الكتب والمصادر العلمية، سواء تلك التي ألفها علماء البحرين، أو غيرهم.

(4) التضييق على الناس في معايشهم وأقواتهم، وإذاقتهم أشكالا من العذاب والاضطهاد.

ولقد انعكست تلك النتائج انعكاسًا سلبيا على الوجود العلمي في البحرين، فما عاد للعلماء مكانتهم التي كانوا عليها، وما عاد في مقدور الناس إمداد المدارس بما تحتاج إليه من مال وغيره، فبدأت ريح تلك المدرسة في الخمود والتقهقر؛ ومن أجل ذلك، صار علماء البحرين لا يفتأون يذكرون تقهقر الحياة العلمية في البلاد، سواء كان ذلك في مقدّمات كتبهم، أو في خواتيمها، ولو أننا تتبّعنا ما كُتِبَ في ذلك كلّه لانشعب الموضوع وطال، ولكننا نسوق مثالين يوضحان ما نرمي إلى إيضاحه، أولهما مأخوذ من خاتمة كتاب (مرآة الأخبار في أحكام الأسفار) للشيخ محمد بن أحمد بن إبراهيم الدرازي، وقد فرغ من تأليفه سنة (1162هـ/ 1748م)، يقول: « وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده في هذه الرسالة، ووفقنا الله لإمداده مع هذه العجالة، وأسعفنا به مع شدة السآمة والملالة، فجاءت بحمد الله سبحانه وافية بالمراد، جامعة لمسائل القصر إلا ما شذّ أو عن البال قد حاد، أو لم يرد به نصٌّ من السادة الأمجاد، مع ترادف الآفات، وتعاور العاهات في هذه الأوقات التي أشابت رؤوس الأطفال، وتزلزلت لأجلها شوامخ الجبال، وأبادت العالم في بلاد أوال، محل المحن الفظيعة والزلزال، فمنها ذهب العلم بذهاب حامليه، فقد باد جلُّ أهله وعامليه، بل لا تسمع أحدًا أنه راغبٌ فيه؛ لإذلال متعاطيه ومستعمليه، وحقارة عارفيه ودارسيه؛ فليس موصوفا بالإحسان إلا من كان من عمّال السلطان، ولا محشوما إلا من كان ذا سطوة ولسان، ترى الرجل يعدّ نفسه من أهل الإيمان، معروفا بالصلاح والإصلاح في كل مكان، وهو جاهل في دينه، ضعيف في يقينه، يعدُّ السؤال عمّا سيسأل عنه منقصةً عظيمة، والتفحّص عمّا

هـو مطالـبٌ بتعلّمـه مثلبـة جسـيمة، فيقـضي عمـره عـلى هـذه السـيرة، إلى أن يمـوت عـلى غـير بصـيرة، نسـأله سـبحانه حسـن العاقبـة، والسـلامة مـن هـذه الفتنـة والطامـة..»[91]

فأنـت تـرى أنّ الشـيخ الـدرازي قـد ركّـز في هـذا النـصّ عـلى تراجـع الـدور العلمـي، وانقـلاب حـال العلـماء، مـن كونهـم في مقدمـة الركـب الاجتماعـي، إلى كونهـم محتقريـن، لا ينظـر إليهـم أحـد بعـين الاحـترام والتبجيـل، ومـا كان ذلـك ليكـون لـولا تصـدّر السـلطة السياسـية المشـهد كلّـه، « فليـس موصوفـا بالإحسـان إلا مـن كان مـن عـمّال السـلطان، ولا محشـوما إلا مـن كان ذا سـطوة ولسـان» عـلى حـدّ تعبـير الـدرازي!

وثمّـة أمـرٌ جديـرٌ بالملاحظـة في نـصّ الـدرازي السـابق، ذلـك بـأنّ فيـه إشـارة إلى فقـدان المدرسـة العلميـة الدينيـة في البحريـن مكانتهـا الاجتماعيـة، ويتبـيّن ذلـك مـن إعـراض النـاس عـن سـؤال المختصـين مـن الفقهـاء، بـل إنّ بعـض شرائـح المجتمـع لتنظـر إلى تلـك المؤسسـة نظـرة سُـفلَى، فـترى البقـاء عـلى عـدم المعرفـة خـيراً مـن اللجـوء إلى تلـك المؤسسـة ومـن فيهـا! وتلـك نظـرة بقيـت تترسّـخ، وأعـان عـلى نشرهـا الظـروف السياسـية والاقتصاديـة التـي مـرّت بهـا البحريـن، مـن تشـتت علمائهـا، وإضعـاف مركـز مـن بقـي منهـم في المجتمـع، حتـى اندثـرت تلـك المدرسـة، أو كادت بعـد وفـاة الشـيخ عبـد اللـه السـتري سـنة 1267هـ/ 1850م.

وأمـا المثـال الآخـر، فنسـوقه مـن كلام الشـيخ جعفـر بـن محمـد بـن عبـد اللـه البحـرانيّ (1342هـ/ 1923م)، في كتابـه الموسـوم بـ(ملتقـى البحريـن) حـين أشـار إلى أسـباب ضعـف المدرسـة البحرانيـة واندثارهـا، في بكائيـة واضحـة، فقـال: «وأنّ هـذا الزمـان مـمّا خبـت فيـه مـن العلـم نـاره، وكادت تـأرز لـولا اللـه بـين أهلـه آثـاره، وتنـدرس مـن حملتـه أخبـاره، وتنطمـس أشـعته وأنـواره... وأشـدّ

(91) الدرازي، الشيخ محمد بن أحمد: مرآة الأخبار في أحكام الأسفار، من مخطوطات الشيخ عبد الحسين الستري، الورقة الأخيرة.

ما قصد ببلائه أهلَ البحرين، ورماهم من بين العالم بالداء الدفين، وأكثر فيهم القتل الذريع، والنهب والتشتيت والتصديع بالزلازل التي تشيب الرضيع، فلم يطيقوا لما عراهم حَمْلا، وألزمَ نفوسَهم من كرباتٍ وثقلا، وأُشْرِبَتْ قلوبهم بوقعِه وَجَلا وذُلا، فحينئذٍ رأوا في ترك الأوطان والفراق راحةً لقلوبهم من معاناة ما لا يطاق، فرحلوا منها تحت دجى الغيهب، وسلكوا بطون الأودية والرحب، وذهبوا في أقاصي بلاد الله شُعَبًا، وتشتتوا في أدانيها عن أوطانهم أيدي سبأ، حتّى كأنّ غراب البين في أظعانهم قد نَعَبَ، وصاح صائح الفراق في شملهم فانصدع وما انشعب، ولم تزل هذه حالهم برهو مديدة من الزمان، ولم يُحْكَمْ لهم برجوعٍ إلى الآن...»[92]

إنّ هذه البكائية تشير بوضوحٍ إلى السبب الذي أفقد المدرسة البحرانية دورها؛ إذ جعله مركّزًا في قتل العلماء، وتشريد الباقين بعيدًا عن هذه البلاد؛ ومن أجل ذلك، لم تعد المدرسة العلمية في البحرين اليوم تحتضن من الفقهاء أحدا، ولم يعد لها إنتاجٌ علميٌّ مرموق، يمكن أن يُنسَب إليها، بعد أن فقدت استقلالها، ولقد مرّ على البحرين زمان تلاشت فيه تلك المدارس، حتى على المستوى الشكلي، بله مستوى المناهج العلمية، والنضوج الفكري، وهي اليوم أقرب إلى مدارس إنتاج خطباء منها إلى مدارس علمية!!

---

(92) البحراني، الشيخ جعفر بن محمد: ملتقى البحرين ، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 11-13.

# الفصل الثاني

## إسهامات علماء البحرين في العلوم الشرعية واللغوية

وقفنا في الفصل الأول على حركة المدرسة العلمية في البحرين، ورأينا الاهتمام الكبير بهذا الصرح العلمي؛ الأمر الذي أدى إلى ظهور مئاتٍ من العلماء، الذين أسهموا في إثراء الحركة العلمية، لا في البحرين حسبُ، بل في الحواضر العلمية المعروفة يومذاك، كمدرسة الحلة، وشيراز، وغيرهما.

ولسنا نجانب الصواب، ولا ندّعي شططًا إذا ما قلنا إنّ للمدرسة البحرانية تأثيرها الكبير في المحيط العلمي، بما حققت من سَبْقٍ علميٍّ ومنهجي، حين ابتكر أعلامها طرائق في التأليف والتصنيف لم يسبقهم إليها سابقٌ، غير أنّ عوامل عديدة، داخلية وخارجية، أدّت إلى بقاء أكثر ذلك التراث العلمي محصورا في زوايا النسيان والخمول، فقد فعلت الحروب المتتالية، بما صاحبها من هجومٍ مركّز على العلماء والمراكز العلمية فعلها المؤثّر في إضعاف الدور العلمي والاجتماعي لتلك المراكز العلمية، ومن ثمّ تغييب النتاج العلمي كلّه، فقد استُهْدِف العلماء وما كتبوا بالقتل والتحريق[1]، ولم يسلم من ذلك النتاج إلا نزر يسير لا يكاد يذكر، جلّه في الفقه. ومن جانبٍ آخر، فقد كان لورثة أولئك العلماء دورهم في تغييب نتاج أسلافهم؛ فقد خلف أولئك الأفذاذ جيلٌ، لم يُعْنَ بتراث أسلافه، فتسبّب في ضياع ما بقي منه، ولم نعد نعرف عن كثير من ذلك النتاج العلمي إلا ما حفظته كتب التراجم من أسماء المصنفات العلمية!!

ولقد خاض علماء البحرين في شتى صنوف المعارف الإسلامية، وكان لهم في كلّ صنفٍ إسهام، فقد ألفوا وصنّفوا في الفقه وعلومه، وفي القرآن وعلومه، والحديث وعلومه، واللغة وعلومها المختلفة، وقد غدت مؤلفاتهم تلك مصادر يستقي منها من جاء بعدهم من الفقهاء، ولا يكاد كتاب متخصص - سيّما في الفقه - يخلو من ذكر مصنفات البحرانيين أو بعضها، وكذلك الحالُ في علم الكلام؛ فقد خاضوا غماره، وكانت لهم إسهاماتهم فيه، فصنّفوا تصنيفاتٍ وصفها المتمرسون في علم الكلام، كالخاجة نصير

(1) انظر: لؤلؤة البحرين، ص

الدين الطوسي بالرائقة والعجيبة، حتى إنه شرح (رسالة العلم) لفيلسوف البحرين ومتكلمها، أعني الشيخ أحمد بن سعادة الستراوي (من أعلام القرن السابع).

وابتغاء تجلية إسهامات هذه المدرسة في العلوم المختلفة، سأفرد لكل علمٍ مساحة موجزة، أذكر فيها أهم الإسهامات البحرانية في هذا المجال:

**أولا: الفقه وعلومه**

من البدهي أن يزدهر الدرس الفقهي في البحرين، وأن يُكْثِرَ البحرانيون من التأليف فيه؛ ذلك بأنّ هدف هذه المدرسة - كما أسلفنا - هو تخريج الفقهاء القادرين على استنباط الأحكام الشرعية، ينضاف إلى ذلك أنّ التأليف في الفقه، ومناقشة الفقهاء، ومحاكمة آرائهم، وترجيح بعضها وتقويته، أو تضعيف الأخرى وتركها من أوضح الدلائل والبراهين على بلوغ هذا الطالب مستوى من الاجتهاد، يؤهله للاستنباط والافتاء، ومن ثمّ اعتراف المحيط العلمي به، بوصفه واحدًا ممّن يمكن الرجوع إليهم، وذلك هدفٌ يتمنّى الوصول إليه كلّ من اتصل بتلك المدارس الدينية.

ويبدو أنّ اهتمام البحرانيين بالفقه قديمٌ قِدَمَ وجود العلم في هذه البلاد، ولعلّ هذا ما يفسّر إصرار من ترجموا لعلماء البحرين على وصفهم بالفقهاء، كما فعل الميرزا النوري في ترجمة الشيخ محمد بن محمد البحراني (كان حيًّا سنة 529هـ/ 1134م)؛ إذ وصفه بالفقيه، وذكر روايته عن الراوندي[2]، وكما فعل المحقق الحلي، الذي وصف الشيخ إبراهيم بن الحسين بن إبراهيم البحراني (بعد 669هـ/ 1270م) بـ «الشيخ الأجلّ العالِم الفقيه الفاضل الدَّيِّن»[3]. ونجد الوصف نفسه يُلحَق بالشيخ عبد الله بن محمد المتوَّج، وهو من تلامذة الشيخ فخر الدين الحلي، المتوفى

(2) انظر: النوري، الميرزا: مستدرك الوسائل، ج3، ص 445.

(3) الشيخ سليمان الماحوزي: فهرست آل بابويه وعلماء البحرين، ص 84 نقلا عن المحقق الحلي.

سـنة 771هـ/ 1369م، إذ وصفـه الأفنـدي في (ريـاض العلـماء) بأنـه « عـالمٌ فاضـل، فقيـهٌ جليـلٌ، أديـبٌ شـاعرٌ نبيـل، وكان مـن أكابـر العلـماء، والفقهـاء المتأخريـن»[4].

وليـس بـين أيدينـا مـن مؤلفـات البحرانيـين في تلـك الأعـصر مـا يمكـن أن نسـتدل منـه عـلى منهجهـم في التصنيـف الفقهـي، وأول مـا وصـل إلينـا مـن نتاجهـم يعـود إلى نهايـات القـرن الثامـن، وبدايـات القـرن التاسـع، فقـد ذكـر العلامـة الطهـراني في (الذريعـة) أن الشـيخ إبراهيـم بـن منصـور بـن عشـيرة الأوالي البحـراني (بعـد 807هـ/ 1404م) كتـب كتابًـا أسـماه (شرح ألفية الشـهيد)، وألفيـة الشـهيد هـذه هـي رسـالة في الفقـه، للشـهيد الأول، وقـال الطهـرانيُّ إنـه رأى نسـخة منـه في مكتبـة المـولى محمـد عـلي الخوانسـاري، في النجـف الأشرف[5]، أمـا الكتـاب الثـاني مـن كتـب البحرانيـين الفقهيـة، والـذي عرفنـا اسـمه، فهـو كتـاب (فتـح مقفـلات القواعـد)[6] للشـيخ أحمـد بـن عبـد اللـه المتـوج (820هـ/ 1417م)، وهـو شرح لكتـاب (قواعـد الأحـكام) للعلامـة الحـلي، أمّـا الشـيخ حسـن بـن راشـد الحـلي البحـراني (بعـد 827هـ/ 1423م) فقـد نظـم ألفيـة الشـهيد في الفقـه، وسـمّى منظومتـه تلـك بـ(الجمانـة البهيـة)[7].

ويبـدو مـن خـلال هـذه الكتـب الأولى أنّ البحرانيـين - يومئـذٍ - كانـوا يميلـون إلى شرح الآثـار الفقهيـة التـي اشـتُهِرَت في محيـط المدرسـة الإماميـة، شـأنهم في ذلـك شـأن غيرهـم مـن فقهـاء الإماميـة؛ إذ اتّجـه التأليـف الفقهـي منـذ القـرن الثامـن الهجـري إلى « كتابـة الـشروح والحـواشي والتعليقـات عـلى أمّهـات المتون الفقهيـة، التـي ألفهـا كبـار الفقهـاء السـابقين، أمثـال المحقـق الحـلي (676هـ/

---

(4) الأفنـدي، عبـد اللـه: ريـاض العلـماء، تحقيـق أحمـد الحسـيني، مطبعـة الخيـام، قـم المقدسـة، 1401هـ/ 1980م، ج1، ص 68.

(5) انظر: الطهراني: الذريعة ج 13، ص 108.، والنويدري: أعلام الثقافة، ج1، ص 346.

(6) النويدري: أعلام الثقافة، ج1، ص 351.

(7) الذريعة 5 ص 131-132.

1277م) في كتابيه: المختصر النافع، وشرائع الإسلام، والعلامة الحلي (726هـ/ 1325م) في كتابيه: قواعد الأحكام، وإرشاد الأذهان، والشهيد الأول (786هـ/ 1384م) في كتابه اللمعة الدمشقية»[8]، لكن سرعان ما صار البحرانيون يؤلفون تأليفاتهم المستقلة، البعيدة عن تصنيفات السابقين، وقد صارت تلك المؤلفات من أهم المصادر الفقهية، التي يستند إليها فقهاء الإمامية أينما كانوا، بل يحثون طلبتهم على دراستها، والإفادة منها.

وإذا نحن رمنا التمثيل، فإنّ لنا في الشيخ أحمد المتوّج (820هـ/ 1417م) مثالا جليًّا؛ ذلك أنه عمد إلى آيات الأحكام، فشرحها في كتاب أسماه (النهاية في خمسمئة الآية)، وهي التي عليها مدار الفقه، ويبدو أنه تأثّر برأي العلامة الحلي؛ إذ ذكر شرائط الفقيه، ورأى أن الفقيه مفتقرٌ في معرفة الأحكام « إلى معرفة الآيات المتعلقة بالشرع، وهي نحوٌ من خمسمائة آية، وإلى ما يتعلق بالأحكام من الأحاديث، ومعرفة الرواة، وأقاويل الفقهاء؛ لئلا يخرج عن الإجماع، ومعرفة أصول الفقه، والكلام، وشرائط البرهان، وما يتعلق بالأخبار من النحو، واللغة، والتصريف، ولا يشترط حفظ الآيات والأحاديث، بل قدرته على الرجوع إليها من مظانّها، والإخلاد إلى أصلٍ مصحَّحٍ، وروايتها عن عدلٍ، بإسنادٍ متصلٍ كذلك إلى إمام»[9].

إنّ كتاب (منهاج الهداية) كما يتضح من عنوانه، كتابٌ مخصصٌ لبحث آيات الأحكام، وقد رتّبه المتوّج ترتيب أبواب الكتب الفقهية، فقد بدأ بكتاب الطهارة، وقسّمها أقسامًا ثلاثة: الوضوء، والغسل، والتيمم، ثمّ فرّع على ذلك مبحثا في الطهارة المائية، جامعًا الآيات ذات العلاقة بالبحث، وبعد إتمام كتاب الطهارة، شرع المتوج يجمع الآيات المرتبطة بكتاب الصلاة، مستنبطًا من كل آيةٍ حكمًا، أو أحكامًا، وهكذا فعل في كتاب

(8) العطية، خالد: الحدائق الناضرة: دراسة مقارنة في المنهج، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 2011م، ص 343.

(9) الحلي، قواعد الأحكام، ج1، ص 525 - 526.

الزكاة، وكتاب الخمس، وكتاب الصوم، وصولا إلى كتاب القصاص، وهو آخر ما في الكتاب.

لقد كشف كتاب المتوّج هذا عن عالمٍ بارعٍ متفنن في علومٍ شتّى، كما كشف عن سعة اطّلاعٍ على الآراء والمذاهب المختلفة؛ إذ كان يكثر من نقل آراء المدرسة السنية، مناقشًا إيّاها بالحجة والبرهان العلميين، ويكفي للتدليل على ذلك قراءة مناقشته قضية غسل الرجلين في الوضوء أو مسحهما؛ إذ بدأ بتقرير حجّة الآخر، فقد « احتجّ موجبو غسل القدمين بأنّ الأرجل معطوفة على الأيدي، أمّا على قراءة النصب فظاهر، وأمّا على قراءة الجر، فيحمل على المجاورة»[10].

ثمّ بدأ ينقضُ هذا الرأي والتوجيه النحوي، إذ رأى أنّ الجرّ بالمجاورة «أخفى من أن يدخل في كتاب الله العزيز»، لكنّ المتوّج - وعلى طريقة أهل الجدل - يسلّم بوجوده، ويحاول إبطاله في هذا الموضع؛ فإنه « لم يوجد مع أداة العطف في كلام العرب، وشرطُ قبوله أمنُ اللبس، نحو: هذا جحرُ ضَبٍّ خَرِبٍ؛ لأنه لا لبس - حينئذٍ - أنّ خربًا من صفات الجحر، لا الضبّ، والوجهان منتفيان هنا»[11].

وبعد أن أبطل حمل الجرّ على المجاورة، ناقش توجيه النصب، فقال: «وأمّا النصب، فلمَ لا يكون معطوفًا على الرؤوس على الموضع، نحو:

فلسنا بالجبال ولا الحديدا

وعكسه:

بدا لي أني لستُ مدركَ ما مضى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

(10) البحراني، أحمد بن المتوّج: منهاج الهداية في بيان خمس مئة الآية، تحقيق محمد كريم باريك بين، قسم الأبحاث والدراسات في الحوزة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1429، ص 59.

(11) المصدر نفسه، ص 59- 60.

... فإن قيل: لم لا يجوز نصب (الأرجل) على إضمار فعل، تقديره: واغسلوا أرجلكم، نحو:

فعلفتها تبنًا وماءً باردًا

وقوله:

يا ليتَ بعلكِ قد غدا متقلّدًا سيفًا ورُمْحا

أي: وسقيتها ماءً، ومعتقِلا رمحًا.

قلنا: باطلٌ؛ لأنّ هذا إنّما يجوز مع تعذّر حمله على ما في اللفظ، وهنا ليس كذلك»[12].

ولعلّك لاحظت هذه المناقشة العلمية الهادئة، المبتعدة عن إلقاء الأحكام، دون دليلٍ يعضدها، ولعلك لاحظت - كذلك - المقدرة الحجاجية، التي يتمتّع بها المتوّج، فلا غرو إذن، أن يصير هذا الكتاب واحدًا من أهمّ الكتب التي يوصي المحققون بالرجوع إليها، فهذا ابن أبي جمهور الأحسائي، يقول في مبحث بيان الرجوع إلى تفسير آيات الأحكام، من رسالته الموسومة بكاشفة الحال، ما نصّه: « قال مشايخنا في ذلك: الرجوع إلى أحد الكتب الثلاثة المشهورة، التي وضعها علماؤنا لهذه الآيات خاصة، وأفردوها من التفاسير، مثل كتاب الراوندي، رحمه الله، وكتاب منهاج الهداية، للشيخ شهاب الدين أحمد بن متوّج، رحمه الله، وكتاب كنز العرفان في فقه القرآن، للشيخ الأعظم، خاتم المجتهدين، المقداد بن عبد الله السيوري، رحمه الله، وطيب ثراه، فإنّه يكتفي في معرفة تفسير هذه الآيات، وكيفية أخذ الأحكام منها بالرجوع إلى بعض هذه الكتب»[13].

---

(12) أحمد المتوج: منهاج الهداية، ص 60 - 61.

(13) منهاج الهداية، مقدمة المحقق، ص 35- 36، نقلا عن رسالة كاشفة الحال للأحسائي، ص 87.

والحق أنّ الناظر في كتاب السيوري، يجد اتّكاءً كبيراً على كتاب المتوّج، ويجد أنّ السيوري قد أكثر من النقل عن البحراني، بعد أن أثنى عليه ثناءً عظيمًا، ولا غرو فإنّ ابن المتوّج البحراني قد أحيا - بكتابه هذا - بحثًا، ظلّ متروكًا مدة طويلة؛ ذلك أنّ «فقهاء الإمامية لا يوجد لهم أثرٌ بارزٌ، خصّ بآيات الأحكام، خلال مدةٍ تناهز القرنين بعد القطب الراوندي، صاحب فقه القرآن... إلى أن قام ابن متوّج، وبذل اهتمامًا واسعًا في هذا المجال، وفتح الباب بعد انسداده في هذه المدة الطويلة»[14].

لم تتوقف إسهامات البحرانيين الفقهية عند ابن المتوّج، بل إنّ تصنيفاتهم توالت بشكل ملحوظ، بعد أن بدأوا مرحلة الاستقلال بالتصانيف العلميّة، ومن يتتبع تلك التصنيفات فسيرى أنّها سار في اتجاهين:

أمّا أولهما فلسنا نبتدع من القول منكرا، ولا نشهد زورًا حين نقرر أنّ المدرسة البحرانية هي التي ابتكرته، ولسنا نذيع سرًّا حين نقول إنّ الدرس الفقهي في الحواضر التي تعتنق الإمامية مذهبًا تأثر بهذا الابتكار، فنسجَ خرّيتو هذه الصناعة على منواله، وحذا أعاظم الفقهاء حذوه، ذلك الابتكار الذي يمكننا تسميته بـ(الاتجاه الموسوعي) في عرض القضايا الفقهية المختلفة ومناقشتها.

ولقد برز من المدرسة البحرانية عدد من الفقهاء، الذين ألفوا موسوعاتٍ فقهية ضخمة، ولعلّ أبا عذر هذه الطريقة، ومبتكرها هو علامة البحرين الشيخ يوسف بن أحمد آل عصفور الدرازي البحراني (1186هـ)، الذي عُرِف بموسوعته الفقهية الضخمة، الموسومة بـ(الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة)، وهو كتابٌ وصفه مصنّفه بأنه «لم يُعْمَل مثله في كتب الأصحاب، ولم يَسْبِق إليه سابقٌ في هذا الباب»[15]، ولا غرو، فقد «عمله

(14) منهاج الهداية، مقدمة المحقق، ص 22.

(15) لؤلؤة البحرين ص 446.

مؤلفه؛ لكي يغني روّاد الفقه عن سبر غيره من كتب الفقه، والحديث، والاستدلال. ولا بدع، فإنّه أول مجموعة فقهية، ومدونة كبرى في الفرائض والسنن، تحوي جلَّ الفروع، إن لم يكن كلّها، وتضمّ في طيّها الأقوال، والآراء، وأصول الدلائل، وحوت بين دفّتيها جميع ما ورد من الأحاديث عن الصادع الكريم، وأئمة العترة الطاهرة - صلوات الله وسلامه عليه وعليهم - في الأحكام الشرعية»[16].

ومنذ أن برزَ هذا السفر البحرانيّ إلى الوجود، تلقّفته أيدي العارفين المهرة من جهابذة الفقه، فصار مرجعهم الأول؛ لما «وجدوه في طيّه من علمٍ غزير، وفضلٍ كثير، وفقاهةٍ ودراية، وتضلُّعٍ في فنون الحديث، وتبحّرٍ في الفقه، وتتبّعٍ في الآراء، واطّلاعٍ على الفتاوى، وحيطةٍ بالأدلة، واستقصاءٍ فيها، وخبرةٍ بمعاقد الإجماع، وموارد الشهرة، ومقدرةٍ على البحث، وقوةٍ في البرهنة، وتثبّتٍ في الحكم، وتعمّقٍ في التفكير، ونضجٍ في الرأي، وما هنالك من دقّةٍ وتثبّتٍ وتحقيق»[17].

تميّزت هذه الموسوعة العلمية بعدة مميّزات، لعل من أهمها منهجية الشيخ يوسف في تبويب المسائل وعرضها؛ ذلك أنه قسّم « مباحث الأبواب الفقهية الكبرى، المعروفة إلى أقسامها، ومحاورها الرئيسة، والفرعية، على نحوٍ منطقيٍّ متدرّجٍ من الأعمّ إلى الأخصّ، ومن أمّهات المسائل إلى فروعها وملحقاتها، والذي لم يُعْهَد مثله، من حيث الدقة، وحسن التنظيم في ما سبقه من مؤلفات الشيعة»[18].

ينضاف إلى تلك الميزة المنهجية شمولية المباحث، والتوسّع في إيراد المسائل والفروع الفقهية، والإحاطة بالآراء والأقوال في كل مسألة، ودقّة الاستدلال،

---

(16) مقدمة السيد عبد العزيز الطباطبائي لكتاب الحدائق الناضرة ج1/ ذ.

(17) مقدمة الطباطبائي ج1/ ض.

(18) خالد العطية: الحدائق الناضرة: دراسة مقارنة في المنهج، ص 443.

وتتبّع الأخبار الواردة في كل مسألة، إضافةً إلى كثرة المصادر وتنوعها، سواء في الفقه، أو الحديث، والرجال، والتفسير، واللغة، وغيرها؛ حتى قيل: « إنّ صاحب الحدائق لم يدع - إلا ما ندر - كتابًا من كتب الحديث، والفقه المتداولة والمعروفة عند الشيعة في عصره، إلا ورجع إليه، ونقل منه»[19].

ولقد اغتالت يدُ الأجل مؤلف هذه الموسوعة قبل أن يتمّها، فانبرى تلميذه العلامة الشيخ حسين بن محمد العصفور (1216هـ/ 1801م) لإتمامها، متبّعًا المنهج نفسه، وقد وسمَ عمله ذاك بـ(عيون الحقائق الناظرة في تتمة الحدائق الناضرة)، وهو كتاب كبير يحتوي على تسعةٍ من أبواب الفقه، هي: الظهار، والإيلاء، واللعان، والعتق، والإقرار، والجعالة، والأيمان، والنذر، والكفّارات.

ومن أجل تلكم الخصائص الفريدة، التي اختصت بها موسوعة (الحدائق) الفقهية، اعتنى كثيرٌ من الفقهاء بها، فكتبوا عليها التعليقات والحواشي، ومن بين تلك الحواشي:

1. حاشية لتلميذ المؤلف، السيد علي الطباطبائي الحائري (1231هـ/ 1815م).
2. حاشية للسيد ميرزا إبراهيم الفسائي الشيرازي.
3. حاشية للسيد إبراهيم بن محمد الموسوي الدزفولي (قبل 1300هـ/ 1882م).
4. حاشية للعلامة ابن يوسف الحدائقي الشيرازي.
5. حاشية للشيخ محمد تقي الأيرواني.
6. شرح مقدمتين من مقدمات الحدائق، للسيد محسن الأعرجي الكاظمي (1227هـ/ 1812م).
7. شرحٌ لمقدمات الحدائق، موسوم بـ(الجُنّة الواقية) للعلامة آقا محمد علي الكرمانشاهي (1269هـ/ 1852م).

---

(19) خالد العطية: الحدائق الناضرة: دراسة مقارنة في المنهج، ص 450.

8. تعليق على كتاب الحدائق الناضرة للشيخ حسن بن الشيخ أحمد المحسني الأحسائي (1272هـ/ 1855م).
9. رسالة في الرد على الشيخ يوسف في قوله بعدم حجية البراءة الأصلية، للشيخ موسى بن الشيخ حسن المحسني الأحسائي (1289هـ/ 1872م).

وإذا كان الله قد كتب لموسوعة الحدائق الانتشار والاشتهار، فإنّ هذا لا يعني أنّ المدرسة البحرانية لم تنتج غيرها من الموسوعات الفقهية؛ ذلك بأنّا نجد كثيرين حذوا حذو الشيخ يوسف، ومن أبرزهم معاصره الشيخ محمد علي المقابي البحراني ، الذي شرح كتاب الوسائل شرحًا استدلاليًا موسَّعًا، كما سيأتي، وقد ألف الشيخ حسين العصفور موسوعته الفقهية الضخمة، الموسومة بـ(الأنوار اللوامع في شرح مفاتيح الشرائع)، كما ألف الشيخ عبد الله الستري موسوعته الفقهية (كنز المسائل)، ولو أردنا استقصاء من وضع موسوعة فقهية، بعد الشيخ يوسف، لطال بنا المقال، إذ صار وضع موسوعة فقهية من التقاليد العلمية، التي يحاول كثير من الفقهاء الالتزام بها، إبرازًا للمستوى العلمي المتقدم، الذي وصلوا إليه، وإظهارًا لمقدرتهم على استنباط الأحكام الشرعية.

أما ثاني الاتجاهين اللذين سار فيهما التصنيف الفقهي في المدرسة البحرانية، فيتمثّل في البحوث الفقهية المتخصصة؛ إذ يعمد الفقيه إلى مسألة من مسائل الفقه، فيبحثها بحثًا مستفيضًا، فيعرض الآراء في تلك المسألة، ويناقشها، فيقوي رأيًا ويتبنّاه، أو يردّه ويدحضه، أو يدلي برأيٍ من عنده جديد، حسبما قاده إليه الدليل.

وتختلف طرائق التأليف في هذا الاتجاه، إلا أنّ الغالب هو تخصيص رسالة للمسألة الفقهية المعروضة، ومن يطالع كتب التراجم يجد أنّ علماء البحرين قد كتبوا الرسائل في شتى المسائل الفقهية، فقد كتبوا

في الطهارة، والصلاة، والصوم، والزكاة، والخمس، وغيرها من أبواب الفقه، كما يجد المطالع - كذلك - اهتمامًا واضحًا ببعض المسائل، كاهتمامهم ببحث صلاة الجمعة في زمان الغيبة؛ إذ ألف فيها علماء البحرين أكثر من عشر رسائل، نذكر بعضها مرتبة زمانيًّا على النحو الآتي:

1. رسالة في الجمعة، للشيخ علي بن سليمان القدمي (1064هـ/ 1653م) ذهب فيها إلى وجوب الجمعة العيني.
2. رسالة في وجوب الجمعة عينًا، للشيخ سليمان بن صالح العصفور (1085هـ/ 1085م).
3. رسالة في حكم صلاة الجمعة في زمن الغيبة، للشيخ سليمان بن أبي ظبية البحراني (1101هـ/ 1689م).
4. رسالة في وجوب الجمعة عينًا، للشيخ أحمد بن محمد المقابي (1102هـ/ 1690م)، وهي نقضٌ لرسالة ابن أبي ظبية السابقة.
5. رسالة في وجوب الجمعة عينًا، للشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ/ 1709م).
6. رسالة في وجوب صلاة الجمعة عينًا، للشيخ علي بن حسن البلادي (1203هـ/ 1788م).
7. رسالة في الجمعة، للشيخ خلف بن عبد علي العصفور (1208هـ/ 1793م).
8. رسالة في صلاة الجمعة، للشيخ علي بن محمد العصفور (1215هـ/ 1800م).
9. رسالة في وجوب الجمعة عينًا، للشيخ محمد بن علي العصفور (1244هـ/ 1828م).
10. رسالة في أحكام الجمعة، للشيخ عبد علي بن خلف العصفور (1303هـ/ 1885م).

والحقّ أنّ (صلاة الجمعة) في زمن الغيبة، مسألة شائكة، تصدّى لها كثيرٌ من فقهاء الإمامية؛ لارتباطها بقضية تولي الفقيه مناصب النيابة عن الإمام، وتلك «إشكالية غير محسومة في الفقه الشيعي حتى الآن»[20]، وقد أضفى الأصوليون عليها «طابعًا سياسيًّا، يربطها بالإمامة الإلهية، وهذا ما جعلها أحد معايير شرعية السلطة، فقد تمسّك الأصوليون بشرط عدالة السلطان، فإذا أقاموها أقروا بشرعية السلطة»[21].

أما الأخباريون من الشيعة فقد ذهبوا إلى وجوب الجمعة عينًا، دون قيدٍ أو شرط، ورأوا «أنّ اشتراط السلطان ليس عليه سلطان»[22]، وهذا الموقف هو «الأصل العملي الشيعي، وإنّما وردت بعض النصوص الضعيفة، مشفوعة بمواقف وظروفٍ سياسية أملت على الفقيه الأصولي التشدّد في موضوع صلاة الجمعة، وإحالتها إلى شعيرة سياسية عبادية، وإدراجها ضمن امتيازات الإمامة»[23].

وواضحٌ من الثبت الذي قدّمناه للرسائل التي كتبها البحرانيون في مسألة صلاة الجمعة، أنّهم يذهبون إلى وجوبها عينًا، سواء منهم الأخباريون والأصوليون، ولم يشذّ عنهم إلا الشيخ سليمان بن أبي ظبية البحراني، الذي ذهب إلى تحريمها في زمن الغيبة[24].

---

(20) فؤاد إبراهيم: الفقيه والدولة، دار المرتضى، بيروت، الطبعة الجديدة، 1433هـ/ 2012م، ص 231.

(21) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

(22) الفيض الكاشاني: الشهاب الثاقب، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط2، 1401هـ، ص 9.

(23) فؤاد إبراهيم: المرجع السابق، ص 232.

(24) ينظر: فهرست علماء البحرين للماحوزي ص 140.

## الأصولية والأخبارية[25]:

مادمنا نتحدّث عن الفقه وعلومه في البيئة العلمية البحرانية، فلا بدّ من الوقوف على قضية (الأصوليين والأخباريين)؛ فإنّ البحرين كانت إحدى أهم المحطات التي احتضنت المنهج الأخباري، فقد مارست «دورًا ثنائيًا من التأثير والتأثر السلفي إلى بلاد فارس وبالعكس، مثّله السيد ماجد البحراني (1028هـ/ 1918م)، والشيخ علي بن سليمان البحراني... ووجدنا بعد حين أنّ النشاط الأخباري قد غطّى الفجوة، التي حدثت في ميدان الفكر السلفي في إيران، بعد سقوط الدولة الصفوية سنة 1135هـ/ 1722م، فاحتلّ كلٌّ من البحرين، والقطيف، والعراق مراكز الفكر السلفي»[26].

ولم تكن تلك الصدارة في التيار الأخباري في البحرين لتمرّ دون أن يسجّل علماء البحرين رأيهم في الصراع المحتدم بين التيارين، بل كان لهم دور كبير في تقريب الفجوة بين ذينك التيارين الإماميين.

والأصوليون والأخباريون يمثلون تيارين فكريين في المدرسة الإمامية، يكمن الفرق الرئيس بينهما في الأدلة التي يجوز الاستنباط منها، فالأصوليون، أو المجتهدون «هم الذين يلجأون في مقام استنباط الأحكام الشرعية إلى الأدلة

---

(25) خاض في هذا الموضوع كثيرون، فبعضٌ خاضه بعلم، وآخر خاض فيه، وهو لا يعرف كنهه، فخبط خبط عشواء، وابتعد عن طريق الصواب، بل أتى بشيء عجاب!! ومن هذا الصنف مؤلف كتاب (علم الكلام ومدارسه)، أعني الدكتور فيصل بدير عون؛ إذ يرى: «أنّ الحديث الآن عن تيار الإخباريين، وتيار الإصلاحيين أرى أنه امتداد للمشكلة التي نشبت بين الشيعة بعضهم وبعض (كذا) بمجرد أن مات علي بن أبي طالب، حيث اعتقد البعض، كما رأينا، أنه لم يمت، وأنه رُفِعَ إلى السماء، كما رفع عيسى بن مريم، وأنه مازال حيًّا يُرزَق، وأنه سيعود إن عاجلا أو آجلا. أما التيار الآخر، فكان من رأيه أن عليًّا قد مات، ومن ثمّ لا بدّ من أن يُنَصَّبَ المسلمون إمامًا بعده، ويكون هذا التنصيب عن طريق التعيين، لا عن طريق البيعة أو الشورى».

عون، فيصل بدير: علم الكلام ومدارسه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 2010م، ص 124، وما أصدق من قال: لو سكت من لا يعلم لقلّ الاختلاف!

(26) الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية، ص 367.

الأربعـة، مـن الكتـاب، والسـنة، والإجـماع، ودليـل العقـل»[27] أمّـا الأخباريـون، أو المحدِّثـون، فهـم الذيـن يعتمـدون في مقـام الاسـتنباط عـلى الكتـاب والسـنة، ولا يأخـذون بالإجـماع ولا بدليـل العقـل[28].

ولقـد مرّ هـذان التيـاران في حـواضر العلـم الإماميـة، كالعـراق وإيـران بمراحـل مختلفـة؛ وتجاذبـات علميـة حينًـا، وخاضعـة للسياسـة ولعبتهـا حينًـا آخـر، أمـا البحريـن فقـد لزمـت خطًّـا واحـدًا، لم تَمِـل عنـه؛ إذ لم يكـن العلـماء البحرانيـون ينظـرون إلى الخـلاف بـين الفريقـين إلا بوصفـه خلافًـا علميًّـا محضًـا، ولم يكونـوا يرتضـون إنزالـه إلى سـاحة السياسـة، أو يحيلونـه إلى خلافـاتٍ شـخصيةٍ، يكـون الهـوى والتعصـب فيهـا هـو الحاكـم؛ لـذا لم يكـن العلـماء البحرانيـون يجـدون غضاضـة في أن يأخـذ بعضهـم عـن بعـض، سـواء كان الآخـذ والمأخـوذ منـه متفقـين في الأصوليـة والأخباريـة، أم كانـوا مختلفـين، فيكـون الآخـذ أصوليـا، والمأخـوذ عنـه أخباريًّـا، أو العكـس، كـما هـو الحـال في تتلمـذ الشـيخ عبـد اللـه السـماهيجي، الـذي كان يصـف نفسـه بـ(خـادم المحدّثـين، وتراب أقـدام العلماء العاملـين)[29] عـلى الشـيخ سـليمان الماحـوزي، وهـو أصـوليٌّ بحـتٌّ، وقـد وصفـه السـماهيجي، وبالـغ في وصفـه وإطرائـه[30]، ولم تمنـع (أصوليـة) بعـض العلـماء السـماهيجيَّ مـن اتخاذهـم إخـوة مقربـين إلى نفسـه، فعندمـا عـرّف بأكابـر تلامـذة الشـيخ سـليمان الماحـوزي، ابتـدأ بذكـر الشـيخ أحمـد بـن إبراهيـم العصفـور، وهـو أصـوليٌّ معـروف، فقـال في وصفـه: «أخـي بالمؤاخـاة، وصديقـي في المصافـاة، الشـيخ العلامـة الفهّامـة، الأسـعد، الأمجـد، شـيخنا الأوحـد، الشـيخ أحمـد..»[31]

(27) محمـد عبـد الحسـن الغـراوي: مصـادر الاسـتنباط بـين الأصوليـين والأخباريـين، دار الهـادي، بـيروت، ط1، 1992، ص 39.

(28) ينظر: المصدر السابق، ص 55-56.

(29) الشيخ عبد الله السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 2.

(30) انظر: الإجازة الكبيرة للسماهيجي، ص 73 - 80.

(31) الشيخ عبد الله السماهيجي: الإجازة الكبيرة، ص 61.

وممّا يدلّ على نظر البحرانيين إلى هذه المسألة نظرةً علميةً محضةً، خاضعة لمعايير النقاش العلمي أنّهم يأخذون بالرأي إذا بان لهم صوابه، وعضدته الأدلة، ويتركون الرأي إذا استبان لهم خطؤه، من دون فرقٍ في كون ذلك الرأي من مباني الأصوليين أو الأخباريين، ولعلّ في إيراد الشيخ عبد الله السماهيجي الفروق بين التيارين دليلا على ما نحن بصدده، فقد وافق، وهو الأخباري المعروف، الأصوليين في بعض المسائل، كموافقته إياهم في أنّ الأصل في الأشياء هو الإباحة؛ فإن «المجتهدين يقولون: إنّ الأصل في الأشياء الإباحة؛ لقوله - عليه السلام - كلّ شيءٍ مطلقٌ حتى يرد فيه نهيٌ، ولإطلاق قوله تعالى: ﴿خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ البقرة: 29. والأخباريين يتوقفون في ذلك، بل عندهم: ما لم يرد نصٌّ في جوازه لا سبيل إلى إباحته ولا تحريمه، بل هو من قبيل الشُّبَه، والأمور ثلاثة: حلالٌ بَيِّنٌ، وحرامٌ بيِّنٌ، وشُبُهاتٌ بين ذلك.

وأنا عندي توقّفٌ في هذه المسألة، بل الذي يظهر لي ترجيح كلام المجتهدين؛ لما يظهر من الآيات والروايات، والله أعلم»[32].

ومن هنا يبدو غريبًا الحكم على مثل الشيخ عبد الله السماهيجي بالتصلّب وعدم الاعتدال؛ فقد زعم علي الجابري في دراسته عن الفكر السلفي عند الشيعة الاثني عشرية أنّه «لم يكن تصلّب السماهيجي في عقيدته السلفية يرضي المعتدلين منهم... كما تخطّى السماهيجيُّ الموقف المعتدل، الذي وجدناه عند السيد نعمة الله الجزائري»[33].

ولست أعلمُ النصّ الذي اتّكأ عليه الجابريُّ في حكمه المزبور، فإنه لم ينقل نصًّا عن السماهيجي يثبت ذلك، وكلّ ما ساقه من أحكام، في هذه المسألة، عبارات لا تخرج عن العموميات، من مثل قوله: «لخّص

(32) الشيخ عبد الله السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 89.

(33) علي حسين الجابري: الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية، دار إحياء الأحياء، قم المقدسة، ط2، 1409هـ ص 378.

السماهيجي لنا موقفه السلفي في رسالته في التوحيد، ومنية الممارسين، وضمّنه قصيدته التعليمية، التي أرّخ فيها للعديد من أعلام الفكر السلفي الاثنا عشري»[34].

وواضحٌ من هذا النصّ أنّ الجابري لم يطّلع على منية الممارسين، ولا على غيرها من مصنفات السماهيجي، وهذا ما يبدو من خلال نقله في الحواشي نصوص السماهيجي عن منية المرتاد للميرزا محمد الاسترابادي، وروضات الجنات للخوانساري، ولعلّ حكمه كان مبنيًا على إعلان السماهيجي نفسه «خادم المحدّثين، وتراب أقدام علماء الأخباريين»[35]، وهو أمرٌ لا يعدو اعتزاز السماهيجي بالتيار الذي ينتمي إليه، وهو - على اعتزازه بذلك - لا يجد حرجًا في أن يُدْخِلَ التيار الآخر في زمرة المخدومين، فقد سمّى نفسه بـ «خادم المحدّثين والمجتهدين، وتراب أقدام العابدين والمتهجدين» في مقدمة كتابه الموسوم بذخيرة العباد في تعريب زاد المعاد[36]، فساوى بين التيارين مساواة، تقطع الطريق على من يظنّ أنّ بين التيارين عداوةً، فلا يستقيم - والحال هذه - وصف السماهيجي بالتشدد البتة.

ثم إنّ الحواشي التي نقلها الجابري - كما أسلفنا - من منية المرتاد لا تخرج عن كونها تأكيدًا لوجوب الرجوع، في مقام أخذ الأحكام الشرعية، لراوي الحديث دون غيره، وليس في هذا أكثر من إعلان منهج الأخباريين العام، الذي يلتقي فيه السماهيجيُّ والسيد نعمةَ الله الجزائري، والشيخَ يوسف العصفور، وكلّ الأخباريين، فأين تخطي موقف نعمة الله الجزائري المعتدل، كما يزعم؟

---

(34) علي حسين الجابري: الفكر السلفي عند الشيعة الاثنا عشرية، دار إحياء الأحياء، قم المقدسة، ط2، 1409هـ ص 378.

(35) المصدر نفسه، ص 379.

(36) انظر: السماهيجي، الشيخ عبد الله بن صالح: ذخيرة العباد في تعريب زاد المعاد، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه. الورقة 1.

وفي مرحلـة لاحقـة، اتخـذ الخـلاف العلمـيّ بـين التياريـن في العـراق، وإيـران شـكل النـزاع المفـضي إلى الافـتراق، والقـدح في علـماء التياريـن الإماميـين، بعـد أدّت السياسـة دورهـا في إذكاء نـار الخـلاف، وتحويـل وجهتـه العلميـة؛ في سـبيل تحقيـق بعـض المـآرب السياسـية[37]، ممّا حـدا بالشـيخ يوسـف العصفـور، الـذي كان يعيـش في كربـلاء يومـذاك، الوقـوف موقفًـا وسـطًا؛ إذ «مثّـل دور الاعتـدال بسـلوكه طريقًـا وسـطًا بـين الخطـين المتوازيـين، أعنـي خـط الأصوليـين والأخباريـين، محـاولا تخفيـف غلـواء سـلفه في الـرأي، المحـدِّث الاسـترابادي، وأتباعـه، والحـدّ مـن حملتهـم الجارحـة، ومحاكمـة الأصوليـين، ثـمّ محاولـة تقليـص الخـلاف بينهـم وبـين الأخباريـين، وفعـلا كان لـه أثـر كبـير في حـدّ هـذه العاصفـة العاتيـة»[38].

ويبـدو أنّ الطريقـة الوسـطى التـي اختطهـا الشـيخ يوسـف لم تـرق لكثيريـن، مثـل الوحيـد البهبهـانيّ (1206هـ/ 1791م) الـذي «شـنّ عـلى الأخباريـة هجومًـا عنيفًـا بمؤلفاتـه، ومحاجاتـه الشـفوية الحـادّة مـع علمائهـا»[39]، حتـى أفتـى بعـدم صحـة الصـلاة خلـف الشـيخ يوسـف العصفـور، ومنـع مـن حضـور درسـه، وحتـى أنّ ابـن أخـت الوحيـد، أعنـي السـيد عـلي الطباطبـائي، صاحـب كتـاب (الريـاض) كان «يحـب الحضـور عليه [يعني الشـيخ يوسـف]؛ لاستحسـان مسـلكه في التفقـه، ولكنـه يخـشى مـن غضـب خالـه (الأغـا) عليـه، فـكان يخفـي نفسـه في بعـض الزوايـا بدرسـه ليـلا عـن أعـين الناظريـن؛ كيـلا يظهـر الأمـر ويبـين»[40].

والـذي يبـدو لنـا أنّ عمـل الشـيخ يوسـف كان منطلقًـا مـن النظـر إلى الخـلاف نفسـه؛ إذ لم يتعـدَّ أن يكـون خلافًـا علميًّـا، سـاحته الأساسـية حلقـات التدريـس،

(37) ينظر: فؤاد إبراهيم: الفقيه والدولة ص 275- 286.

(38) الغراوي: مصادر الاستنباط، ص 61.

(39) المصدر نفسه، ص 46.

(40) العبقات العنبرية، ص 87.

وأداته الوحيدة هي النقاش وبسط الدليل؛ لذا يبدو غريبًا الحكم عليه بأنه «جسّد ظروفه في مبدأ الاحتياط، وهو بهذا يصحّ تسميته تقية الأخباريين؛ بسبب تهوّر العوام من جهة، وللحد من التدهور في العلاقات الفكرية، والاجتماعية في المجتمع الاثنا عشري، من جراء الوضع الجديد، الذي تمخّض عن ثورة الوحيد من جهة أخرى»[41].

إنّ الحكم على عمل العصفور بأنه (تقية الأخباريين) إنّما يصحّ لو لم يصدح برأيه، المخالف لرأي الأصوليين، الذي هو مقتضى التقية، في حين وجدناه قد حصر حجية العمل بالكتاب والسنة، المشتملة على الأخبار، ورفض بصراحة العمل بالعقل والإجماع، فأين التقية في ذلك؟

ثمّ إنّ التقية إنّما يستعملها الخائف، الذي لا يجد له نصيراً، في حين كان الشيخ يوسف في وسطٍ أخباري بحتٍ، وفي زمنٍ سادت فيه الأخبارية حتى «ملأت الأقطار والأنحاء... وصار دين (الأصولية) في جنبهم كالعدم»[42]، فليس إذن، إلا زاوية النظر العلمية للخلاف، التي كان ينظر من خلالها الشيخ يوسف، وهو ما يفسّر تجويزه الصلاة خلف البهبهاني، على الرغم من تحريم الأخير الصلاة خلف الشيخ يوسف[43].

على أني أتفق مع الباحث في أنّ الوحيد البهبهاني أوجد وضعًا جديدًا في المجتمع العلمي في كربلاء، ذلك الوضع القائم على التعصّب والتشدّد، وتحويل الأمور من مسارها العلمي إلى مسارٍ آخر بعيدٍ عن العلمية، فإنّه «رأى أنّ الشريعة الغرّاء لا تستقيم إلا بمحو هذه الفرقة العمياء»[44]، ولم ينته التعصب بموت الوحيد، بل حذا تلاميذه حذوه، وساروا على نهجه،

(41) علي الجابري: الفكر السلفي، ص 386.

(42) العبقات العنبرية، ص 87.

(43) انظر هذه القضية في: مغنية، محمد جواد: مع علماء النجف الأشرف، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1984م، ص 74.

(44) العبقات المنبرية، ص 87.

فاستعر النزاع بين الفريقين، متحولا إلى خصامٍ وعداوة، وحملات تفسيقٍ، وإخراجٍ من الملّة، تُوِّجت بفتاوى قُتِلَ بسببها الميرزا محمد الأخباري في العراق سنة 1232هـ ص 1816م[45].

وقد آمن علماء البحرين بأنّ الخلاف بين التيارين علميٌّ بحت، وجاهدوا ليبقى كذلك، وهو عين الخط المعتدل الذي أرساه البحرانيون قبل الشيخ يوسف وبعده، لمّا حصروا الخلاف في كونه خلافًا علميًّا، كما أسلفنا، على الرغم من احتدام الصراع بين التيارين، واقتتالهما في العراق وإيران؛ لذلك وجدنا زعيم المدرسة البحرانية يومذاك، أعني الشيخ حسين العصفور (1216هـ/ 1801م) يحرر موطن النزاع بين التيارين، مشيدًا بعدالة الأصوليين وتقواهم، على الرغم من عدم قبول منهجهم، فيقول بوضوح: «ولكن أولئك العلماء الأخباريين، حيث قد بلغهم عدالة أولئك العلماء المجتهدين، وأنّهم كما وصفت في سؤالك، بل بلغوا زيادة في ذلك، أوجب لهم ذلك حسن الظن، والتجافي عن القول فيهم، والطعن عليهم، لأنّ مقتضى عدالتهم، ووثاقتهم أن يكون حاجزًا عن الدخول فيما لم يأت عن أئمتهم، وأنّه لم يصدر ذلك إلا على وجه الغفلة، والمجاراة معهم» يعني مع المخالفين[46].

بل إننا نرى الشيخ حسين يحاول إيجاد وجهٍ مَرْضيٍّ للأصوليين في أخذهم بالإجماع ودليل العقل؛ فيعتذر لهم بأنّ «الأدلة كلها منطبقة على فساد تلك القواعد الاجتهادية، وعدم الاعتداد بها في زماننا بالكلية، وقد مرَّ سابقًا على أن دخولهم [يعني الأصوليين] فيها، وأخذهم بها لأحد الأمرين: إمّا إلزامًا للمخالفين، خذلهم الله تعالى، في مقام الاحتجاج، أو غفلة عن

---

(45) انظر في تفصيل الواقعة، والفتاوى الصادرة: الشيخ محمد الحسين كاشف الغطاء: العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية، ص 86 - 103، وص 183 - 188.

(46) العصفور، الشيخ حسين: المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية، مراجعة حبيب عبد الكريم المرتضى، دار المشرق العربي الكبير، بيروت، ط1، 1979م، ص 41.

تلـك الأدلـة المسـقطة لهـا عـن رتبـة الاعتبـار»[47]. فالأصوليـون إذن، في نظـر الشـيخ حسـين لا يؤمنـون بغـير الكتـاب والسـنة، بوصفهـما أدلـةً شرعيـة عـلى الوجـه الأول، أو هـم غافلـون عـن الأدلـة، التـي تبعـد غـير الكتـاب والسـنة عـلى الوجـه الآخـر، وهـم - أعنـي الأصوليـين - في نظـر الشـيخ حسـين معـذورون عـلى كلا الوجهـين.

ومـن أجـل ذلـك العـذر الـذي التمسـه الشـيخ حسـين العصفـور للأصوليـين، وجدنـاه يقـرر أنـه «لا يجـوز التعـرض لأكـثر مـن بيـان خطئهـم، وفسـاد مـا تعلقـوا بـه مـن القواعـد الاجتهاديـة؛ لئـلا يقتفـي أثرهـم مـن كان بعدهـم، لضعـف قريحتـه عـن نقـض شـبههم، ومـا تعلقـوا بـه في التجشـم لتلـك القواعـد العاميـة، وامتثـالا لمـا اسـتفاض عنهـم - عليهـم السـلام - مسـندا عـن النبـي - صـلى اللـه عليـه وآلـه - أنـه قـال: إذا ظهـرت البـدع في أمتـي فعـلى العـالم أن يظهـر علمـه، فـإن لم يفعـل فعليـه لعنـة اللـه»[48].

### ثانيا: القرآن وعلومه

ليـس غريبًـا أن تهتـمّ المـدارس الدينيـة بالقـرآن وعلومـه، وأن ينشـغل بـه الدارسـون في تلـك المـدارس وأسـاتذتهم، فهـو - كـما يقـول المقـابيّ في مقدمـة تفسـيره - « أشرف العلـوم وأفضلهـا، وأعمّهـا منفعـةً في الداريـن وأكملهـا، وهـو الحـريُّ بقـصر الهمـم عـلى معرفـة حقائقـه، والأحـق بالخـوض في تيّـار غوامضـه ودقائقـه؛ لأنـه الأصـل الـذي تنبجـس منـه المعـالم القدسـية، والبحـر الخِضَـمّ الـذي تُنْـزَفُ منـه النفحـات الفردوسـيّة»[49].

غـير أنّ هـذا الاشـتغال بالقـرآن وعلومـه في المدرسـة البحرانيـة لم يصـل إلينـا منه

(47) العصفـور، الشـيخ حسـين: المحاسـن النفسـانية في أجوبـة المسـائل الخراسـانية، مراجعـة حبيـب عبـد الكريـم المرتـضى، دار المـشرق العـربي الكبـير، بـيروت، ط1، 1979م، ص 38.

(48) المصدر نفسه، ص41.

(49) المقـابي، الشـيخ محمـد بـن عـلي: صفـوة الصـافي والبرهـان، مخطـوط يحتفـظ الباحـث بنسـخةٍ منـه، الورقـة 1.

شيء إلا في العصور المتأخرة؛ ذلك بأنّ كتب التراجم لم تنص على دراسات قرآنية قبل دراسات الشيخ أحمد بن عبد الله المتوَّج البحراني (820هـ/ 1417م)، الذي كتب ثلاثة تفسيراتٍ للقرآن: كبير، ووسيط، ووجيز[50]، وخصّ آيات الأحكام الخمس مئة بدراسة، وسمها بـ(منهاج الهداية في بيان خمس مئة الآية)، كما وضع رسالةً في (الناسخ والمنسوخ).

فعمل المتوّج إذن، هو أقدم ما وصل إلينا ممّا يرتبط بالدراسات القرآنية في البحرين، غير أنّ أيًّا من التفاسير الثلاثة لم يصل إلينا، في حين سلم من آفات الزمان منهاج الهداية، ورسالة الناسخ والمنسوخ، وكنّا قد عرضنا كتاب (منهاج الهداية) سابقًا في باب الفقه وعلومه، وسنعرض هنا رسالة (الناسخ والمنسوخ).

تبدأ رسالة (الناسخ والمنسوخ) بمقدمة، بيّن فيها المتوّج أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ؛ ذلك بأنّ «من ادّعى التفقّه في الشرعيّات، التي هي معالم الدين، ولم يعرف الناسخ من المنسوخ، كان مثل الحمار في الطين»[51]، ثمّ أشار إشارةً سريعة إلى الخلاف في وقوع النسخ في القرآن، وهو خلافٌ قديمٌ، تناوله أكثر من اعتنوا بالناسخ والمنسوخ، غير أنّ ابن المتوّج لم يعرض أدلة المانعين من وقوع النسخ، بل أبدى اعتراضه عليهم بصورةٍ قاطعة، فقد رأى « بعضَ المفسرين يقول: لا منسوخ في القرآن، هؤلاء قومٌ عن الحقِّ صدّوا، وبإفكهم على الله ردّوا»[52] .

وتناول ابن المتوّج - بعد ذلك - الاختلاف في عدد الآيات التي وقع النسخ فيها، فقد « قال أكثرهم: إنّ عدد الآي، التي دخل عليها النسخُ مئة آية.

(50) انظر: الذريعة 4 ص 233.

(51) ابن المتوّج، الشيخ أحمد بن عبد الله: الآيات الناسخة والمنسوخة، تحقيق ماجد العويناتي، دار المجتبى، قم المقدسة، ط1، 1422هـ، ص 29.

(52) المصدر نفسه، ص 30.

وأنا - وإنْ أوردتها في تفسير القرآن، في خلال الكلام على علم البيان - فإني مؤلِّفٌ في ذلك مختصرًا، يكون للمتعلّم تبصرةً، وللفقيه والعالِم تذكرةً، أكفيهم مؤنة الدأب، وصعوبة التفتيش والطلب»[53].

وقد عرّج ابن المتوج على تبيين مصطلح النسخ، والفرق بينه وبين البَداء، ثمّ بيّن أضرب النسخ الثلاثة: المنسوخ خطًّا وحكمًا، والمنسوخ خطًّا لا حكمًا، والمنسوخ حكمًا مع بقاء أصله، وبيّن أنّ هذا الضرب من النسخ قد وقع في ثلاثٍ وستين سورة، عدّدها كلّها، ثمّ شرع - بعد ذلك - يعدد الكليّات التي تحكم الضرب الثالث من النسخ، فقال: «اعلم أنّ كلّ ما في القرآن من ﴿وَأَعۡرِضۡ﴾، و﴿تَوَلَّ عَنۡهُمۡ﴾، و﴿ذَرۡهُمۡ﴾، وما أشبه ذلك في معناه، فناسخه آية السيف.

وكلّ ما في القرآن من ﴿إِنِّيٓ أَخَافُ إِنۡ عَصَيۡتُ رَبِّي عَذَابَ يَوۡمٍ عَظِيمٖ﴾ الأنعام:15 نسخه قوله: ﴿لِّيَغۡفِرَ لَكَ ٱللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنۢبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ الفتح:48.

وكلّ ما في القرآن من خبر الذين أوتوا الكتاب، والأمر بالصلح معهم، نسخه قوله: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ التوبة:29.

وكلّ ما في القرآن من الأمر بالشهادة نسخه قوله: ﴿فَإِنۡ أَمِنَ بَعۡضُكُم بَعۡضٗا﴾ البقرة:283.

وكلّ ما في القرآن من التشديد والتهديد، نسخه قوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلۡعُسۡرَ﴾ البقرة:185[54].

وقد عقد ابن المتوج - بعد ذلك - فصلا، وازن فيه بين دخول النسخ على الخبر، ودخوله على الأمر والنهي، وانتقل بعد ذلك إلى الحديث عن بعض

---

(53) ابن المتوّج، الشيخ أحمد بن عبد الله: الآيات الناسخة والمنسوخة، تحقيق ماجد العويناتي، دار المجتبى، قم المقدسة، ط1، 1422هـ، ص 30.

(54) المصدر نفسه، ص 34 - 35.

أدلـة النسـخ مـن الكتـاب والسـنة، وطفـق بعـد ذلـك يعـدد سـور القـرآن، ويبـيّن الآيـة المنسـوخة، والآيـة التـي نسـختها.

والحـقّ أنّ مـا جـاء في رسـالة ابـن المتـوّج مـن مناقشـاتٍ، وتقسـيماتٍ، وأفـكارٍ، واستشـهاداتٍ ليسـت جديـدة، ولا يمكـن نسـبتها إليـه؛ فقـد وردت في كتـب الأقدمـين، الذيـن تناولـوا مسـألة الناسـخ والمنسـوخ، ويبـدو أنّ ابـن المتـوّج قـد تأثّـر بكتـب السـابقين، الذيـن ألّفـوا في هـذا البـاب، وبخاصـةٍ كتـاب أبي القاسـم بـن سـلامة (410هـ/ 1019م) المعـروف بالناسـخ والمنسـوخ[55]؛ إذ إننـا وجدنـا التقسـيم عنـد الرجلـين واحـدًا، ووجدنـا كثـيرًا مـن عبـارات أبي القاسـم، واستشـهاداته منقولـةً بلفظهـا في رسـالة ابـن المتـوّج، وإنْ عدمنـا الإشـارة إلى المصـدر المذكـور، كـما هـو الشـأن عنـد النقـل مـن المصـادر في تلـك العصـور.

أمـا إذا نظرنـا إلى مـا وصـل إلينـا مـن النتـاج العلمـي البحـراني، المرتبـط بتفسـير القـرآن، فسـنرى أنّ ذلـك العمـل العلمـي قـد مـرّ بمراحـل ثـلاث، أعـرض إليهـا بإيجـازٍ في مـا يـأتي:

## المرحلة الأولى: التفسير بالمأثور

يمثـلّ هـذه المرحلـة خـير تمثيـل كتـاب (البرهـان في تفسـير القـرآن) للمفسّـر الكبـير، السـيد هاشـم التوبـلاني البحـراني (1107هـ/ 1695م) المشـهور «بـين علـماء الإماميـة قاطبـة بتفسـيره (البرهـان)»[56]، وهـو تفسـير ضخـمٌ يقـع في ثمانيـة مجلـدات، وقـد كُتِـبَ لـه الانتشـار والذيـوع في الوسـط العلمـي؛ حتـى غـدا مرجعًـا يسـتقي منـه مفسـرو القـرآن في المراحـل اللاحقـة.

وقـد وصـف السـيد هاشـم كتابـه بقولـه: «وكتـابي هـذا يطلعـك عـلى كثـيرٍ مـن أسرار علـم القـرآن، ويرشـدك إلى مـا جهلـه متعاطـو التفسـير مـن أهـل الزمـان، ويوضـح لـك عـمّا ذكـره مـن العلـوم الشرعيـة، والقصـص والأخبـار النبويـة،

(55) ابن سلامة، هبة الله: الناسخ والمنسوخ، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1967م.

(56) سالم النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 249.

وفضائل أهل البيت الإمامية؛ إذ صار كتابًا شافيًا، ودستورًا وافيًا، ومرجعًا كافيًا، حجةً في الزمان، وعينًا من الأعيان؛ إذ هو مأخوذٌ من تأويل أهل التنزيل والتأويل، الذين نزل الوحي في دارهم عن جبرئيل عن الجليل، أهل بيت الرحمة، ومنبع العلم والحكمة، صلى الله عليهم أجمعين»[57].

وقد اتّخذ السيد هاشم التوبلاني في (البرهان) منهج التفسير بالمأثور، فتتبّع فيه الأحاديث المروية عن النبي الأكرم، وأهل بيته الطاهرين، سلام الله وصلواته عليه وعليهم أجمعين، وكان يبدأ بتبيان فضل السورة، وثواب قراءتها، فيذكر ما جاء من أحاديث مرتبطة بذلك، فيوردها كلها مسندة، ولا يكتفي ببعضها، ثمّ يشرعُ في تفسير آيات السورة آيةً آية، ناقلا كلّ ما وجده مرويًا عن أهل البيت، عليهم السلام، فلا غرو أنْ يتحوّل هذا التفسير إلى واحدٍ من أكبر المجاميع الحديثية في المدرسة الإمامية.

وقد نقل في مقدمة التفسير كثيراً من الروايات التي تشدد النكير على من فسّر القرآن برأيه، فلم يجد بدًّا من وجوب «التوقّف حتى يأتي تأويله عنهم؛ لأن علم التنزيل والتأويل في أيديهم، فما جاء عنهم - عليهم السلام - فهو النور والهدى، وما جاء عن غيرهم فهو الظُّلمة والعمى»[58]. ومن أجل هذه العلّة لم يدلِ التوبلانيّ برأيه الخاص، بل بدا منسّقًا لما ورد عن النبيّ وأهل بيته، بل إنه لم يتعرض حتى إلى التفسير اللغوي للألفاظ، ولم ينقل عن معاجم اللغة شرحًا، فإن أعوزته الرواية في مقامٍ ما، أحال إلى غيره من المفسرين، وكأنه يلقي بتبعة ذلك التفسير على غيره، فلا يكون حينئذٍ ممّن فسّر القرآن برأيه.

ولنضرب مثالا يبيّن هذا الذي ندّعيه، فإنه لمّا وقف عند تفسير قوله تعالى ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ البقرة:18 ولم يجد فيها من الروايات شيئًا، ووجد المقام لا يصلح

(57) السيد هاشم التوبلاني: البرهان في تفسير القرآن، تحقيق لجنة من العلماء، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1999م، ج1 ص 11.

(58) المصدر نفسه، 1 ص 10.

دون تفسير ألفاظ الآية، نقل عن غيره من المفسرين ما يشرح ذلك، فقال: «قال عليّ بن إبراهيم: وقوله: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ الصُمُّ: الذي لا يسمع، والبُكْمُ: الذي يولد من أمّه أخرس، والعُميُ: الذي يكون بصيراً ثمّ يعمى»[59].

ولقد كان أمام السيد التوبلاني متّسع من القول، يعلّق فيه على ما نقله من تفسير علي بن إبراهيم؛ ذلك بأنّه فسّر الجمع بالواحد، وكان الأولى أن يقول: الصّمُّ: جمع الأصَمّ، وهو الذي لا يسمع، ويفعل الفعل نفسه في البُكم والعُمي، لكنّ الخشية من الوقوع في التفسير بالرأي هي التي منعته من ذلك، والله أعلم.

فإذا عرفنا منهج الرجل هذا، لم نجد غرابة فيما ذهب إليه، حين رأى أنّ مباحث علم المعاني والبيان ينبغي أن تطلب من أهل البيت وحدهم، وأنّ الاستمساك بذلك العلم - بمعزل عنهم - لا يوصل إلى المراد من كلام الله تعالى، فيقول في هذا الشأن: «والعجب كلّ العجب من علماء المعاني والبيان، حيث زعموا أنّ معرفة هذين العلمين تُطْلِعُ على مكنون سرّ الله، جلَّ جلاله، من تأويل القرآن. قال بعض أئمتهم[60]: ويلٌ ثمّ ويلٌ لمن تعاطى التفسير، وهو في هذين العلمين راجلٌ. وذلك أنهم ذكروا أنّ العلمين مأخوذان من استقراء تراكيب كلام العرب البلغاء، باحثان عن مقتضيات الأحوال والمقام، كالحذف، والإضمار، والفصل، والوصل، والحقيقة، والمجاز، وغير ذلك.

ولا ريبَ أنّ محلّ ذلك من كتاب الله، جلّ جلاله، تحتاج معرفته إلى العلم به من أهل التنزيل والتأويل، وهم أهل البيت، الذين علّمهم الله، سبحانه وتعالى، فلا ينبغي معرفة ذلك إلا منهم، ومن تعاطى معرفته - من غيرهم - ركب متنَ عمياء، وخَبَطَ خَبْطَ عشواء»[61].

---

(59) البرهان في تفسير القرآن، 1 ص 148.

(60) يعني الزمخشري. انظر: مقدمة الكشاف للزمخشري 1 ص 22.

(61) البرهان في تفسير القرآن 1 ص 10.

## المرحلة الثانية: المزج بين المأثور وعلوم اللغة

لعلّ المنهج الصارم، الذي ألزم السيد هاشم البحرانيّ به نفسه في تفسيره، هو الذي جعله يبدو كتابًا موجّهًا إلى طبقةٍ معيّنةٍ من القرّاء، هي طبقة العلماء والمتخصصين، وهو أمرٌ تنبّه إليه مفسِّرٌ بحرانيٌّ آخر، هو الشيخ محمد بن علي المقابي البحراني (كان حيًّا سنة 1186هـ/ 1772م) فعمد إلى اختصار ما جاء في البرهان وتفسير الصافي، وكلاهما من مدرسة التفسير بالمأثور، وزاد على ذينك التفسيرين زياداتٍ لغوية تقرّب المعنى إلى الأذهان، وقد سمّى تفسيره ذاك بـ(صفوة الصافي والبرهان).

يقول المقابيُّ في مقدمة تفسيره، مبيّنًا منهجه، ومعلّلا لجوءه إلى اللغة والإعراب: «وأحسن ما رأيتُ من المؤلفات في تفسير القرآن كتاب (الصافي)، وكتاب سيدنا المسمّى بـ(البرهان)، فأحببتُ أن أنتخبهما بترتيبٍ رائق، وأقصد في ذلك الاختصار على الوجه اللائق، وأضرب فيه صفحًا عن التطويل المملّ والإكثار؛ لقصور أبناء الزمان عن أن يتحمّلوا منه عشير المعشار، وأضيف إليه من (مجمع البيان) ما أهملاه من قراءته، وإعرابه، ولغاته، وصرفه، واشتقاقاته؛ فإنّ أخْذَ اللبِّ قبل فسخ القشر عسير، والمغطّى تحت قشره من الكتاب شيءٌ كثيرٌ، ولا سيّما علم الإعراب، الذي يتوقّف عليه كلُّ بيان، فهو الميزان الذي يتبيّن به النقصان والرجحان»[62].

إذن، فهذا التفسير يختصر ذينك التفسيرين، فينتقي منهما بعض ما أورداه من أحاديث وأخبار مروية عن النبي الأكرم، وأهل بيته الطاهرين، بغية التيسير على المتلقّين؛ ومن أجل ذلك أعرض المقابيّ في تفسيره « عن بسط الكلام في أحكامه الشرعية، وعن إيراد ما ورد فيه من المجادلات في مسائلِهِ الكلاميّة، وعمّا لا مدخل له في فهم المراد من الآيات، وعمّا زاد عن القَدْرِ الكافي فيه من الروايات»[63].

---

(62) الشيخ محمد بن علي المقابي: صفوة الصافي والبرهان، الورقة 1.

(63) المصدر نفسه، الورقة 2.

ولقـد رأى أنّ الاكتفـاء بالمنقـول مـن أحاديـث وأخبـار عـن أهـل البيـت لا يسـعف المتلقـين في فهـم النـصّ القـرآني؛ فآثـر الاسـتعانة بتفسـيرٍ ثالـث، هـو تفسـير مجمـع البيـان للطـبرسي، الـذي أولى اللغـة وعلومهـا اهتمامًـا كبـيراً، فنقـل منـه مـا يتعلّـق بالقـراءات، والنحـو، والـصرف، وغيرهـا.

ولم يكـن المتلقـي غائبًـا عـن ذهـن المقـابيّ البتـة، بـل إنّ حضـوره أوجـب عـلى المقـابيّ سـلوك طريـق الاختصـار؛ ذلـك بـأنّ الاسـتعداد الذهنـي لذلـك المتلقـي لم يكـن يؤهلـه - حسـب تشـخيص المقـابي - للخـوض في مطـوّلات التفسـير؛ لـذا وجـد أنّ « الاختصـار في هـذه الأعصـار أمـرٌ مطلـوب، بـل واجـبٌ غـير منـدوب»[64].

وقـد ينقـدح في الذهـن سـؤال عـن خطـورة مثـل هـذا العمـل، فقصـارى مـا فعلـه المقـابيّ هـو الاختصـار، وليـس فيـه مـن الجديـد والابتـكار مـا يمكـن أن ينسـب إلى المختـصِر، أو يتوقّـف عنـده الباحـث.

والحـقّ أنّ في الاختصـار عمـلا علميًّـا لا يسـتهان بـه؛ فهـو ينتقـي مـن الروايـات أصحّهـا، وألصقهـا بالمعنـى، وفي ذلـك تمحيـصٌ لكثـير مـن الروايـات التـي غـصّ بهـا الأصـلان، أعنـي الصـافي والبرهـان، ثـمّ إنّـا وجدنـا المقـابيّ لا يكتفـي بـسرد الأحاديـث دائمًـا، بـل يتدخّـل ليـشرح مـا في الحديـث مـن ألفـاظٍ قـد تغمـض عـلى المتلقـين، وقـد يقـف مبيِّنًـا مـا يرشـد إليـه الحديـث، والمقـابيّ - إلى ذلـك - مـا كان يكتفـي بنقـل الأحاديـث مـن الأصلـين كـما هـي، بـل كان يتدخّـل مختـصِرًا متـون بعـض الأحاديـث نفسـها، وكلّ أولئـك يجعـل مـن اختصـاره عمـلا جديـرًا بالدراسـة والبحـث.

ينضـاف إلى ذلـك أنّ المقـابيّ لم يكـن سـلبيًّا في اختصـاره، بـل بـرزت شـخصيته بجـلاء، فلـم يكـن يقبـل مـا يجـده في النصـين الأصليـين دائمًـا، بـل وجدنـاه مناقِشًـا، يقبـل بعـض الآراء تـارةً، ويـرد بعضهـا الآخـر تـارةً أخـرى، وليـس أدلّ

(64) صفوة الصافي، الورقة 13.

على ذلك من نقده الكاشانيَّ، صاحب الصافي؛ إذ وجده المقابي قد «أكثر اعتماده في تفسيره على تفسير القاضي، وربّما نقل كلامه بالمعنى في مبدأ الأمر، ثمّ عوّل على نقل اللفظ والمعنى كثيراً»[65]، وهو أمرٌ كان المقابيُّ قد عابه على جمعٍ من المفسّرين في مقدّمته، وأشار بوضوح إلى عجبه من ذلك، فقال: «والعجب من عكوف شيعة أهل البيت، عليهم السلام، على تفاسير من لم يَرْوِ عنهم، كالكشّاف، والبيضاوي، والنظّام، وهم الذين نزل في بيوتهم التنزيل والتأويل، عن المِلكِ الجليل، على لسان المَلَكِ جبرئيل»[66].

كما وجدنا المقابيّ يرفض قول الكاشاني، صاحب الصافي في تفسير ﴿وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَآ﴾ البقرة:128، ففي قوله ﴿وَتُبْ عَلَيْنَآ﴾ «وجوه: منها أنّهما قالا هذه الكلمة على التعبّد والانقطاع إليه تعالى؛ ليبتدئ بهما الناس فيها.

ومنها أنّهما سألاه التوبة على ظَلَمَة ذريتهما.

وقول الصافي (عمّا لا ينبغي) ممّا لا ينبغي؛ لأنّ الأنبياء لا يفعلون ما لا ينبغي، حتى يطلبوا التوبة منه»[67].

ولم يكن الأصل الثالث، أعني تفسير الطبرسي، الذي اعتمد عليه المقابيّ في اللغة، وما يتصل بها بمنأى عن النقد، فقد ردّ المقابيّ كثيراً ممّا ذهب إليه الطبرسي، كمناقشته إيّاه في تخصيص العبادة، فقد ورد «في مجمع البيان: العبادة ضربٌ من الشكر، وغاية فيه؛ لأنها الخضوع بأعلى مراتبها، مع التعظيم بأعلى مراتبه.

والظاهر أنّ ذلك لا يدّعيه أحد من العباد، والواجب الوقوف على ما في الحديث الشريف، من أنّ العبادة المطلوبة مجرّد الطاعة، والإخلاص

(65) الشيخ محمد بن علي المقابي: صفوة الصافي والبرهان، الورقة 1.

(66) المصدر نفسه، الورقة 2.

(67) المصدر نفسه، الورقة 82.

مستفادٌ من التقديم، أي قولوا: نخصّك بالعبادة، ولا نعبد غيرك»[68].

وقد ردّ عليه في تضعيفه أن يكون المقصود بالعهد في قوله تعالى:﴿ٱلَّذِينَ يَنقُضُونَ عَهۡدَ ٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ مِيثَٰقِهِۦ﴾ البقرة:27 هو «العهد المأخوذ عليهم في عالم الذر، والظاهر أنّه المراد من الأحاديث، فتضعيف الطبرسي له ضعيف»[69].

كما وجدناه يردّ ما قوّاه الطبرسي في تفسير قوله تعالى ﴿وَٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ﴾ البقرة:45؛ إذ إنّ « ظاهر الحديث كون الآية خطابًا لأهل الكتاب، ويؤيّد كون ما قبلها وما بعدها فيهم، وقيل: الخطاب للمسلمين، وقوّى في المجمع كونه للمكلّفين، وفيه خروجٌ عن ظاهر الحديث بلا دليل»[70].

ينضاف إلى هذا وذاك أنّ المقابيّ اختطّ لنفسه منهجًا، لم نجده في الأصول الثلاثة التي اختصرها، ذلك المنهج القائم على استنطاق الأحاديث المروية عن أهل البيت، وجعلها حكمًا على اللغة وغيرها، فما يرشد إليه الحديث من معنى، وما يحتمله من إعرابٍ هو الذي ينبغي أن يؤخذ به، ولا التفات إلى غيره سواء كان له وجهٌ في العربية أم لم يكن.

ولم يكن المقابيّ مقتصرًا على اختصار ما في الأصول التي اعتمدها، بل كان كثيرًا ما يبدي رأيه، ويطرح مسائل، لم ترد في تلك الأصول، ولربما كان في بعض ما يطرحه خروجٌ على المنهج، الذي تقيّدت به الأصول المختَصَرة، ومن ينعم النظر في تضاعيف هذا التفسير يجد كثيرًا من آراء المقابيّ، وإضافاته مبثوثة، بل إنّ كلّ ما جاء تحت عنوان (أقول) داخلٌ في هذا الذي نقوله، ولنضرب أمثلة ثلاثة، على سبيل التمثيل لا الحصر:

في قوله تعالى: ﴿وَإِذۡ قُلۡنَا ٱدۡخُلُواْ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةَ فَكُلُواْ مِنۡهَا﴾ البقرة:58 الآية، وجدنا المقابيّ يناقش المفسّرين، الذين زعموا أنّ القرية المقصودة هي بيت المقدس،

(68) صفوة الصافي، الورقة 19.

(69) المصدر نفسه، الورقة 32.

(70) المصدر نفسه، الورقة 44.

فإنّ « تفسير القرية ببيت المقدس، كما نُقِلَ عليه إجماع المفسرين، لا وجه له؛ لأنّ المراد بالباب في قوله تعالى ﴿وَٱدۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ﴾ البقرة:58 باب القرية التي أُمِروا بدخولها، وهم لم يدخلوا بيت المقدس في حياة موسى، عليه السلام»[71].

فهذا الردّ على المفسّرين، والحجة التي ساقها بعدم دخول بني إسرائيل بيت المقدس في حياة موسى، عليه السلام لم نجد له أثرًا في الأصول الثلاثة، التي اختصرها المقابي.

في تفسير قوله تعالى:﴿تِلۡكَ أَمَانِيُّهُمۡۗ قُلۡ هَاتُواْ بُرۡهَٰنَكُمۡ إِن كُنتُمۡ صَٰدِقِينَ﴾ البقرة:111، وجد المقابيّ أنّ «جواب (إن) محذوف، دلّ عليه ما تقدّم، وتقديره: إنْ كنتم صادقين في مقالتكم: لن يدخل الجنّة إلا من كان هودًا أو نصارى، فهاتوا برهانكم على ذلك. وفي ذلك دلالة على بطلان التقليد، وعلى جواز المحاجة في الدين»[72].

فهذا التقدير للمحذوف في الآية، واستنتاج بطلان التقليد، وجواز المحاجّة في الدين ممّا لا أثر له في الأصول الثلاثة، التي قال المقابيّ إنه يختصرها، بل هي من زياداته، التي زعمنا في هذا التفسير.

وفي تفسير قوله تعالى ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾ البقرة:115، وجدنا المقابيّ يعلّق بقوله: « أقول: يظهر من هذا الحديث الشريف أنّ المراد بوجه الله ذاته، ويظهر من الأحاديث السابقة أنّ المراد قبلته، وظاهر الحديثين الأولين أنّ الآية نزلت في صلاة النافلة على الراحلة سفرًا، فيكون مختصًّا بحال الضرورة، وقيل بجوازه في صلاة النافلة مطلقًا، فظاهر الحديث الأخير أنها نزلت في قبلة المتحيّر، وظاهره أنه لا تجب الصلاة إلى أكثر من جهةٍ واحدة، ويكفي ظنُّ جهةٍ، وإن لم يكن من علامةٍ شرعيةٍ»[73].

---

(71) صفوة الصافي، الورقة 51.

(72) المصدر نفسه، الورقة 75.

(73) المصدر نفسه، الورقة 77.

إنّ استظهار المقابيّ كون المراد من الوجه القبلة، والخوض في فقه الأحاديث التي أوردها، واستنتاج كفاية الظنّ في القبلة، وإن لم تكن عند الظانٍّ أمارة شرعية يبني عليها، وغير ذلك من فقه الأحاديث، ليس له وجود في الأصول الثلاثة التي اختصرها.

أمّا ما زعمناه من رأي للمقابيّ، يخالف فيه المنهج الذي تقيّدت به الأصول المختصرة، فإنه يمكن التمثيل عليه برأيه في فساد القول بأنّ فهم القرآن محصورٌ في أهل العصمة؛ إذ وجد في قوله تعالى ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ البقرة:82 «دلالة على بطلان التقليد، وصحة الاستدلال في أصول الدين؛ لأنه تعالى دعا إلى التدبّر والتفكّر، وحثَّ على ذلك، وعلى فساد القول بأنّ القرآن لا يفهم معناه إلا بتفسير من أهل العصمة، سلام الله عليهم؛ لأنه تعالى حثَّ على تدبّره ليعرفوه»[74].

وإنّما زعمنا ذلك؛ لأنّ بعض المفسرين، والسيد هاشم التوبلاني في مقدمتهم، يحرصون على نقل الوارد عن أهل البيت، ما يشدّد النكير على من قال برأيه في القرآن، فمجموع ما ينقله أولئك المفسّرون من أحاديث إنما يقود إلى استنتاجٍ واحد، هو النهي عن الخوض في القرآن، وتفسيره بعيدًا عن الاستناد إلى قول المعصومين، فالأحاديث المنقولة تحصر المعرفة فيهم، كقول الباقر لقتادة، وقد أخطأ في تفسير آية: « ويحك يا قتادة! إن كنتَ إنّما فسّرت القرآن من تلقاء نفسك، فقد هلكتَ وأهلكتَ، وإن كنتَ قد أخذته من الرجال، فقد هلكتَ وأهلكتَ، إلى أن قال: ويحك يا قتادة! إنّما يعرف القرآن من خوطب به»[75].

والذي يدعو إلى التوقّف هنا، هو أنّ المقابيّ نفسه كان قد خصص المقدّمة السادسة من تفسيره لبيان (المنع من تفسير القرآن بالرأي ومن الجدال

(74) صفوة الصافي، الورقة 222.

(75) المصدر نفسه، الورقة 6.

فيـه)، واكتفـى فيهـا بنقـل الموجـود في البرهـان، دون محاولـة التوفيـق والجمـع بـين الـوارد في هـذه المقدمـة مـن أحاديـث، ومـا ورد في المقدمـة الأولى والثانيـة مـن الأمـر بالتفكّـر في القـرآن، والأمـر بعـرض الحديـث الـوارد عنهـم عـلى كتـاب اللـه، فـما وافـق القـرآن أُخِـذَ بـه، وإلا ضُرِب بـه عـرض الحائـط، إذ كيـف يكـون العـرض إن لم يفهـم منـه شيء؟ وكيـف يسـتقيم المنـع مـن التفسـير إلا بقـول المعصومـين والقـول بـأنّ فهـم القـرآن ليـس مقصـورًا عليهـم؟

ولقـد وقـف الكاشـانيّ عـلى هـذا التضـارب، فحـاول الجمـع بـين الأخبـار، متوصِّـلا إلى أنّ التفكّـر والتدبّـر يوصـلان فئـةً معيّنـة مـن النـاس إلى اسـتنباط بعـض غرائـب القـرآن، وذلـك مختـصٌّ بـ «مـن أخلـص الانقيـاد للـه ولرسـوله، صلى اللـه عليـه وآلـه وسـلم، ولأهـل البيـت عليهـم السـلام، وأخـذ علمـه منهم، وتتبّـع آثارهـم، واطّلـع عـلى جملـة مـن أسرارهـم، بحيـث حصـل لـه الرسـوخ في العلـم، والطمأنينـة في المعرفـة... فلـه أن يسـتفيد مـن القـرآن بعـض غرائبـه، ويسـتنبط منـه نبـذًا مـن عجائبـه»[76].

غير أنّ هـذا الـذي أجهـد الكاشـانيّ نفسـه في حـصره وتحديـده أطلقـه المقـابيّ، لـكلٍّ مـن تدبّـر وتفكّـر، مـن دون شرط تتبّـع آثـار النبـي وأهـل بيتـه؛ ولأجـل ذلـك زعمنـا أنّ للمقـابيّ آراء، خالـف فيهـا المنهـج الـذي تقيّـدت بـه الأصـول المختـصرة.

إنّ الـذي حمـل المقـابيّ عـلى اللجـوء إلى اللغـة، هـو شـعوره بـأنّ الوصـول إلى المـراد مـن كلام اللـه تعـالى إنّمـا يتـمّ عـبر اللغـة، وهـو اعـتراف منـه بقدرتهـا عـلى ذلـك، وإقـرارٌ منـه بـأنّ التفسـير اللغـوي للألفـاظ، أو إعرابهـا لا يعـدان مـن التفسـير بالـرأي، المنهـيّ عنـه شرعًـا.

وقـد يظـنُّ ظـانٌّ أنّ الـذي حمـل المقـابي عـلى إدخـال المباحـث اللغويـة في تفسـير القـرآن، في حـين منعهـا السـيد هاشـم التوبـلاني هـو اختـلاف الرجلـين

(76) تفسير الصافي، للفيض الكاشاني، 1 ص 36.

في الأصوليـة والأخباريـة، فالمعـروف أنّ السـيد هاشـم التوبـلاني أحـد كبـار الأخباريـين في البحريـن، وقـد يكـون المقـابي غـير ذلـك.

والحـقّ أنّ الرجلـين متفقـان في هـذا المـشرب، فالمقـابيّ - كذلـك - أخبـاري بحـت، وقـد أعلـن في السـطور الأولى مـن تفسـيره عـن نزعتـه الأخباريـة الصرفـة، وبـدا مقلّـدًا أسـتاذه الشـيخ عبـد اللـه السـماهيجي، ومسـتعملا التركيـب نفسـه، حـين وصـف نفسـه في مقدمـة التفسـير بأنه «تـراب نعـال إخوانه العلـماء الأخباريـين»[77].

ومـع إقـرار المقـابي بأهميـة علـوم اللغـة في الكشـف عـن أسرار كلام اللـه تعـالى، وجدنـاه ينتـصر للسـيد هاشـم فيـما ذهـب إليـه مـن إنـكار قـدرة علمـي المعاني والبيـان عـلى كشـف مـراد اللـه تعـالى، فيقـول «فأمّـا ما زعمتـه الأئمة مـن علماء المعـاني والبيـان، مـن أنهـم بهـما يطّلعـون عـلى مكنـون سرّ اللـه مـن تأويـل القـرآن، حتـى حكمـوا بالويـل لمـن تعاطـى التفسـير، وهـو بهذيـن العلمـين غـير خبـير، لجهلـه بمقتضيـات الأحـوال، مـن الحـذف، والإضـمار، والتقديـم، والتأخـير، والفصـل، والوصـل، والحقيقـة، والمجـاز، والتعريـف، والتنكـير، فهـو مجـرّد دعـوى بـلا دليـل، واللـه الهـادي إلى سـواء السـبيل، وإنّمـا نراهـم يركبـون في تفاسـيرهم متـونَ عميـاء، ويخبطـون في تأويلاتهـم خبـط عشـواء، ويضربـون القـرآن بعضـه ببعـض، ولا يميـزون فيـه بـين السُّـنّة والفـرض»[78].

ولقـد بـيّن المقـابيّ منهجـه بوضـوح؛ إذ أعـرضَ في تفسـيره عـن «بسـط الـكلام في أحكامـه الشرعيـة، وعـن إيـراد مـا ورد فيـه مـن المجـادلات في مسـائله الكلاميـة، وعـمّا لا مدخـل لـه في فهـم المـراد مـن الآيـات، وعـمّا زاد عـن القـدر الـكافي فيـه مـن الروايـات، وأشرحـه أولا عـلى مـا يقتضيـه ظاهـر اللغـة العربيـة، وأردفـه ثانيًـا بمـا ورد فيـه مـن الأحاديـث العلويـة»[79].

---

(77) صفوة الصافي، الورقة 1.

(78) المصدر نفسه، الورقة 2.

(79) المصدر نفسه، الورقة 2.

ولعلّ في نقل شيء من هذا التفسير، الذي ما زال مخطوطًا ما يبيّن منهجه بوضوح، ويجلّي الفرق بينه وبين كتاب سلفه، أعني البرهان في تفسير القرآن، يقول المقابيّ في تفسير (الاسم) في البسملة: «في العيون، والمعاني عن الرضا، عليه السلام: يعني: أَسِمُ نفسي بِسِمةٍ من سِمات الله، وهي العبادة. قيل: ما السِّمَةُ؟ قال: العلامة.

وفي التوحيد، وتفسير الإمام، عن عليٍّ، عليه السلام: تقول: بسم الله، أي أستعين على أموري كلِّها بالله الذي لا تحقّ العبادة إلا له، المُغيثُ إذا استُغيثَ، والمجيبُ إذا دُعِيَ.

وفي روايةٍ أخرى عنه، عليه السلام: يعني: بهذا الاسمِ أقرأُ، وأعملُ هذا العمل.

أقول: وفي الحديث الأول موافقةٌ لمذهب الكوفيين من اشتقاق (الاسم) من الوَسْم، عُوّضَ عن عينه الهمزة، فوزنه (اعْلٌ).

وعند البصريين أنّ وزنه (افعٌ) والمحذوف لامُه، واشتقاقه من السُّمُوّ، وهو العُلُوّ؛ لأنّه رِفْعَةٌ، وتنويهٌ، وتقويةٌ، ويُجمعُ على (أسماء)، وأسماء على (آسام)، وتصغيره على (سُمَي).

وتضعيف الأول بعدم همزة الوصل في محذوف الفاء، كصِلَةٍ، وعِدَةٍ لا يلتَفَتُ إليه في مقابلة النص.

وظاهر الخبر الثاني كونُ (الباء) للاستعانة، وقيل: للمصاحبة، أي متبرِّكًا باسم الله أقرأُ، وظاهره تعلّقها بفعلٍ مقدّم، وظاهر الخبر الثالث تعلّقها بفعلٍ مؤخّر، وهو ما يجعل التسمية مبدأً له. ولعلّه أولى من إضمار (أبدأ)؛ لعدم ما يطابقه، وما يدلّ عليه، أو (ابتدائي)؛ لزيادة الإضمار»[80].

ولعلك لاحظتَ هذه المقدرة الفائقة في استنطاق الروايات استنطاقًا لغويًا،

(80) صفوة الصافي، الورقة 16.

مكّن المقابيَّ من الغوص على المباحث اللغوية صرفًا ونحوًا، وأظهر اطّلاعه على آراء مدرستي البصرة والكوفة، ولعلك وقفتَ على ملاحظته التي تستحق المتابعة والوقوف حين جعل النصّ وسيلةً للرد على من ضعّف رأي الكوفيين، على الرغم من تأخّر زمن ذلك النص، ووقوعه خارج الزمان الذي يستشهد به اللغويون، فإنّه مروي عن الإمام الرضا، المتوفّى سنة 203هـ/ 818م.

والمقابيُّ - بإقراره بما للّغة من قدرة على كشف المعاني - قد أوجد لنفسه متسعًا، تمكّن من خلاله من إبداء رأيه، حتى في الأمور التي لم يرد فيها نصٌّ عن أهل البيت، عليهم السلام؛ إذ لا حاكمَ سوى اللغة؛ لذلك وجدناه يقف مناقشًا علة التكرار في قوله ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾ في سورة الفاتحة، فيقول: « وجه التكرير غير معلوم منهم، عليهم السلام، واحتُمِل فيه التنبيه على ذِكْرِ ما به يستحقّ الحمد، كما أنّ ذكره هناك؛ للتنبيه على ما به يستحقّ العبادة، وقيل: المبالغة في العفو والصفح»[81].

والحقّ أنّ المقابيّ قد اختصر علّة التكرار هنا، مع أنّ المجال يتسّع للإحاطة بالأوجه التي ذكرها المفسّرون؛ ليقف المتلقي على أسرار النظم حينئذٍ، ومواطن جمال الأسلوب القرآني، وبخاصةٍ أنه موضعٌ لم تحدده الروايات، وهو الأمر الذي وجدناه عند من يتكئ كليًّا على اللغة، من أمثال محمود بن حمزة الكرماني (505هـ/ 1111م) الذي بيّن علة تكرار (الرحمن الرحيم) في الفاتحة بقوله: « وفي تكراره قولان: قال علي بن عيسى: إنّما كرر للتوكيد، وأنشد قول الشاعر:

هلا سألتِ جموعَ كنـ ... ـدة يوم ولّوا أين أينا

وقال قاسم بن حبيب: إنّما كرّر؛ لأن المعنى: وجب الحمد لله لأنه الرحمن الرحيم.

(81) المقابي: صفوة الصافي والبرهان، الورقة 18.

قلت: إنّما كرّر؛ لأنّ الرحمة هي الإنعام على المحتاج، وذكر في الآية الأولى المنعِم، ولم يذكر المنعَم عليهم، فأعادها مع ذكرهم، فقال: ﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝ ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ لهم جميعًا، ينعم عليهم ويرزقهم، ﴿ٱلرَّحِيمِ﴾ بالمؤمنين خاصة يوم الدين، ينعم عليهم ويغفر لهم»[82].

ولقد بيّن المقابيُّ رأيه بوضوح في مسألة (القراءات القرآنية)؛ ذلك بأن «القراءة الواردة في القرآن متشعبةٌ جدّا، ولم يرد من أئمتنا -عليهم السلام- شيء من ذلك نلزمه دون غيره، وإنّا أُمرنا بالقراءة على ما تقرأ الناس»[83].

إن الذي نقله المقابي عن الأئمة -عليهم السلام- هو إقرارٌ بصحة القراءات القرآنية؛ لذلك كان «الظاهر من مذهب أصحابنا إجماعهم على جواز القراءة بما يتداوله القرّاء بينهم من القراءة، إلا أنهم اختاروا القراءة المشهورة، دون القراءة المفردة»[84].

ولقد وجدنا المقابي -مع ذلك- يفاضل بين القراءات، ويقوي بعضها على بعض، فيقول جازمًا بعد نقل آراء الفقهاء في القراءات: «وعندي أن الأخذ بقراءة عاصم، وقراءة حمزة أرجح من غيرهما؛ لأنه أخذ عن علي -عليه السلام- والثاني أخذ عن جعفر بن محمد الصادق -عليه السلام- والله العالم»[85].

## المرحلة الثالثة: التفسير اللغوي

إذا كان المقابيّ - كما رأينا في المرحلة الثانية - حاول الانتخاب من الروايات التي أوردها سلفه التوبلانيّ، ومزج بين المأثور وعلوم اللغة، فإنّ مفسّرًا

(82) الكرماني، محمود بن حمزة: أسرار التكرار في القرآن، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت، ص 65.

(83) صفوة الصافي، الورقة 13.

(84) المصدر نفسه، الورقة 13.

(85) المصدر نفسه، والورقة نفسها.

بحرانيًّا آخر جعلَ المباحث اللغوية: معجمًا ونحوًا هدفًا لتفسيره، مع الاهتمام بالقراءات المختلفة الواردة في الآية المفسَّرَة، ذلكم هو الشيخ عبد الله الستري البحراني(1267هـ/ 1850م)، الذي وسم تفسيره بـ(نزهة الناظرين في تفسير القرآن المبين).

قدّم الستري لتفسيره مقدمة موجزة، بيّن فيها الهدف من التفسير، ووصفه بأنه «رسالة موجزة، أذكر فيها القراءات السبع وغيرها، وأشفعها بتبيين الألفاظ المبهمة، التي معانيها على أكثر الناس مغمّة، وأذكر فيها بعض الفوائد»[86].

وجليٌّ هنا أنّ الستري قد ابتعد تمامًا عن إيراد الروايات، المتعلقة بتبيان المراد من هذه الآية أو تلك، وإنْ كان ينطلق ممّا ترشد إليه، وتدلّ عليه، وكثيرًا ما يحيل القارئ إلى تلك الروايات، دون ذكر نصوصها، كقوله في تفسير البسملة: «هي آيةٌ من سورة الفاتحة بإجماعنا، ورواياتنا مستفيضةٌ بذلك عن أئمتنا، ووافَقَنا على ذلك الشافعيُّ، وجماعة من فقهائهم. ومالكُ لم يعدّها جزءا منها، وكذا الأوزاعيّ. وأبو حنيفة لم ينصّ على شيء منها»[87].

ويلاحَظ أنّ موقف الستريّ من عدم ذكر الروايات إنّما يصدق على موارد التفسير اللغوي، وعلى ما يتطرّق إليه من مسائل فقهية في أثناء تفسير بعض الآيات، أمّا إذا تعلّق الأمر بالتأويل، فإنّ الستريّ لا يجد بدًّا من ذكر النصوص الروائيّة، فهي الدليل الذي يعضد ما يذهب إليه من تأويل، ففي تفسير ﴿أُمَّةً وَسَطًا﴾ البقرة:143 وجدناه يقول: «أي فضلا من جهة العلمِ والعمل. فإن قيل: إذا كان في الأمّة من ليست هذه صفتهم، فكيف توصَف جماعتهم بذلك؟

قلنا: الثابتُ عندنا إنّما هم الأئمة، صلوات الله عليهم، ففي الخبر عن

(86) الشيخ عبد الله الستري: نزهة الناظرين، الورقة 1.

(87) المصدر نفسه، الورقة 3.

بريد العجلي، عن مولانا الباقر، عليه السلام، أنّه قال: نحنُ الأمّة الوسط، ونحن شهداء الله علة خلقه، وحجّته في أرضه»[88].

وصف الستريّ تفسيره بالرسالة الموجزة، ولقد حافَظَ على ذلك الإيجاز، فلم يكن يستسلم للاستطراد، بل كان يحيل إلى المصادر التي تشبع المسألة بحثًا، دون أن يخوض في شيء منها، كما فعل في الإحالة إلى مجمع البيان للطبرسيّ، في إعراب ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾ البقرة:184 فقد « نصب أيّامًا على تقدير صوموا، وهنا كلامٌ طويل لصاحب المجمع، وتحقيقٌ من أراده فليقف عليه»[89].

وكذلك وجدنا الستريّ يحيل إلى (المصادر الفقهية) تخلّصًا من الإطالة في المسائل الخلافيّة، التي يطول فيها الأخذ والرد، كمسألة نسخ قوله تعالى ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ﴾ المائدة:5 أو عدم نسخها؛ إذ عقّب الستريّ بقوله: «ومن أراد تحقيق الحال هنا، فليرجع إلى الكتب الفقهية؛ فإنّ في هذه المسألة اختلافًا شديدًا»[90].

وعندما يلجئه السياق إلى الاستطراد، فإنّه يعتذر من ذلك، ويبيّن العلّة التي من أجلها خرق منهجه في الاختصار، ومن ذلك - على سبيل المثال - دفاعه عن أبي طالب، عليه السلام، وإثبات إيمانه، فقد نقل إجماع أهل البيت على إيمان أبي طالب، ونقل ستة عشر بيتًا متفرّقات من شعر أبي طالب تثبت إيمانه، ثمّ عقّب قائلا: «وإنّما خرجنا عن عادتنا في هذا الإملاء؛ حمايةً للدين»[91].

لقد كانت القراءات هي لبّ اهتمام الستري في هذا التفسير، وقد اعتنى بها عناية كبيرة، فأفرد قبل الشروع في التفسير فائدةً ضمّنها أسماء القراء السبعة، وأسماء من رُوِيَت عنهم كلّ قراءة، وأعقب ذلك بذكر أسماء

(88) نزهة الناظرين، الورقة 23.

(89) المصدر نفسه، الورقة 28.

(90) المصدر نفسه الورقة 80.

(91) المصدر نفسه، الورقة 91-92.

القـرّاء الثلاثـة، المتممـين للعـشرة، وهـم: يعقـوب بـن إسـحاق الحضرمـي، وأبـو جعفـر المـدني، وخلـف البـزار، كـما ذكـر مـن عُـدّت قراءاتهـم شـاذّة، كالسجسـتاني، وابـن ذكـوان، والأعمـش، وغيرهـم[92].

كـما انعكـس الاهتـمام بالقـراءات في تبيـين الأوجـه المتعـددة التـي قرئـت بهـا اللفظـة في الآيـة، كقولـه: «مالِـكِ، بكـسر الـكاف قـرأ عاصـم والكسـائيُّ، والباقـون قـرأوا بمَلِـكِ بالكـسر.

وقرئ شاذًّا: (مالكٌ) بالرفع منوّنًا.

ومضافًـا عـلى أنـه خـبر مبتـدأ محـذوف[93]. و(ملـك) مضافًـا بالرفـع والنصـب[94]، و(مَلَـكَ) بالمـاضي»[95].

ويلاحـظ مـن خـلال هـذا المثـال أنّ السـتريَّ جعـل اهتمامـه منصبًّـا عـلى تبيـان القـراءات المختلفـة في اللفظـة، سـواء كانـت قـراءةً مشـهورة، أم كانـت شـاذّة، كما يلاحـظ منهجـه في عـزو القـراءات المختلفـة إلى أصحابهـا، فهـو يسـند القـراءة إلى صاحبهـا تـارةً، ويكتفـي بذكـر القـراءة، دون إسـنادها إلى أحـدٍ تـارةً أخـرى.

وإلى جانـب الاهتـمام بالقـراءات، وجدنـا السـتريّ شـاخصًا إلى تبيـان المعـاني المعجميـة للألفـاظ القرآنيـة؛ فقـد كان يقـف عـلى مـا يرى فيـه غموضًـا، فيفسّره معجميًّـا، وهـذا شـائعٌ في تفسـير السـتري، كتفسـيره ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ المائدة:2 «أي يكسـبنّكم، أو يحملنّكـم». و﴿شَـنَـَٔانُ قَوْمٍ﴾ المائدة:2 «أي شـدة بغضهـم، وكراهتكـم لهـم»[96]، و﴿مُبْلِسُـونَ﴾ الأنعام:44 بــ «متحسّرون آيسـون»[97].

---

(92) نزهة الناظرين، الورقات 1 - 3.

(93) أي: مالِكُ يومِ الدين.

(94) أي: ملِكُ يومِ الدين، وملِكَ يومِ الدين.

(95) الستري: نزهة الناظرين، الورقة 4.

(96) نزهة الناظرين، الورقة 78.

(97) المصدر نفسه، الورقة 93.

ولم يكن الستريّ بعيدًا عن النحو وميدانه؛ فقد اهتمّ بالمباحث النحوية، وبالإعراب اهتمامًا جليًّا؛ فهو يعرب ما يرى ضرورةً في إعرابه، ولربّما كان الإعراب هو الهدف من الوقوف على بعض الآيات، كما فعل في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ﴾ البقرة:6، إذ قال: «سواءٌ: خبر إنّ. و(سواء) اسم بمعنى الاستواء، نُعِتَ به كما نُعِتَ بالمصادر، كما قال الله تعالى: ﴿تَعَالَوۡاْ إِلَىٰ كَلِمَةٖ سَوَآءِۭ بَيۡنَنَا وَبَيۡنَكُمۡ﴾ آل عمران:64، ويُحْتَمَلُ أنه خبرٌ لما بعده، بمعنى: إنذارُكَ وعدمُهُ سيّان عليهم»[98].

وصفوة القول - هنا – أنّ هذا التفسير بحاجةٍ إلى من يقرؤه قراءةً فاحصةً متأنية؛ فيقف على منهج الستريّ فيه، ويبيّن مصادر ذلك التفسير، والمسائل اللغوية التي اهتمّ بها، وموقفه من النحويين وغيرهم، إلى غير ذلك من المسائل، التي أشرنا إلى بعضها إشاراتٍ عابرة، وأحجمنا عن الخوض في تفصيلاتها؛ رغبةً منا في الاختصار.

وقد نَظَمَ البحرانيون منظوماتٍ خصصوها للقرآن وعلومه، ومن أشهر أولئك الناظمين الشيخ جعفر بن كمال الدين الرويسي البحراني (1091هـ/1680م)، وهو الموصوف بأنه « من كبار العلماء العاملين، وأساطين الملّة والدّين»[99]، كما وصفه الشيخ يوسف العصفور في (الكشكول) بقوله: «وهذا الشيخ كان علمًا علامة، فقيها، محدِّثًا، نحويًّا، عروضيًّا، قارئًا»، وعن اتصاله بعلوم اللغة ينقل البلادي عن النوري في المستدرك قوله: «وله - رحمه الله تعالى - تصانيف شتّى، وتعليقات لا تحصى في علمي التفسير والحديث، وعلوم العربية وغيرها»[100].

غير أني لم أجد له من تلك التعليقات والتصانيف إلا منظومته في علم

(98) نزهة الناظرين، الورقة 6.

(99) البلادي: أنوار البدرين، ص 115.

(100) أنوار البدرين، ص 116.

التجويـد الموسـومة بـ(الكامـل في الصناعـة)، وهـي أرجـوزة طويلـة، قـال في مطلعهـا:

| | |
|---|---|
| قـال الفقـير الطالـبُ الغفـرانِ | لذنبـهِ جعفـرٌ البحـراني |
| ابـن كـمال الديـن زيـن القُـرّا | في عـصره بـل هـو شـيخ الإقْـرا |

وقد أشار إلى تقسيم الأرجوزة في ثلاثين بابا بقوله:

| | |
|---|---|
| وقـد أتى مرتّـب الأبـوابِ | وهـي ثلاثـون لـدى الحسـاب |

غـير أنّ الموجـود منهـا ثلاثـة أبـواب لا غـير، وعـدّة أبيـات هـذه الأبـواب الثلاثـة خمسـة وسـتون وأربـع مئـة بيـت (465)، حققنـا جـزءا منهـا، ونرجـو أن نوفّـق لإتمـام تحقيقهـا، وإخراجهـا إلى النـور.

البـاب الأول في هـذه المنظومـة جعلـه الناظـم في فضـل القـرآن، فعـرض فيـه إلى قضيـة الإعجـاز القـرآني، وبـيّن عجـز العـرب عـن مجاراتـه، مـمّا اضطرهـم إلى سـلِّ سـيف البغـي عـلى الرسـول الأكـرم، صـلى اللـه عليـه وآلـه، ثـمّ تحـدّث عـن فضـل بعـض سـور القـرآن الكريـم، وفضـل قـارئ القـرآن.

أمّـا البـاب الثـاني فقـد جعلـه الناظـم في تبيـان كـون القـرآن محروسًـا عـن الزيـادة والنقصـان، مؤكّـدًا أنّ القـرآن هـو مـا بـين الدفتـين، لا زيـادة فيـه، ولا نقصـان، ناقـلا ذلـك عـن أعـلام المسـلمين سـنةً وشـيعة، فيقـول:

| | |
|---|---|
| مـا هـو بـين الدفتـين حـاضرُ | وليـس فيـه زايـدٌ وقـاصرُ |
| لا ريـب فيـه شـاهدٌ بحـقِّ | كـذاك في الحجـرِ دليـلُ صـدقِ |
| كذلـك الباطـل لا يأتيـهِ | أقـوى دلالـة لنـا عليـهِ |
| وكل مـن صنـف في الأصـولِ | كالآمـدي وصاحـب المحصـولِ |
| وجعفـرٌ محقِّـقُ الشريعـةْ | والمرتـضى مصنِّـفُ الذريعـةْ |

ثــم المفيــد والجليــل الطــوسي والباقــلاني والفتــى الطرســوسي
مــصرّحٌ بأنــه قطعــيُّ في متنــه وأمــره جــليُّ(1)

وأمّـا البـاب الثالـث، فقـد جعلـه الناظـم في تواتـر القـراءات السـبع، فبـيّن معنـى التواتـر، والقـراءات المتواتـرة، مشـيرا إلى موقفـه مـن القـراءات، منتـصرًا للقـرّاء، ورادًّا عـلى مـن خطّأهـم، وهـي مسـألة خلافيـة بـين النحويـين، يقـول:

وبعضهــم أورد فيهــا خلــلا بأنّهــا قــد خالفــت مــا نُقِــلا
مـن الصحيـح في القيـاس يُـروى وفاشــيًا عنــد كثــيرٍ يــروى
كــما أتى في ســورة الأنعــامِ مــن قَتْــلِ أولادهــمُ للشــامي
وليــس هــذا واضــح الإيــرادِ بــل إنّــه متّضــحُ الفســادِ
لأنّ مــن يقــرأ ليــس للّغــةْ ولا لــرأيٍ ودليــلٍ بلغَــهْ
بــل الــذي صــحّ لــه في النقــلِ لازَمَــهُ مبتغيًــا للفضــلِ
وليـس شرطًـا أن يكـون أفصحـا مــن غــيره وفي اللغــات أرجحــا
بــل الفصيــحُ في الجــواز كافِ وذا عــلى اللبيــب غــير خــافِ
فصــار مســموعًا وهــذا يُسْــمَى مســتعملا لا للشــذوذ يُنْمَــى
هــذا وقــال الفاضــل ابــن مالــكِ أكــرمْ بــهِ مــن كامــلٍ وســالكِ
وعهــدتي قــراءة ابــن عامــرِ فكــم لهــا مــن عاضــدٍ ونــاصرِ
ولــو فرضنــا أنّ فيهــا مثلــما قــال لــكان مثــل يــأبى وكــما
وأنــه اســتثني مــن القيــاسِ وذاكَ واضــحٌ بــلا التبــاسِ

## ثالثًا: الحديث وعلومه

تهتـمّ المـدارس الدينيـة بالحديـث وعلومـه؛ بوصفـه ثـاني مصـادر الاسـتنباط، التـي لا يسـتغني الفقيـه عنهـا في معرفـة الأحـكام المختلفـة، ولم تكـن المدرسـة البحرانيـة بدعًـا بـين المـدارس الدينيـة؛ لـذا وجدنـا اهتمامًـا بهـذا الجانـب مـن علـماء البحريـن، الذيـن ألفـوا في الحديـث وعلومـه، وبذلـوا جهـدًا كبـيرًا في

جمعه وتنقيحه، مثل صنيع الشيخ حسين بن عشيرة البحراني (بعد 967هـ/ 1559م) وغيره، كما سنشير إليه لاحقًا.

غير أنّ اهتمام البحرانيين بالحديث وعلومه بدا جليًّا واضحًا في القرن الحادي عشر الهجري وما بعده؛ إذ انصبّ اهتمامهم على الحديث انصبابًا، فبرز منهم أعلامٌ تخصصّوا في هذا العلم، وكرسوا فيه نشاطهم العلمي: تصنيفًا، وترتيبًا، وتعليمًا، ونشرًا، فلا غرو إذن، أن يكونوا مراجع هذا العلم، فيتتلمذ عليهم كبار علماء الحديث في ذلك العصر، لا في البحرين حسبُ، بل كان لهم دور التأسيس في بعض الحواضر العلمية الأخرى، كما هو المعروف من سيرة السيد ماجد بن السيد هاشم الصادقي الجدحفصي (1028هـ/ 1618م) فهو «أول من نشر علم الحديث في دار العلم شيراز»[101]، وقد «تلمذ عليه العلماء الأعيان، مثل مولانا العلامة محمد محسن الكاشاني، صاحب (الوافي)... والشيخ زين الدين علي بن سليمان البحراني»[102].

ولقد تابع تلامذة الصادقي ما بدأه، فقد تخصص الكاشانيُّ في علم الحديث، فكتب عدة مصنفاتٍ، منها: كتاب الوافي، وهو كتاب في الحديث، جمع فيه الكتب الأربعة، في خمسة عشر مجلدًا، وفسّر القرآن بالمأثور، ووسم تفسيره باسم (الصافي)، وله الكثير من الكتب والمجاميع الحديثية[103].

أمّا الشيخ علي بن سليمان القدمي البحراني (1064هـ/ 1653م) فقد رجع إلى البحرين، وتولّى نشر علم الحديث فيها، وتلمذ عليه كثيرٌ من علمائها وأعيانها، ويبدو أنّه كرّس نشاطه العلمي لهذا العلم؛ فليس بمستغربٍ إذن أن يُطْلَق عليه لقب (أمّ الحديث)[104]، كما أشرنا إلى ذلك في حديثنا عن نظام التعليم في المدرسة البحرانية.

(101) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، ص 104.

(102) البلادي: أنوار البدرين، ص 78.

(103) انظر على سبيل المثال: إجازة السماهيجي، ص 122 - 129.

(104) انظر: أنوار البدرين، ص 107.

وما لبث أن سطع في البحرين نجمٌ من نجوم علم الحديث، أعني السيد هاشما التوبلاني البحرانيّ (1107هـ/ 1695م)، المشهور بالعلامة، والمعروف بتتبعه «للأحاديث غاية التتبع، له به إحاطة زائدة، واطّلاعٌ شديد»(105)، وكان «فاضلا محدِّثًا جامعًا للأخبار بما لم يسبق إليه سابق، سوى شيخنا المجلسي، وقد صنّف كتبًا عديدة تشهد بشدّة تتبّعه واطّلاعه»(106).

ويبدو أنّ هذا السيّد الفاضل قد وَقَفَ حياته ونشاطه العلمي على الحديث دون سواه، وهو أمرٌ وقف العلماء حياله حائرين، حتى إنّ الشيخ يوسف العصفور شكّك في مقدرة الرجل، وتمكّنه من العلوم الأخرى، فقال ناقدًا أعمال السيد هاشم: «إلا أني لم أقف له على كتاب فتاوى في الأحكام الشرعية بالكليّة، ولو في مسألة جزئية، وإنّما كتبه مجرد جمعٍ وتأليف، ولم يتكلم في شيء منها - ممّا وقفت عليه - على ترجيحٍ في الأقوال، أو بحثٍ، أو اختيار مذهب قولٍ في ذلك المجال. ولا أدري أنّ ذلك لقصور درجته عن مرتبة النظر والاستدلال، أم تورعًا عن ذلك»(107).

والحقّ أنّ لكلام الشيخ يوسف العصفور وجهًا وجيهًا فيما يختصّ بالتأليف في غير الحديث؛ ذلك بأنّ السيّد قد صبّ اهتمامه العلميَّ على الحديث، كما تقدّم، ولم يصل إلينا شيء من تآليفه في غير الحديث، لكنّ ذلك لا يعني القصور عن مرتبة النظر والاستدلال، كما ظنّ الشيخ يوسف، بل له وجهٌ آخر، احتمله العصفور نفسه، وقوّاه البلاديّ في أنوار البدرين، ذلك الوجه الذي أسماه التورّع عن الفتوى، وقد ساق البلاديُّ عددًا من الاحتجاجات؛ تقويةً لهذا الرأي، وذكر عددًا ممّن لا يشكّ أحدٌ في تبحرهم في الفقه، لكنّهم تركوا التأليف في الفقه تورّعًا، كما استدلّ على مكانة السيد الفقهية بتوليته منصب (شيخ الإسلام)؛ إذ لو لم يكن من المتبحرين

(105) الإجازة الكبيرة للسماهيجي، ص 88.

(106) العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 63.

(107) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

في الفقه، والمتقدمين فيه ما تولّى ذلك المنصب الرفيع؛ «لأنّ البحرين، في الزمن القديم، ليس كحالها الآن السقيم، بلدة العلوم، فإنه في ذلك الزمان لا يقدّمون - مع كثرة العلماء والأعيان، والسلطان على مذهبهم - إلا من اجتمعت فيه شرائط الإفتاء، ولا سيّما باتفاق العلماء»(108).

والحقّ أنّ ما احتجّ به البلاديّ - وبخاصةٍ تولّي السيد هاشم منصب شيخ الإسلام - لا يُدفَع، ولعلنا نضيف احتجاجًا آخر؛ لنفي قصور مرتبة السيد هاشم عن النظر والاستدلال؛ فإنّ لك أن تنظر في شهادة أهل الاختصاص، الذين عاصروا الرجل، واجتمعوا به، وأخذوا عنه، فإنك واجدٌ منهم إطراءً وإشادةً واعترافًا بفقهه؛ ولا يكون ذلك لو كانت درجة هذا السيد تقصر عن مرتبة النظر والاستدلال، كما توهّم الشيخ يوسف، فممّن شهد للسيد بالمهارة والفقه تلميذه المحدّث الكبير، الشيخ محمد بن الحسن الحر العاملي (1104هـ/ 1692م)، صاحب المَجْمَع الحديثي الضخم (وسائل الشيعة)، فقد قال في ترجمة السيد هاشم البحراني: « فاضلٌ، عالمٌ، ماهرٌ، فقيهٌ، عارفٌ بالتفسير، والعربية، والرجال، له كتاب تفسير القرآن كبير. رأيته ورويتُ عنه»(109).

ثمّة مسألة أخرى، ينبغي أخذها في الحسبان عند الحكم على منزلة السيد هاشم؛ فإنّ بعض مصنّفاته لم تُعْرَف في البحرين، فقد حكى الأفنديّ في (رياض العلماء) أنّه سمع ممن يثق به من أولاد السيّد هاشم « أنّ بعض مؤلّفاته، حيث كان يأخذه من ألّفه له، لم يشتَهر، بل لم يوجد في بحرين»(110).

كما ذكر الأفنديّ من مؤلّفات السيد هاشم كتاب (التنبيهات في الفقه)

(108) البلادي: أنوار البدرين، ص 123.

(109) العاملي، محمد بن الحسن: أمل الآمل، تحقيق السيد أحمد الحسيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2010م، ج2، ص341.

(110) رياض العلماء، 5 ص 300.

وقـال معلّقًـا: «وهـو كتـابٌ كبـيرٌ جيّـد، مشـتملٌ عـلى الاسـتدلالات في المسـائل إلى آخـر أبـواب الفقـه».[111] فهـل يسـتقيم بعـد هـذا أن يُرمـى السـيد هاشـم بعـدم الخـوض في الفقـه، وبعـدم التضلّـع فيـه؟

كلّ أولئـك ينفـي بصراحـة مـا ذهـب إليـه الشـيخ يوسـف العصفـور، لكـن يبقـى في النفـس مـن علّـة (التـورع عـن الفتـوى)، التـي قوّاهـا البـلاديُّ شـيءٌ؛ إذ يفـضي القـول بهـا إلى القـول بعـدم تـورّع مـن كتبـوا الكتـب والرسـائل الفقهيـة، وليـس الأمـر كذلـك، وهـي في الوقـت نفسـه لا تفسّر انشـغال السـيد بالحديـث دون غـيره، والـذي نـراه أنّ السـيد هاشـمًا البحـرانيّ إنّمـا تـرك التأليـف في الفقـه؛ اسـتجابةً لظـروفٍ موضوعيـة ومنهجيـة، كان (الحديـث) يمـرّ بهـا؛ إذ يبـدو أنّ كثـيراً مـن كتـب الحديـث قـد فُقِـدَت؛ مـمّا جعـل مـن مهمـة جمعهـا مـرة ثانيـة، وترتيبهـا أولويـةً عنـد المهتمـين بالحديـث وعلومـه، وهـو أمـرٌ أشـار إليـه السـيد هاشـم في مقدمـة كتابـه (مدينـة المعاجـز)، فقـد رأى «الكتـب العلميـة قـد انطمسـت، وأسـفار الأخبـار والآثـار قـد اندرسـت، وكانـت قبـل هـذا الزمـان عينًـا، ثـمّ صـارت أثـرًا، ثـمّ بعـد ذلـك لا أثـر يُـرَى، كأنّهـا لم تكـن شـيئًا مذكـورًا»[112].

ثمّـة علـة أخـرى، قـد تفسّر الاهتـمام بالحديـث في زمـن السـيد هاشـم البحراني، وهـي سـيطرة النظـر العقـلي عـلى البحـوث، وعلـوّ قيمـة العقـل عـلى النقـل، خلافًـا للأصـل، مـمّا حـدا المهتمـين بالحديـث عـلى صَرْفِ همتهـم إليـه دون غـيره، وتلـك علّـة اسـتنبطناها مـن كلام الحـر العامـلي؛ إذ عـرض في مقدمـة كتابـه (إثبـات الهـداة بالنصـوص والمعجـزات) أسـباب تأليـف ذلـك الكتـاب، وكان مـن ضمنهـا قولـه: «حتـى سـمعتُ مـن بعـض الفضـلاء أنهـم يميلـون إلى الجـدل والمـراء، ويدّعـون أنّ النصـوص لم تتواتـر بهـا الأخبـار المرويـة، وإنّمـا هـي

(111) رياض العلماء 5 ص 300- 301.

(112) البحـراني، السـيد هاشـم: مدينـة المعاجـز، تدقيـق محمـد عـلي حسـن، مؤسسـة التاريـخ العـربي، بـيروت، ط1، 2009م، ج1، ص 3.

آحادٌ، تؤيّدها الأدلة العقلية، وما ذلك إلا لقلّة التتبّع للأخبار المروية عن الأئمة الأطهار»[113].

أمّا حكم الشيخ يوسف على عمل السيد هاشم بأنه (مجرد جمع وتأليف)، وأنّ السيد (لم يتكلم في شيء منها على ترجيحٍ في الأقوال)، إلى آخر ما قال، فلا يبعد انتقاضه بكتاب (الإنصاف في النص على الأئمة الاثني عشر الأشراف)؛ ذلك بأنّ السيد التوبلاني ختم هذا الكتاب بفصلٍ عنونه بـ(فيما يَرِدُ على هذه الأحاديث والجواب عنها)، وقد أورد في هذا الفصل اثني عشر إيرادًا، ونَقَضَها بأسلوبٍ حجاجيّ ينمّ عن درايةٍ تامّةٍ، ومعرفةٍ واعيةٍ بكثيرٍ من العلوم، سيّما علم الجدل، وهذا ممّا لا ينطبق عليه وصف الجمع والتأليف، كما زعم العصفور.

وحتّى لا نكون ممّن يلقي القول على عواهنه، نورد مثالا من تلك الإيرادات؛ لنقف على منهج السيد هاشم العقلي في نقض الشبهات، وليستبين أنّ عمله لم يكن مجرد جمعٍ وتأليف، فقد قال في الإيراد الأول: «إنّ هذه الأخبار ليست متواترة، فلا نتيجة فيها؛ لعدم إفادتها العلم.

الجواب: إنّ هذه الأخبار متواترة، مفيدة للعلم؛ لأنّ الخبر المتواتر المفيد بنفسه العلم، هو ما أجمع على نقله جماعةٌ، يؤمن تواطؤهم على الكذب، ولا ينحصر في عدد، كما عليه المحققون من أهل العلم.

فإن قلت: لو كان متواترًا لأفادَنا العلم، كما أفادكم. ولكن ليس فليس.

قلنا: عدم إفادتكم العلمَ منها لا يدلّ على عدم إفادتها العلم؛ لجواز استناد عدم استفادتكم العلم منها من سببٍ غيرِها، وهو سبق نقيض العلم الحاصل منها إلى ذهنكم، واعتقاد حَقِّيَّةِ نقيضه من سبب شبهةٍ، أو تمويهٍ سفسطيٍّ، أو خيالٍ شعري، كما اتفق للحكماء في اعتقاد قِدَمِ العالَم،

(113) العاملي، محمد بن الحسن: إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، المطبعة العلمية، قم المقدسة، د.ت، ج1، ص 4.

وأنّ الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، وأنه تعالى فاعلٌ بالإيجاب، وغير ذلك من مقالاتهم الرديئة، التي قال المتكلّمون بخلافها؛ للبراهين الدالة على خلاف ما ذهب إليه الحكماء.

فعدم استفادة الحكماء العلم من البراهين، التي استفاد منها المتكلمون العلمَ لا يُخْرِجها عن كونها مفيدةً للعلم. وهذا بحمد الله واضحٌ؛ ومن ثمّ ذهب بعض محققي الأصوليين إلى أنّ الخبر المتواتر مفيدٌ للعلم، وشرطه عدم سبق الشبهة.

وأقول: بل العلوم الضرورية قد تتخلّف عن حصولها في الذهن؛ لفقد شرطٍ من عدم توجّه النفس نحو المحسوس، وتوجّه العقل، وعدم التجربة، والحدس، وبعد التوجّه يحصل العلم، وعند عدم التوجّه لا يخرج العلم عن أن يكون ضروريًّا»[114].

وإنّما أطلنا الاقتباس هنا؛ كي تندفع شبهة عدم التمكّن، وتندفع تهمة (الجمع والتأليف) دون النظر والاستدلال.

ومن يتابع ما ألّفه البحرانيون في الحديث، فسيجد أنهم قد سلكوا طرقًا عديدة في بحوثهم الحديثية، فقد توجّه البحرانيون - منذ رجوع الشيخ علي بن سليمان - إلى دراسة علم الحديث، وجعلوا معرفته من مبادئ التحصيل العلمي، التي يتوجّب على الطالب الإلمام بها في المراحل الأولى؛ ولعلّ في هذا تفسيراً للنقاية التي وضعها الشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ/ 1709م) بوصفها منهجًا يدرسه الطلاب في مراحلهم الأولى؛ إذ أفرد لعلم الحديث فصلا فيها، بدأه بتعريف ذلك العلم، ثمّ عرّج على تعريف أقسام الحديث وأنواعه، وبيّن مصطلحاته، من متواترٍ، ومشهور، وآحاد، وعزيزٍ، وغريب، ومقبول، وصحيح، وحسن، ومحكم، ومسند، ومقطوع،

---

(114) السيد هاشم البحراني: الإنصاف في النص على الأئمة الاثني عشر الأشراف، تحقيق سلام الزبيدي وزميله، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، بيروت، ط1، 2003م، ص 563- 564.

وموقـوف، وغـير ذلـك مـما يتصـل بعلـم الحديـث[115].

قلنـا إنّ البحرانيـين قـد سـلكوا طرقًـا مختلفـة في بحوثهـم الحديثيـة، غـير أنـه يمكـن إجـمال تلـك الطـرق في مسـلكين أساسـيين، أولهـما المجاميـع الحديثيـة، والآخـر دراسـة أحـوال رجـال الحديـث، فيـما يسـمّى بعلـم الجـرح والتعديـل.

## المسلك الأول: المجاميع الحديثية:

نشـط علـماء البحريـن في تدويـن المجاميـع الحديثيـة، فجمعوهـا مـن مصادرهـا المختلفـة، وقـد اتّبعـوا في عمليـة الجمـع أسـلوبين:

### الأول: جمع الأحاديث المرتبطة بموضوع واحد

اهتـم البحرانيـون ببعـض الموضوعـات، فتابعـوا مـا ورد فيهـا مـن أحاديـث، فجمعوهـا بعـد أن بوبـوا لهـا أبوابـا، وأقـدم مـا وصـل إلينـا مـمّا جمعـوا هـو كتـاب الشـهاب في الحكـم والآداب، الـذي ألّفـه الشـيخ يحيـى بـن حسـين بـن عشـيرة البحـراني (بعـد 967هـ/ 1559م)، وهـو مجمـوع يحتـوي عـلى ألـف حديـث صحيـح مـن أحاديـث النبـي الأكـرم، صـلى اللـه عليـه وآلـه وسـلم، وقـد أشـار في مقدمـة الكتـاب إلى ذلـك بقولـه: « أزمعـتُ عـلى أن أجمـع مـن كلام سـيد البـشر، محمـد المصطفـى الشـافع في المحـشر، ألـف حديـث، مـما أعتقـد صحتـه، ونقلتـه عـن مشـايخي، رضـوان اللـه عليهـم»[116].

كـما بـيّن المنهـج الـذي اتّبعـه في ترتيـب الأحاديـث المنقولـة، فقـال: « ورتّبتـه عـلى ثلاثـين مـن الأبـواب، سـالكًا فيـه أسـلوب حـروف المعجـم، تذكـرة لأولي الألبـاب، راجيًـا بجمعـه مـن اللـه تعـالى جزيـل الثـواب»[117].

كـما بـرز اهتـمام البحرانيـين بالموضوعـات التـي تمثّـل خصوصيـةً مذهبيـة،

(115) انظر: الماحوزي: أزهار الرياض، المجلد الأول، الورقة 244.

(116) البحـراني، الشـيخ يحيـى بـن عشـيرة: الشـهاب في الحكـم والآداب، تحقيـق محمـد حسـن زبـري قائنـي، مجمـع البحـوث الإسـلامية، مشـهد، ط1، 1430هـ ص 9.

(117) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

تميّزهم عن بقية المذاهب الإسلامية، وهو أمر بدهي؛ فإنّ الاحتجاج للخصوصية المذهبية بما ورد مؤيدًا لها من أحاديث مسندة إلى النبي الأكرم، صلى الله عليه وآله وسلم، يعدّ ركنًا في إثبات صواب هذا المعتقد، ومن ثمّ إثبات خطأ مخالفيه.

وابتغاءَ تثبيت تلك الخصائص، جمع البحرانيون، وغيرهم من علماء المذهب، ما وصل إليهم من أحاديث مسندة إلى الرسول الأكرم، صلى الله عليه وآله وسلّم، سواء كانت من طرق الشيعة، أم من طرق غيرهم، بل وجدناهم يركّزون على ما ورد من طرق غيرهم، انطلاقًا من قاعدةٍ، طالما وجدناها تتردّد في كتب الحديث، تلك القاعدة التي تنصّ على أنّ الحقَّ ما شهد به الخصوم.

ويبدو السيد هاشم التوبلاني البحراني (1107هـ/ 1695م) أحد أبرز المهتمين بهذا الشأن؛ إذ صنّف عددًا من الكتب التي تدور حول الأئمة الاثني عشر: النصّ عليهم، وتفضيلهم على غيرهم، وأحوالهم، وكراماتهم، وغير ذلك، ومن تلك الكتب:

1. الإنصاف في النص على الأئمة الاثني عشر الأشراف، وقد فرغ من تأليفه سنة 1097هـ/ 1685م[118].
2. حلية النظر في فضل الأئمة الاثني عشر، فرغ من تأليفه سنة 1099هـ/ 1687م[119].
3. حلية الأبرار في أحوال محمدٍ وآله الأطهار[120].

---

(118) الذريعة إلى تصانيف الشيعة 2 ص 398، وقد طُبِع سنة 2003م بتحقيق سلام الزبيدي ويوسف العلي.

(119) المصدر نفسه 7 ص 85.

(120) المصدر نفسه 7 ص 79.

4. الدرّة الثمينة، وهو كتابٌ يقع في اثني عشر بابًا، وكلّ بابٍ يشتمل على اثني عشر حديثًا في فضل الأئمة، عليهم السلام[121].

5. غاية المرام وحجة الخصام في تعيين الإمام من طريق الخاصّ والعام، فرغ منه سنة 1100هـ/ 1688م[122].

6. فضل الشيعة، ويحتوي على مئةٍ وثمانية عشر حديثًا في فضلهم[123].

7. مدينة المعاجز، وهو كتاب كبير في معاجز الأئمة الاثني عشر[124].

**الثاني: المجاميع الحديثية الشاملة**

أما الأسلوب الثاني في تصنيف المجاميع الحديثية، فهو ما أطلقنا عليه اسم المجاميع الشاملة؛ وذلك حين عمد بعض علماء البحرين، أسوة بغيرهم من علماء الحديث في تلك الأعصار، إلى جمع أحاديث النبي الأكرم، وأهل بيته الطاهرين، عليه وعليهم أزكى التحية والتسليم، وقد تجلّى ذلك العمل في مظهرين:

أمّا أوّلهما، فقد عكف فيه بعض علماء البحرين على المجاميع الحديثية المعروفة، فشرحوها، وبيّنوا غوامضها، وربّما مال بعضهم إلى اتخاذها مادّة لعرض المسائل الفقهية، ومناقشة الآراء المختلفة الواردة في تلك المسائل، وذلك نحو ما نجده عند الشيخ محمد بن علي المقابي (كان حيًّا سنة 1186هـ/ 1772م)، الذي اتّخذ من موسوعة الحديث الضخمة، الموسومة بـ(وسائل الشيعة)، التي ألّفها الحر العاملي (1104هـ/ 1692م) ميدانًا للشرح والتعليق، حتى صار كتابه الذي وسمه بـ(مجمع الأحكام في معرفة مسائل

(121) الذريعة إلى تصانيف الشيعة 8 ص 116.

(122) المصدر نفسه 16 ص 21.

(123) الذريعة 16 ص 268.

(124) المصدر نفسه 21 ص 86، وقد طبع (مدينة المعاجز) عدة طبعات، آخرها سنة 2009م، بتدقيق محمد علي حسن.

الحلال والحرام) موسوعة فقهية كبيرة، يذكر فيها « أحاديث كلّ بابٍ جملةً، ثمّ يتعرّض لمسائله، ويشرحها استدلالا، بعد عنوان (أقول)... كُتِبَ من هذا الشرح - كما قيل - أربعة مجلّدات: الأول في المقدمات والأصول، والثاني في الطهارة، الثالث في الصلاة، الرابع في الزكاة، والخمس، والصوم»[125].

وقد أقمتُ أطلب هذا الكتاب مدّة طويلة، فلم أظفر منه إلا بالمجلدين الثاني والثالث[126]؛ لذا لم أقف على مقدمة الكتاب، ولم يستبن المنهج الذي رسمه المؤلف لنفسه، فلا يمكن - والحال هذه - الجزم بتمسكه بالمنهج أو مخالفته، فعمدتُ إلى قراءة ما وصل إليَّ منه؛ لعلّي أتبيّن ما فاتني.

والذي استبان لي من (مجمع الأحكام) موسوعية المقابي، واطّلاعه الغزير، فقد بدا لغويًّا متمكّنًا، ومفسّرًا خبيرًا، وفقيهًا متمرّسًا، كما تبيّن أنه اتّبع في شرحه منهجًا واضحًا، لم يحد عنه؛ ذلك بأنه يبدأ بسرد الأحاديث الواردة في الباب من (الوسائل) جملةً، ثمّ يُتبِعُ ذلك بتبيين ما غمُضَ من الألفاظ معجميًّا، فإن وردت آية من كتاب الله في حديثٍ من أحاديث الباب، توقف عندها ذاكرًا الأوجه المتعددة التي قيلت في تفسيرها، خائضًا بعد ذلك فيما يتعلّق بذلك الباب من مسائل فقهية، مناقشًا ما قيل فيها من آراء، معترِضًا مرة، ومؤيّدًا مرة أخرى، منتهيًا إلى ما يراه هو في المسألة.

ولعلّ في نقل شيءٍ من كتاب المقابي ما يوضّح منهجه، وطريقة تناوله؛ فالكتاب مازال ينتظر همّة المحققين؛ لإبراز ما يخبؤه من جواهر، فتعمّ فائدته البلاد

(125) الحسيني، السيد أحمد: التراث العربي في خزانة مخطوطات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، نشر مكتبة المرعشي النجفي، قم المقدسة، ط1، 1414هـ/ 1993م، ج4، ص 443.

(126) ذكر السيد الأمين في أعيان الشيعة، ج 10 ص 11 أنه رأى المجلد الثاني والثالث من هذا الكتاب، ولم يشر إلى المجلد الأول منه، لكنّ الشيخ البلادي ذكر في أنوار البدرين ص 166 أنه وقف « منه على مجلدٍ كبيرٍ ضخم جدًّا، ومجلّدٍ ثانٍ أصغر منه، وكانا في خزانة شيخنا العلامة، الثقة الصالح، ورأيت منه في النجف الأشرف مجلّدًا كبيرًا أيضًا، ولا أدري هل أكمله أم لا؟ والذي رأيناه غير تامٍّ، وهو شرحٌ حسنٌ مبسوط».

والعباد، ففي باب (أعداد الصلوات وما يناسبها) - على سبيل المثال - بدأ المقابيّ بذكر الأحاديث الواردة، واحدًا تلو الآخر، وكان أول ما ابتدأ به من الأحاديث، الحديث المروي في الكافي «عن أبي جعفر، عليه السلام، في قول الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ كَانَتۡ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ كِتَٰبٗا مَّوۡقُوتٗا﴾ النساء:102، أي موجودًا»[127] ثمّ شرع يعلّق قائلا: « الصلاة بقولٍ مطلق في اللغة بمعنى الدعاء، قال تعالى ﴿وَصَلِّ عليهم﴾، أي: ادعُ لهم، وفي الشرع أشهر من أن يتوقف معناها على تعريفٍ لفظي، وهي تنقسمُ إلى واجبةٍ ومندوبة».

والكتاب مصدرٌ كالقرآن، والمراد به المكتوب، أي المفروض، كما قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ﴾ البقرة:180، أي فُرِضَ عليكم.

والموقوت: المحدود بأوقاتٍ، لا تزيد، ولا تنقص، والمعنى أنّ الصلاة مفروضةٌ على المؤمنين في أوقاتٍ، لا يجوز تقديمها عليها، ولا تأخيرها عنها»[128].

لقد استغلّ المقابيّ ورود الآية الشريفة ضمن حديث الإمام الباقر، عليه السلام، فانطلق - مستغلا تخصصه في التفسير - مبيّنًا دلالات ألفاظ الآية الشريفة في اللغة، وفي الاصطلاح، ثمّ انطلق مناقشًا أبا حنيفة في دلالات الآية الأخرى؛ إذ « لا دلالة في الآية على ما ذهب إليه أبو حنيفة من اختصاص وجوب الصلاة بالمؤمن، دون الكافر؛ لمعارضة مفهومها بمنطوق غيرها من الآيات الكثيرة، كقوله تعالى: ﴿مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ ۝٤٢ قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ﴾ المدثر43:42 إلى قوله: ﴿وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ المدثر46 فإنّها صريحةٌ في وجوبها على الكفار»[129].

وكذلك وجدنا المقابيّ يوظّف تفسير الإمام لفظة (موقوتا) في الآية

(127) المقابي، الشيخ محمد بن علي: مجمع الأحكام في معرفة الحلال والحرام، المجلد الثاني، الورقة الأولى.

(128) المصدر نفسه، الورقة 2.

(129) المقابي: مجمع الأحكام، المجلد 2، الورقة 2.

بـ(مفروضًـا) في الروايـة الثانيـة للحديـث؛ لتبيـان موصـوف تلـك اللفظـة؛ إذ إنّ «مفروضًـا يكـون تفسـيرًا لـ(كتابًـا)، ويحتمـل أن يكـون تفسـيرًا لـ(موقوتًـا)، كـما هـو ظاهـر باقـي التفاسـير»[130].

وبعـد الانتهـاء مـن التعليـق عـلى الحديـث الأول، يتنـاول الثـاني، فيصنـع بـه مـا صنـع بسـابقه، رابطًـا دلالات الأحاديـث جميعًـا بالحكـم الشرعـي الـذي يؤسـس عـلى تلـك النصـوص، ولـولا خـوف الإطالـة والإمـلال، وخـوف الخـروج عـن منهجنا في هـذا الكتـاب، لنقلـتُ مناقشـات المقـابيّ الفقهيـة، وتعليقاتـه عـلى آراء مـن سـبقه مـن الفقهـاء؛ لتسـتبين بذلـك الذائقـة الفقهيـة التـي يتمتـع بهـا المقـابي.

وأمّـا المظهـر الثـاني مـن مظاهـر اشـتغال البحرانيـين بالمجاميـع الحديثيـة الشـاملة، فيتجـلّى في توجههـم نحـو تصنيـف مجاميعهـم الخاصـة، وذلـك حـين يجمـع أحدهـم مـا صـحّ عنـده مـن أحاديـث، فيبوّبهـا بمنهـجٍ يرتضيـه، ولعلّنـا نشـير في هـذا إلى مـا اشـتُهِر عـن الشـيخ عبـد اللـه السـماهيجي (1135هـ/1722م)، الـذي صنّـف مجموعـه الموسـوم بجواهـر البحريـن في أحـكام الثقلـين، وهـو كتـابٌ « خـرج منـه المجلّـد الأول في كتـاب الطهـارة، وبعـض مـن المجلـد الثـاني في كتـاب الصـلاة، إلى بـاب المواقيـت، بطرقـي إلى المشـايخ الثلاثـة المحمديـن، أركان الملـة والديـن، المتصلـة طرقهـم بالأئمـة المعصومـين»[131].

وقـد وصـف السـيد عبـد اللـه الجزائـري هـذا الكتـاب في إجازتـه الكبـيرة بالكتـاب الجامـع[132]، أمـا الشـيخ يوسـف العصفـور، فقـد نـوّه بمـا تفـرّد بـه هذا الكتـاب، إذ وجـد أنّ السـماهيجي قـد « رتّـب فيـه الأخبـار، وبوّبهـا عـلى نهـج آخـر، غـير نهـج صاحـب (الـوافي) و(الوسـائل)، مقتصرًا عـلى كتـب المحمديـن الثلاثـة، وهـي الأصـول الأربعـة»[133].

(130) المقابي: مجمع الأحكام، المجلد 2، الورقة 2.

(131) الشيخ عبد الله السماهيجي: الإجازة الكبيرة، ص 51- 52.

(132) الحاشية 4، ص 51 لمحقق كتاب الإجازة الكبيرة للسماهيجي.

(133) الشيخ يوسف العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 98.

وحال هذا الكتاب عندي كسابقه؛ إذ لم أظفر منه إلا على المجلد الثالث، الذي خصصه مؤلفه للصلاة، وفرغ منه في سنة 1129هـ/ 1716م، وقد فاتنا الوقوف على مقدّمته؛ للتعرّف إلى منهجه في الترتيب، واختيار النصوص، كما أنّ مترجمي السماهيجي لم يذكروا شيئًا من ذلك، ولم يشيروا إلى السبب الباعث إلى مخالفة منهج من سبقه من مصنفي الأحاديث وجامعيها.

لم يشر السماهيجيّ كذلك، في تعريفه بكتابه، الذي نقلناه من إجازته الكبيرة للجارودي، إلى مخالفته منهج أحدٍ من جامعي الحديث والأخبار، وغاية ما قال إنه اقتصر على الطرق المؤدية إلى المشايخ المحمدين الثلاثة، الذين هم محمد بن يعقوب الكليني، صاحب كتاب الكافي، ومحمد بن علي بن بابويه القمي، مؤلف كتاب من لا يحضره الفقيه، ومحمد بن الحسن الطوسي، صاحب كتابي التهذيب، والاستبصار.

والذي أشار إلى المخالفة هو الشيخ يوسف العصفور في اللؤلؤة، لكنه لم يبيّن وجه المخالفة، فحملنا ذلك على الفحص والتتبّع؛ ذلك بأن الحكم بالمخالفة يتطلب منا الوقوف على الكتابين المذكورين، ومقارنتهما بكتاب السماهيجي؛ لتستبين لنا مواطن الخلاف والاتفاق بين الكتب الثلاثة.

وإذا نحن اعتمدنا على الإشارة الخاطفة، التي أشار بها المصنّف إلى كتابه، في مقام تعداد مصنفاته الكثيرة، في الإجازة الكبيرة، فإنّا واجدون ترتيبًا، يشي بالاقتراب من ترتيب (وسائل الشيعة)؛ ذلك بأنّ السماهيجي نصّ على أنّ المنجَز من هذا الكتاب هو المجلد الأول، وقد خصصه لكتاب الطهارة، وبعض المجلد الثاني، وقد جعله لباب الصلاة، وصولا إلى باب المواقيت؛ الأمر الذي يعني ترتيب الكتاب وفق الترتيب المشهور في الكتب الفقهية، وذلك هو منهج العاملي في (وسائل الشيعة)؛ إذ بدأ كتابه بقسم العبادات، وأردفه بالمعاملات، فالأحكام والسياسات.

وللتدليل على هذا الذي نقوله من عدم مخالفة ترتيب كتاب الوسائل، عمدنا إلى المقارنة بين الكتابين، في (كتاب الصلاة)، فوجدنا أوجه اتفاقٍ بين الكتابين كثيرة؛ فالسماهيجيُّ قد عمد إلى كتاب الصلاة فقسمه أبوابًا، وهو الذي فعله العامليُّ قبله، كما وجدنا اتّحادًا في أكثر عناوين الأبواب، واقترابًا يكاد يصل حدّ التطابق في عدد الأحاديث، المدرجة تحت كل عنوان.

أمّا الاختلاف بين الكتابين فيرجع في المقام الأول إلى إيراد العاملي بعض الأحاديث، التي لم يوردها المحمّدون الثلاثة، في حين التزم السماهيجي بعدم ذكر ما لم يرد فيها، كما أنّ السماهيجي قد قدّم بعض الأبواب على بعضها الآخر، كتقديمه مثلا باب (أنّ تارك الصلاة جحودًا لها، أو استخفافًا بها كافر) على باب (استحباب أمر الصبيان بالصلاة لستّ سنين، أو سبع) وهو عكس ما فعله العامليُّ، والذي بدا لنا أنّ السماهيجي - هنا - أحسن ترتيبا من العاملي، وأقرب إلى الترتيب المنطقي.

والذي لفت انتباهنا، ونحن نقارن بين الكتابين، دقّة العاملي في صوغ عناوين الأبواب، في حين يفقد السماهيجيّ تلك الدقة أحيانًا، فيطول عنده العنوان طولا فاحشًا، ولك أن تقرأ عنوان هذا الباب؛ لتقف على ما نريد قوله، قال: « باب أنه يشترط في وجوب الصلاة، وغيرها من التكاليف الشرعية البلوغُ بالاحتلام، أو الإنبات مطلقًا، أو بلوغ الذكر ثلاث عشرة سنة، والطعن في الرابعة عشرة، والأنثى تسع سنين، واستحباب تمرين الأطفال على العبادة قبل ذلك، وأنّ الحسنات تكتب لهم ببلوغ اثنتي عشرة سنة»[134].

أمّا مخالفة السماهيجي لكتاب الوافي، فتتجلّى في تبويب الكتابين؛ ذلك بأنّ الكاشاني قد جعل كتابه في مقدّمة، وأربعة عشر كتابًا، وخاتمة، فأمّا الكتب الأربعة عشر فهي مزيجٌ من المسائل العقدية، التي تتناولها الكتب الكلامية عادة، ككتاب العقل والجهل والتوحيد، وكتاب الحجة، وكتاب

(134) السماهيجي: الشيخ عبد الله: جواهر البحرين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة

الإيمان والكفر، وغيرها، والمسائل الفقهية، ككتاب الصلاة والقرآن والدعاء، وكتاب الزكاة الخمس والميراث، وغيرها.

وواضحٌ من هذا الترتيب أنه مخالفٌ لما في (جواهر البحرين) للسماهيجي؛ فإنه مبنيٌّ - كما قدّمنا - وفق ترتيب الكتب الفقهية المشهورة، وكذا يختلف الكتابان في لجوء الكاشاني إلى شرح الأحاديث، وهو أمرٌ لم نلمسه عند السماهيجي، الذي لم يتعدَّ الجمع والتنسيق، دون التعليق أو الشرح، إلا ما ندر.

ولعلّ الوجه الأخير الذي يختلف فيه كتاب السماهيجي عن كتاب الوافي هو التزام السماهيجي بإيراد الأحاديث المتصلة بالمحمدين الثلاثة، دون ما سواها، وعدم التزام الكاشاني بذلك؛ فإنه قد أورد في كتابه بعض الأحاديث الواردة في غير تلك الكتب، وهو أمرٌ أشار إليه بوضوح في مقدمة كتابه، فقال: « وبذلتُ جهدي في ألا يشذَّ عنه حديثٌ ولا إسناد، يشتمل عليه الكتب الأربعة ما استطعتُ إليه سبيلا، وشرحتُ منه ما لعلّه يحتاج إلى بيانٍ، شرحًا مختصرًا، في غير طول، وأوردتُ بتقريب الشرح أحاديث مهمة من غيرها من الكتب والأصول»[135].

## المسلك الثاني: دراسة رجالات الحديث

لمّا كان الحديث مرويًّا عن أشخاصٍ معيّنين، كان لزامًا البحث عن أحوالهم، والتأكّد من وثاقتهم؛ فإنّ الحديث المنقول عنهم هو مدار الحكم الشرعي، من حيث الحلّ والحرمة، ومن حيث الكراهة والاستحباب، وغير ذلك من الأحكام الشرعية؛ ومن أجل ذلك كانت «معرفة أحوال الرواة ومراتبهم أساس معرفة الأحكام الشرعية؛ إذ هي معظم الأدلة التفصيلية السمعية، إذ أكثر الأحكام الدينية مستفادةٌ من الأخبار النبوية، والآثار الواردة عن العترة المعصومة، الهادية المهدية.

(135) الكاشاني، الشيخ محمد محسن: كتاب الوافي، تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني، منشورات مكتبة أمير المؤمنين العامة، أصفهان، ط1، 1312هـ/ 1894م، ص 7.

فكان معرفة الرجال الناقلين لتلك الأخبار من الأمور اللابدّية، التي لا يستغني الفقيه عن معرفتها؛ لأنّ في رجالنا الثقة وغيره، ومن يُعْمَل بروايته، ومن لا يجوز التعويل على حديثه»[136].

والبحث في (رجال الحديث) هو ما يعرف في علم الحديث بعلم الجرح والتعديل[137]، وقد خاض البحرانيون غمار هذا العلم، خوضَ الخبراء الفاحصين، ولم يكتفوا بما وصل إليهم مما ألّفه الماضون من بحوث الجرح والتعديل، بل إنهم نظروا في تلك المصنّفات نظرة الناقد الخبير، وبيّنوا ما فيها من خلل، ولم يرتضوا كلّ ما جاء فيها، كما فعل غيرهم؛ ذلك بأنّ «مدار التوثيق والتضعيف الآن إنّما هو على قول علماء الرجال، من غير أن يبيّنوا في ذلك حقيقة الحال، بل اكتفوا بما يقوله الكِشّيُّ وأمثاله، [من] أنه ثقة، أو ضعيفٌ، وبنوا عليه ردَّ الأحاديث وقبولها، والأمر في ذلك مشكلٌ جدًّا؛ فإنّ أحوال أولئك الرجال مضطربة من كلام كلٍّ على[138] الآخر»[139].

ويواصل الشيخ ياسين البلادي (1147هـ/ 1734م) نقده للبحوث الرجالية في كتب الرجال، وينقل رأي أستاذه الشيخ سليمان الماحوزي فيها، فإنه «سمعتُ كثيرًا من شيخنا المعاصر، عطّر الله مرقده، يقول: إنّ أغلاط العلّامة كثيرةٌ جدًّا، ولكننا لم نجسر عليه، كما جَسَرْنا على ابن داود، إلى أن قال في بعض فوائده - جاسرًا -: وهو[140] كثير الغلط والاضطراب»[141].

(136) الماحوزي، الشيخ سليمان: معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال، تحقيق مهدي الرجائي، مطبعة سيد الشهداء، قم المقدسة، ط1، 1412هـ/ 1894م، ص 3.

(137) انظر: الصالح، صبحي: علوم الحديث ومصطلحه، انتشارات مكتبة الحيدرية، قم المقدسة، ط1، 1417هـ/ 1996م، ص 109.

(138) كذا في الكتاب المحقق، وأظنه خطأ، والصواب: عن الآخر.

(139) البلادي، الشيخ ياسين بن صلاح الدين، معين النبيه في بيان رجال من لا يحضره الفقيه، تحقيق محمد عيسى المكباس، المطبعة العلمية، قم المقدسة، 1422هـ/ 2001م، ص 28.

(140) يعني العلامة الحلي.

(141) الشيخ ياسين البلادي: معين النبيه، ص 28.

ويقــول البــلادي أيضًــا، واصفًــا الآخذيــن مــن كتــب الرجــال: «فلــم يبــقَ عندهــم معتَـبَرًا قولُـهُ، آمِنًـا مـن الغلـط كلامُـهُ إلا النّجـاشيُّ، أحمـد بـن عـلي بــن أحمــد.

وأقول: إني قد ظفرتُ له على أغلاطٍ كثيرةٍ، وإنْ أردتُ تتبّعًا ازددتُ كثرةً»[142].

ثـمّ يذكـر الشـيخ البـلادي بعضًـا مـن أغـلاط النجـاشي، ويعقّـب قائلا: «فـإذا كان هـذا حقيقـة حالهـم، فكيـف يعتمـد عـلى مجـرّد مقالهـم في صحـة الحديـث وضعفـه، اللذيـن هـما العمـدة في أخـذ الحديـث وحذفـه؟

فليــس العمــدة - بعــد ذلــك - في ذلــك إلا الرجــوع إلى القرائــن، والأمــارات المفيــدة للاطــلاع عــلى أحــوال أولئــك الــرواة»[143].

وقد اتّبع علماء الرجال البحرانيون في مصنّفاتهم طريقتين:

أولاهـما: يُخَصّـصُ البحـث فيهـا عـن راوٍ واحـد، لمعرفـة حالـه مـن حيـث الوثاقة والضعـف، أو لتمييـزه عـن غـيره الـذي قـد يشـترك معـه في الاسـم، كـما فعـل الشـيخ سـليمان الماحـوزي (1121هـ/ 1709م) في رسـالة وضعهـا لتمييـز المـروي عنـه، أهـو محمـد بـن سـنان، أم عبـد اللـه بـن سـنان، وقـد ناقـش الماحـوزي القضيـة مناقشـة المتتبّعـين الخـبراء بالرجـال، مبيّنًـا سـهو العلامة الحـلي في إثبات (عبـد اللـه بـن سـنان)، متوصّـلًا إلى «أنّ الإنصـاف أنـه يحصـل مـن مجموعهـا [يعنـي الوجـوه التـي ذكرهـا وناقشـها] ظـنٌّ قـويٌّ، يـكاد يتاخـم العلـم بـأنّ الصـواب في هـذا السـند محمـدٌ، لا عبـد اللـه، وليـس الظـنّ الحاصـل منهـا بـأدْوَنَ مـن سـائر الظنـون المعـوّل عليهـا في علـم الرجـال»[144]. وقـد أكّـد هـذه الحقيقـة مـرة أخـرى، فقـال: إنّ «التحقيـق الـذي يرشـد إليـه التتبّـع الصـادق

(142) الشيخ ياسين البلادي: معين النبيه، ص 34.

(143) المصدر نفسه، ص 39.

(144) الماحـوزي، الشـيخ سـليمان: رسـالة في تحقيـق أحـوال محمـد بـن سـنان، مخطوطـة يحتفـظ الباحـث بنسـخة منهـا، الورقـة 6.

أنّ ابـن سـنان المذكـور محمـدٌ، لا عبـد اللـه؛ لاجتـماع القرينتـين: القبليـة والبعديـة»[145].

وللشـيخ سـليمان الماحـوزي أيضًـا رسـالةٌ أخـرى في تحقيـق أحـوال (محمـد بـن إسـماعيل بـن بزيـع) بـيّن فيهـا الخـلاف في توثيقـه أو عدمـه، خاتمًـا رسـالته بالنتيجـة التـي توصّـل إليهـا، وبنـى عليهـا، حـين قـال: «وقـد كنـتُ فيـما مـضى أصـف حديثـه بالضعـف، وعـلى ذلـك جريـتُ في الرسـالة القنوتيـة، وأمـا الآن فالـذي يظهـر لي نظمـه في سـلك الصحيـح»[146].

وثانيتهـما: يخصـص البحـث فيهـا عـن رجـال الحديـث كلهـم، كـما فعـل الشـيخ سـليمان الماحـوزي في (معـراج الكـمال إلى معرفـة الرجـال)، الـذي اعتمـد فيـه عـلى كتـاب الفهرسـت للطـوسي، فـرآه قـد « جمـع مـن نفائـس هـذا الفـن الشريـف خلاصتهـا، وحـاز مـن دقائقـه، ومعرفـة أسراره نقاوتهـا، إلا أنـه خـالٍ مـن الترتيـب، محتـاجٌ إلى التهذيـب، يتعـسّر عـلى الناظـر فيـه معرفـة مـا يحاولـه، إلا بعـد تفتيـشٍ كثـير، فكأنـه عقـدٌ انفصـم، فتناثـرت لآليـه»[147].

مـن أجـل ذلـك، أعـاد الماحـوزيُّ ترتيبـه؛ تسـهيلا للبحـث فيـه، فرتّبـه ترتيبًـا ألفبائيًّـا، عـلى حـروف المعجـم، وقـوّم مـا رآه فيـه مـن اعوجـاج، سـبّبه النُّسّـاخ، وأشـار إلى الهفـوات التـي وقـع فيهـا بعـض المتأخريـن، ولم يـترك الكتـاب دون إضافـة؛ بـل كان «ذاكـرًا في ضمـن ذلـك مـا أعتمـد عليـه، [مـن] نَـزْكٍ، أو تبجيـل»[148].

---

(145) الماحـوزي، الشـيخ سـليمان: رسـالة في تحقيـق أحـوال محمـد بـن سـنان، مخطوطـة يحتفـظ الباحـث بنسـخة منهـا، الورقـة 6.

(146) المصدر نفسه، الورقة 11.

(147) الماحوزي: معراج الكمال، ص4.

(148) المصدر نفسه، والصفحة نفسها.

وربّما مال البحرانيون إلى أحد المجاميع الحديثية المشهورة، فبحثوا أحوال رواة ذلك المجمع الحديثي، من حيث الوثاقة، والإتقان، والحفظ، وغيرها، نظير ما فعل الشيخ ياسين البلادي البحراني (1147هـ/ 1734م) في كتابه القيّم (معين النبيه في بيان رجال من لا يحضره الفقيه)؛ إذ عمد إلى كتاب (من لا يحضره الفقيه) للشيخ الصدوق، ودرس أحوال رجاله، بعد أن رتّبهم على حروف المعجم.

وقد بدأ البلاديُّ كتابه بأربعَ عشرةَ مقدّمة، بدا فيها متمكّنًا من أصول هذا العلم، عارفًا بمسائله التفصيلية، مناقشًا من سبقه من علماء الرجال، مفنِّدًا أقوالهم تارةً، ومؤيِّدًا تارة أخرى، بالدليل العلمي، والحجة الباهرة.

وقد تفنّن البحرانيون في هذا العلم؛ فلم يكتفوا بكتابته نثرًا، بل وضعوا فيه منظوماتٍ، تبيّن أحوال الرجال، كالمنظومة الموسومة بـ(تحفة الرجال وزبدة المقال) للشيخ عبد الله السماهيجي (1135هـ/ 1722م)، ابتدأها بقوله:

الحمد للمحمودِ بالكمال ... والشكر للموصوف بالجمال
ثمّ الصلاةُ تغتشي الثقاتِ ... محمّدًا وآلَهُ السّاداتِ
الناقلي حديثه بالصدقِ ... عن جبرئيلَ عن إلهِ الخَلْقِ
ثمّ على مَن اقتفى هُداهُمُ ... في دينهمْ كذاكَ في دنياهُمُ
وبعدُ فالآملُ عفوَ المانِحِ ... ذي اللُّطْفِ عبد الله نجل صالحِ
بعد استخارة الخبير العالم ... بالباطنِ الخفيِّ والضمائمِ
يقول إنّ أشرفَ الفنونِ ... بعد كلام الله باليقينِ
حديثُ أهلِ البيتِ فهو المرجعُ ... إليه في حكمٍ إلينا يُشْرَعُ

وقد ذكر السماهيجيّ الرجال وأحوالهم مرتبين ترتيبًا ألفبائيًا، وأردف ذلك بعشر فوائد، وصفها بالعظيمة، وقد ختم منظومته بخاتمةٍ بيّن فيها طريقه

إلى الكتب الأربعة، وغيرها، ومما جاء في الخاتمة ذاكرًا أستاذه الماحوزي:

وقد رويتُ كتبَ الأخبار — عن شيخنا علّامة الأقطار

قد مرَّ في صدرِ الكتابِ الصدرُ — ذكر اسمه الشريف وهو الحَبْرُ

**رابعا: علم الكلام**

لعلّنا لا نعدو الصواب حين نقرر أنّ أقدم ما اشتهرت به المدرسة البحرانية من العلوم هو علم الكلام والفلسفة؛ ذلك بأنّ علماء هذه المدرسة الأقدمين إنّما عُرِفوا بتضلّعهم في هذين العلمين، كالشيخ أحمد بن سعادة الستراوي، والشيخ علي بن سليمان الستراوي، وهما من معاصري الخواجة نصير الدين الطوسي (672هـ/ 1273م)، بل إنّ شهرة زعيم المدرسة البحرانية الأكبر، والذي كان السبب في شهرتها، أعني الشيخ ميثمًا البحراني إنّما كانت في كونه (الحكيم الإلهي)، كما تصفه كتب التراجم.

وعلى الرغم من عوادي الزمان على إنتاج العلماء البحرانيين العلمي، فإنّ بعضًا من تفكيرهم الكلامي قد كُتِبَ له الإفلات والنجاة، فوصلت إلينا (رسالة العلم) للشيخ أحمد بن سعادة الستراوي، التي وصفها تلميذه الشيخ ميثم البحراني بأنها « من المباحث الشريفة الإلهية، والمسالك اللطيفة القدسية»، وقد قرّض الشيخ ميثم تلك الرسالة، وأثنى أبلغ الثناء على أستاذه، الذي « ذكر فيها [أي رسالة العلم] ما يتعلّق بالخلاف والوفاق بين المتقدمين، والمتأخرين من الحكماء والمتكلّمين، فانشعبت منها - كما ترى - تفاريع جليلة، ومسائل نبيلة، يطّلع المتأمل فيها على جواهر مكنونة، ويصل المتفكّر فيها إلى لطائف مخزونة، لا يَكشفُ عنها الحجابَ إلا الأفرادُ من أولي الألباب، ولا يَرفع عنها الجلبابَ إلا من أُيِّدَ بروح الصواب»[149].

وقد تصدى الخاجة نصير الدين الطوسي إلى هذه الرسالة فشرحها، وناقش ما فيها من آراء، ولم يكن الطوسي، وهو حامل لواء الفلسفة، وعلم الكلام

(149) شرح رسالة العلم، رسالة مخطوطة، يحتفظ الباحث بنسخةٍ منها، الورقة 1.

في ذلك العصر، ليجهد نفسه، ويضيع وقته في شرح الرسالة لو لم يجد فيها ما يستحق الوقوف عنده، والتعليق عليه، بل وجدناه يوافق ابن سعادة في بعض ما ذهب إليه، ويصفه بالفاضل[150]، ويعلّق على آرائه بقوله: إنها صحيحة حسنة[151]، وتلك - لعمري - شهادة بليغة في حقّ ابن سعادة، والمستوى العلمي الذي وصل إليه.

ولعلّ في نقل جزء من (رسالة العلم) تبيانًا لطريقة تفكير ابن سعادة، وإيضاحًا لمنهجه في مناقشة القضايا الكلامية؛ فقد ناقش تعريف العلم، وهل هو بحاجةٍ إلى حدٍّ يوضحه، أم لا، فقال: « العلمُ قد اختلف في معناه النُّظّار، فمن قائلٍ يقول: إنه معلومٌ بالضرورة، ومنكشف الحقيقة، فلا يحتاجُ إلى حدٍّ يوضِّحه، وبيانٍ يكشفه. ومنهم من طَلَبَ له حدًّا ورسْمًا، يحقّق معناه، أو يميّزه عن غيره من الماهيّات، وهؤلاء هم الأكثرون.

أمّا الأوّلون فاحتجّوا بأنَّ أحدنا يعلم كونَهُ عالمًا، ويميّزه عن كونِه ظمآنًا، ومتخيِّلا، وشاكًّا، ولا شيء أظهر ممّا يجده الإنسان من نفسه، فكما لا يحتاج أن يميِّزَ بالحدِّ جوعَه، وعطشَه، وألَمَه، ولذّتَه، فكذلك العلم.

وأيضًا، فلو احتاج كلُّ شيءٍ إلى حدٍّ لزم التسلسل، أو الدور، وهما باطلان، فثبتَ أنّه لا بدَّ من الانتهاء إلى أمورٍ غنيّةٍ عن الحدِّ، ضروريةِ التصور، ولا شيء أظهر من المحسوسات، والوجدانيّات، والعلم من باب الوجدانيّات، فلا يحتاج لظهوره إلى حدٍّ»[152].

ولعلك تنبّهت إلى منهج ابن سعادة في إيراد الرأي، فهو ينقله، وينقل معه حجج القائلين به، تقويةً لما يذهبون إليه، من دون أن ينقص منه

---

(150) انظر: الطوسي، الشيخ نصير الدين محمد: شرح رسالة العلم، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 23.

(151) شرح رسالة العلم، الورقة 13.

(152) المصدر نفسه، الورقة 5.

شيئًا، وذلك من مبادئ الأمانة العلمية، التي لا يتحلّى بها إلا من رسخت أقدامهم في العلم.

وبعد تقرير هذا الرأي، وإيراده كما يراه أصحابه، ينبري ابن سعادة للرد عليهم، وإبطال ما ذهبوا إليه، وتمسّكوا به؛ ذلك أنّ « الجواب عن الحجّة الأولى أنّ تمييزه بين كونه عالمًا، وبين غيره من أحوال نفسه لا يدلُّ على أنّ حقيقة العلم لا تحتاج إلى حدٍّ؛ فإنّ الذي تميّز له إنّما هو الصفة، والمطلوب شرحُهُ إنّما هو الأمر الذي لأجله حصلت الصفة، وبينهما فرقٌ ظاهر»[153].

ولا يكتفي ابن سعادة بالجواب، بل نراه يضرب الأمثلة؛ تقريبًا للجواب من الأذهان، فيردف قائلا: « ومثال ذلك أنّ الإنسان يميّز بين كون الجسم متحرّكًا، أو ساكنًا، ولا يدلّ تمييزه بين الصفتين على تمييز العَرَضَيْنِ، اللذين هما الحركة والسكون، وتصور حقيقتهما بالكنه، وكذلك إذا ميّز بين الحار والبارد، والرَّطْبِ واليابس، والأسود والأبيض، وغير ذلك من الصفات لم يلزم منه أن يعرف الحقائق، التي لأجلها أُطْلِقَت الصفاتُ على الموصوفات»[154].

ولقد ترسّخ البحث الكلامي والفلسفي في البحرين على يد الشيخ ميثم البحراني (699هـ/ 1299م)، فإنّه « أحد أعلام علم الكلام الإسلامي، حيث أسهم بمجموعةٍ من الكتب القيّمة في هذا العلم»[155]، ويبدو من خلال ما وصل إلينا من مؤلفاته، ومن خلال ما وصفته به كتب التراجم أنّه انشغل بعلم الكلام، وتخصص فيه، وهو أمرٌ أشار إليه الشيخ نفسه في مقدمة كتابه (قواعد المرام)؛ إذ قال: « وإذا كان المتكفّل ببيانها [أي معرفة الباري] هو العلم المسمّى في عرف المتكلمين بـ(أصول الدين)، وكنتُ ممّن

---

(153) شرح رسالة العلم، الورقة 5.

(154) المصدر نفسه، والورقة نفسها.

(155) عبد الله اليوسف: العلامة الشيخ كمال الدين ميثم بن علي البحراني، ص 69.

وُسِمَ فيه بالتحصيل، وإن لم أحصل منه إلا على القليل...»[156]، فلا غرو إذن، أن يصير مرجعًا، يستقي منه الفلاسفة والمتكلمون الآراء، ويقتبسون منه الأفكار والرؤى الكلامية المختلفة، حتى إنّ « السيد السند، الفيلسوف الأوحد، مير صدر الدين محمد الشيرازي، أكثر من النقل عنه في حاشية شرح التجريد، سيّما في مباحث الجواهر والأعراض، والتقط فرائد التحقيقات، التي أبدعها - عطّر الله مرقده - في كتاب (المعراج السماوي)، وغيره من مؤلفاته، التي لم تسمح بمثلها الأعصار»[157].

والمؤلفات التي يشير إليها الماحوزيّ - في الفقرة السابقة - كثيرةٌ، وما يتعلّق منها بعلم الكلام:

1. قواعد المرام في علم الكلام، فرغ منه سنة 676هـ، وهو كتابٌ مطبوع، بتحقيق السيد أحمد الحسيني.
2. النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة، وهو كتابٌ ألّفه لعزّ الدين أبي المظفّر النيشابوري، الذي أكرمه « وأشار إليه بتأليف كتابٍ في الإمامة، فأراد الاعتذار منه بمشقّة السفر، وما يستلزمه من تشعّب الذهن، ومفارقة الأهل والولدان، لكنه امتثله أداءً لحقوقه»[158].
3. استقصاء النظر في إمامة الأئمة الاثني عشر.
4. منهج الأفهام في علم الكلام.
5. رسالة في الوحي والإلهام.
6. شرح حديث المنزلة، وهو كتابٌ يتناول الحديث الشريف: يا علي، أنتَ مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبيَّ بعدي.

---

(156) البحراني، الشيخ ميثم: قواعد المرام في علم الكلام، تحقيق السيد أحمد الحسيني، منشورات آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم المقدسة، ط 2، 1406، ص 20.

(157) العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 255، نقلا عن الشيخ سليمان الماحوزي في (الرسالة البهية في الترجمة الميثمية).

(158) الطهراني: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج 24 ص 61.

وأمّا مؤلفاته الفلسفية، فالمعروف منها:

1. البحر الخِضَمّ، وهو يصنّف في قسم الإلهيّات من الفلسفة[159].
2. شرح الإشارات، وهو شرحٌ لكتاب (الإشارات) لأستاذه الشيخ علي بن سليمان البحراني.
3. المعراج السماوي، الذي أشار إليه الماحوزي، وقال: إنّ صدر الدين الشيرازي، المعروف بالملا صدرا، قد أكثر من النقل منه.

لقد برهن الشيخ ميثم في كتابه (قواعد المرام في علم الكلام) على النضج الفكري الذي وصل إليه، وقدرته المنهجية في سرد الموضوعات وترتيبها، كما برهن على شدة اطّلاعه، وتتبّعه لأقوال المتكلمين من الفرق الإسلامية كلها، وقد بدا ذلك واضحًا في أسلوبه، وهو يطرح الأقوال المختلفة في المسألة محلّ البحث، وتبيان ما يمكن قبوله منها، وما لا يمكن قبوله، والاستدلال على ذلك كلّه بما يراه من قواعد عقلية أو نقلية، وقد ناقش عددا من المسائل الكلامية، تتعلّق بذات الباري، وبالنبوة والإمامة وغيرها من المسائل، ووقف عند كلّ مسألة، وفرّع عليها تفريعاتٍ، وبيّن فيها الأقوال المختلفة، مناقشًا ومدليًا برأيه في ذلك.

ولعلّ هذه الخصائص التي تميّز بها كتاب (قواعد المرام)، إضافة إلى دقّة الأفكار الكلامية وغزارتها، هي التي جعلت « الشهيد العاملي يدرّس هذا الكتاب لتلامذته، وهذا إنْ دلّ على شيء، فإنّما يدلّ على القيمة العلمية، التي يتمتع بها هذا الكتاب في علم الكلام»[160].

و ذهب بعض الباحثين إلى القول بتأثّر الشيخ ميثم بنصير الدين الطوسي (672هـ/ 1273م)، وبخاصّةٍ في ما يتعلّق بالمنهج الاستدلالي، وقد بدا ذلك جليًّا في «اعتماده في استدلالاته على العقل غالبًا، لا النقل؛ فيعتقد بأنّ

---

(159) عبد الله اليوسف: العلامة الشيخ كمال الدين ميثم بن علي البحراني، ص 18.

(160) المصدر نفسه، ص 72 - 73.

النظر في معرفة الله واجبٌ عقلا، ويرى أنه لا يمكن الوصول إلى هذه المعرفة بالتقليد والنقل»[161].

والحق أن لنصير الدين الطوسي يدًا في تطور علم الكلام، وتبلور كثير من مسائله، وهو أمرٌ غير منكور، ولا يبعد أن يتأثّر به الشيخ ميثم، وقد تتلمذ عليه في الفلسفة، لكنّ ذلك لا يعني أن يكون مردّدًا أقواله، وناسخًا أفكاره دون أن يضيف إليها، أو يعلّق عليها، فلقد برزت من خلال مناقشة الشيخ ميثم القضايا الكلامية فروقٌ بينه وبين الطوسي، توحي باستقلاله، ولو أننا عمدنا إلى المقارنة بين كتابي الرجلين: تجريد الاعتقاد، وقواعد المرام، لوجدنا كثيراً من نقاط الاتفاق، وكثيراً من نقاط الاختلاف بينهما كذلك؛ فالمنهج المتبّع في الكتابين ليس واحدًا، ومباحث الكتابين ليست متفقة تمامًا.

ولعلّ من أهمّ الفروق بين الطوسي والشيخ ميثم، لجوء الأخير إلى تجلية المسائل الكلامية، وحشد كثيرٍ من الأمثلة والشواهد، وتتبّع الأقوال المختلفة في المسألة الواحدة، في أسلوبٍ قريب المأخذ، وعبارات واضحة المقصد، في حين كانت عبارة الطوسي موجزةً، خالية من التمثيل في كثيرٍ منها؛ الأمر الذي يجعل بينها وبين كثيرٍ من المتلقين حاجزًا.

وللتدليل على هذه النقاط المنهجية، المميّزة لعمل الشيخ ميثم، نسوق مثالا من (تجريد الاعتقاد) للطوسي - وهو الذي شرحه العلامة الحلّي (726هـ/ 1325م) في (كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد) ببعض عبارات الشيخ ميثم نفسه، وإن لم يشر إليه - إذ يقول في صفات الباري، على سبيل المثال: « ووجوب الوجود يدلّ على سرمديّته، ونفي الزائد، والشريك، والمِثْل، والتركيب بمعانيه، والضدّ، والتحيّز، والحلول، والاتّحاد، والجهة، وحلول الحوادث فيه..»[162]

---

(161) أبو الخير، علي: البرهان والعرفان (1427هـ)، موقع المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية، صفحة إيران والعرب www.iranarab.com

(162) انظر: الحلي: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، ص 268 - 272.

أمّا الشيخ ميثم، فقد عمد إلى كلّ صفةٍ من الصفات السابقة، فبيّنها، وناقش ما فيها من آراء كلامية، مبطلا ما لا يستقيم ومذهبَه الكلامي، فنراه في مبحث الحيّز والجهة - على سبيل المثال - يعترض على القائلين بوجود الله في جهةٍ، فيعرض رأيهم ويناقشه ويبطله، فيقول: « إنه تعالى ليس في مكان، ولا جهة، ولا حيز، خلافاً للكرامية[163]، فإنهم اتفقوا على أنه تعالى في جهة، ثم زعمت الهيصمية[164] أنه فوق العرش، في جهةٍ لا نهاية لها، وبينه وبين العرش بعدٌ غير متناهٍ، وزعمت العابدية أنّ بينهما بعداً متناهيًا، وقال بعض الهيصمية: إنّه على العرش، كما ذهب إليه سائر المجسّمة»[165].

وبعد أن عرض الأقوال في المسألة، أخذ يناقشها مبطلا إيّاها بأوجهٍ ثلاثة، منها أنّه « ثبت في علم الهيئة والمجسطي أنّ السماوات والأرض كرّيّة، وإذا كانت كذلك كانت الجهة التي فوق رأسِ من كان ببلاد المشرق، بعينها أسفلَ لمن كان ببلاد المغرب، وبالعكس، فلو كان - سبحانه - في جهةِ (فوق) لكان كونُهُ فوقًا لقومٍ، مستلزمًا لكونِهِ (أسفلَ) لقومٍ آخرين، وذلك ممّا يأباه الخصم وينكره»[166].

ولعلك لاحظت وضوح الفكرة عند الشيخ، والقدرة الفائقة، والتركيز في الردّ؛ فقد عمد إلى مسألة من أشدّ المسائل الكلامية تعقيدًا، وهي التي

---

(163) الكرامية: فرقة من المجسّمة، يعتقدون أنّ الله - تعالى عمّا يقولون - جسمٌ، وجوهر، ومحلّ للحوادث، ويثبتون له جهةً ومكانًا. وتنسب هذه الفرقة إلى محمد بن كرام بن عراق السجستاني (255هـ/ 868م)، وقد تفرّعت منها عدة فرق، كالإسحاقية، والنونية، والعابدية، والهيصمية، وغيرها.

(164) الهيصمية هم فرقة من الكرامية، ينسبون إلى محمد بن الهيصم، الذي عاش في القرن الخامس الهجري.

(165) البحراني، الشيخ ميثم: قواعد المرام في علم الكلام، تحقيق السيد أحمد الحسيني، منشورات آية الله العظمى المرعشي النجفي، قم المقدسة، ط 2، 1406، ص 70.

(166) المصدر نفسه، ص 71.

خاض فيها المتكلّمون، فأطنب كلّ فريقٍ منهم في عرض ما يراه، وأسرف في الردّ على الفريق الآخر، فأوجز هذا المتكلّم البحرانيّ ردّه، وساقه بأبلغ عبارة، وسلك أقصر الطرق، من دون إخلال بالمراد، فأبطل حجة الخصم ببيانٍ مشرقٍ، وحجّة متينة، لا تكاد تجد من يدحضها.

وقد لاحق الشيخ ميثم احتجاج الخصم بالمعقول والمنقول، وردّ ذلك الاحتجاج؛ ذلك بأنّهم احتجوا بالمعقول، فقالوا: إنه تعالى « لا بدَّ وأن يكون في حيّزٍ وجهةٍ، وكلّ حيّزٍ وجهةٍ له فهي جهة (فوق)... والثاني: أنّ الخلقَ بمجرّد طباعهم، وقلوبهم السليمة يرفعون أيديهم إلى جهة (فوق) عند الدعاء والتضرّع، وذلك يدلُّ على شهادة فطرتهم بأنّ معبودهم في جهة (فوق)»[167].

وقد بدأ البحرانيّ يجيب عن تلك الإشكالات، واحدًا بعد الآخر، مفنِّدًا إيّاها بأسلوبٍ واضحٍ، لا لبس فيه، وكان من ردوده أنْ قال: « وأمّا الاستدلال برفع الأيدي في الدعاء، فإنْ دلَّ على كون المعبود في جهة (فوق)، فليدلّ وضع الجبهة على الأرض على كونه في جهة (تحت)، واللازم باطلٌ، فالملزوم مثله، والملازمة ظاهرة»[168].

ولم يكتفِ البحرانيّ بردّ الدليل العقلي للخصم، بل تابع دليله النقلي، وبيّن وهم خصمه في الاستمساك به، ذلك بأنهم احتجوا في إثبات الجهة لله تعالى بـ «الآيات الموهمة لإثبات الجهة، كقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلۡقَاهِرُ فَوۡقَ عِبَادِهِۦۚ﴾، وقوله: ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ﴾»[169].

اتّكأ الشيخ ميثم البحرانيّ في ردّه على الأدلة النقلية، التي ساقها مثبتو الحيّز والجهة، على وجوب تأويل الألفاظ الموهمة بذلك، أو تفويض العلم بها إلى

(167) الشيخ ميثم البحراني: قواعد المرام، ص 71 - 72.

(168) المصدر نفسه، ص 73.

(169) المصدر نفسه، ص 72.

الله تعالى؛ مدخِلا هذه المسألة في باب (تعارض العقل والنقل)، ومقدِّمًا العقل على النقل؛ فإنّ « الجواب عن الظواهر النقلية فهو أنّ العقل والنقل إذا تعارضا، فإمّا أن نعمل بهما معًا، وهو جمع بين النقيضين، أو نطّرحهما معًا، وهو خُلُوٌّ عن النقيضين، أو نرجّح النقل على العقل وهو باطل؛ لأن النقل فرعٌ على العقل، فلو كذّبنا العقل لتصحيح النقل لزم تكذيب العقل والنقل معًا، فتعين ترجيح العقل على النقل، ثمّ تأويل النقل، أو تفويض علمه إلى الله تعالى»[170].

وفي الجملة، دلّل الشيخ ميثم البحرانيّ، من خلال دراساته الكلامية، على وعيٍ تامٍّ بالآليّات المنهجية، القائمة على الفحص النقدي Critical Examination، وهو المنهج المعتمد « أساسًا على أسئلةٍ خمسةٍ، تتمثّل في الكلمات التالية: ما، هل، لِمَ، كيفَ، ومَنْ، وقد طبّق ابن ميثم هذا المنهج في دراسته لقضية النبوّة والإمامة، ويظهر ذلك واضحًا في قوله: فاعلم أنّ الكلام في النبوّة مبنيٌّ على خمس مسائل، يُسْأل عنها عند كلٍّ منها بكلمةٍ مفردة، وتلك الكلمات: ما، وهل، ولِمَ، وكيف، ومَن.»، وقد عُدَّت هذه القضية المنهجية «إحدى المساهمات العلمية الهامّة، التي أضافها ابن ميثم للبحث الكلامي الإسلامي»[171].

لم يسق البحرانيّ تلك الأسئلة دون وعيٍ بها، بل وقف ليبين مقصوده منها، وأثرها في بناء منهج البحث في قضيتي النبوة والإمامة، فأوّل تلك الأسئلة « قولنا: ما النبي؟ والبحث فيها عن مفهوم هذه الكلمة في الاصطلاح العلمي.

الثانية قولنا: هل النبي؟ أي هل يجب وجوده في الحكمة أم لا؟

(170) الشيخ ميثم البحراني: قواعد المرام ص 73.

(171) الستري، محمد علي: مكونات البناء المعرفي عند الشيخ ميثم البحراني، بحث مقدم لمؤتمر (الشيخ ميثم البحراني)، البحرين، 2005م. وانظر: الشيخ ميثم البحراني: قواعد المرام، ص 121.

الثالثة قولنا: لِمَ يجب وجود النبي؟ ويُبْحَث فيها عن العلّة الغائيّة لوجوده، ووجه الحكمة فيه.

الرابعة قولنا: كيف النبي؟ ويُبْحَث فيها عمّا ينبغي أن يكون عليه من الصفات، التي بها يتمّ النبوّة.

الخامسة قولنا: من النبي؟ ويُبْحَث فيها عن تعيينه»[172].

ولم يفت الشيخ ميثمًا البحرانيَّ الوقوفُ على ما وقف عليه علماء الكلام من مسائل وقضايا، بل خاض في تلك المسائل، مناقشًا مرة، ومبديا رأيه مرّة أخرى، كما فعل في قضية إعجاز القرآن، التي أفرد لها مبحثًا، ذكر فيه اختلاف المتكلمين في سبب إعجاز القرآن، فبيّن رأي أكثر المعتزلة، الذين يعزون الإعجاز إلى فصاحة القرآن البالغة، كما ركّز على رأي الجويني، الذي أرجع السبب إلى الفصاحة والأسلوب معًا، ولم ينسَ رأي المرتضى، القائل بصرفِ اللهِ تعالى العربَ عن معرضة القرآن، وبيّن الوجوه التي تكون عليها الصرفة، ثمّ أعقب ذلك كله برأيه، القائم على التوفيق بين الآراء الثلاثة المتقدّمة؛ فـ «الحقّ أنّ وجه الإعجاز هو مجموع الأمور الثلاثة، وهي الفصاحة البالغة، والأسلوب، والاشتمال على العلوم الشريفة»[173].

ولم يفته كذلك عقدُ مقارنةٍ بين القرآن، وما ورد عن العرب من بليغ الكلام، شعرًا كان، أم نثرًا، فقال: « وأمّا كلام العرب، فيوجد في بعضه الفصاحة البالغة، وأمّا الأسلوب فنادرٌ، وممكنٌ عند التكلّف، وقلّما يمكن اجتماعهما؛ لأنّ تكلّف الأسلوب يُذْهِبُ بالفصاحة... والحاصل أنّ كلامهم قد يوجد فيه ما يناسب بعض القرآن في الفصاحة، وهو في مناسبته له في الأسلوب أبعد، وأمّا في العلوم والمقاصد، التي اشتمل عليها فأشدّ بُعْدًا»[174].

---

(172) الشيخ ميثم البحراني: قواعد المرام، ص 121 - 122.

(173) المصدر نفسه، ص 132 - 133.

(174) المصدر نفسه، ص 133.

والحـقّ أنّ كلام الشـيخ ميثـم في هـذه القضيـة محتـاجٌ إلى معرفـة مقصـوده مـن مصطلحـي (الفصاحـة) و(الأسـلوب)؛ كي ينقشـع الغمـوض الـذي يلـف عبارتـه المتقدّمـة، فأمـا الفصاحـة فقـد عرّفهـا هـو نفسـه في كتابـه (أصـول البلاغـة)، فقـال إنهـا « خلـوص الـكلام مـن التعقيـد الموجـب لقـرب فهمـه، ولـذاذة اسـتماعه، وأصلـه مـن الفصيـح، وهـو اللـبن إذا أُخِـذَت رغوتـه، وذهـب لبـاؤه»[175]، وأمّـا مصطلـح (الأسـلوب) فلـم أجـد لـه بيانًـا عنـد الشـيخ، فـلا يمكن الجـزم بالمقصـود مـن قولـه إنّ كلام العـرب لا يناسـب القـرآن في الأسـلوب، وقـد فـسّر العلامـة الحـلي (726هـ) في كتابـه (كشـف المـراد في شرح تجريـد الاعتقـاد) مصطلـح الأسـلوب بالفـنّ والـضرب[176]، وهـو تفسـير فيـه مـن الخفـاء مـا فيـه.

وزبـدة المقـال أن آراء الشـيخ ميثـم الكلاميـة، وأنظـاره الفلسـفية بحاجـة إلى من يتتبعهـا مـن الباحثـين، فهـي مـا تـزال ميدانًـا بكـرًا، ينتظـر مـن يفـضُّ ختمـه، فيسـتقرئ مـا بثـه البحـراني في (شرح نهـج البلاغـة) و(قواعدالمـرام) وغيرهـما من آراء، كرأيـه في المعـاد الجسـماني، ورأيـه في الـروح، وعلاقتهـا بالبـدن، وغـير ذلـك، ولعـل هـذا العمـل -إن هـو أنجـز- يـبرز مكانـة الشـيخ ميثـم، التـي اسـتحق بهـا وصـف الخاجـة الطـوسي إيـاه بالمتبحـر في علـم الـكلام.

لم ينتـهِ الاهتـمام بعلـم الـكلام بمـوت الشـيخ ميثـم البحـراني (699هـ/ 1299م)، بـل واصـل العلـماء البحرانيّـون إسـهاماتهم في هـذا العلـم؛ فقـد وصـل إلينـا مـن مصنّفاتهـم رسـالة للشـيخ أحمـد بـن عبـد اللـه المتـوّج (820هـ/ 1917م)، وسـمها بـ(كفايـة الطالبـين)، وهـي رسـالة موجـزة، تنـاول في قسـمٍ منهـا مباحـث علـم الـكلام بشـكلٍ موجـز، لا جديـد فيـه، وليـس فيـه خـروجٌ عـمّا قـرره علـماء الـكلام الشـيعة، فـكان يكتفـي بإيـراد القضيـة، متبِعًـا إيّاهـا بعلّتهـا، وذلـك نحـو

---

(175) البحـراني، الشـيخ ميثـم بـن عـلي: أصـول البلاغـة، تحقيـق عبـد القـادر حسـين، مكتبـة العزيـزي، قـم المقدسـة، ط1، 1410هــ ص 11 - 12.

(176) الحـلي، الحسـن بـن يوسـف: كشـف المـراد في شرح تجريـد الاعتقـاد، مؤسسـة الأعلمـي للمطبوعـات، بـيروت، د.ت، ص 335.

قوله في القاعدة الأولى، التي جعلها في الواجبات العقلية: « يجب على المكلّف أن يعلم أنّ العالَم حادثٌ؛ لعدم انفكاكه عن الحركة والسكون الحادثين، بدليل فناء أحدهما عند طريان الآخر، وأن يعلم أنّ له محدِثًا؛ لقضاء الضرورة باحتياج الصنعة إلى صانع، ومحدِثُه هو الله تعالى، وأن يعلم أنّ ذلك الصانع موجود؛ لأنّ تأثير المعدوم في الموجود ظاهر الاستحالة»(177).

ووصلت إلينا رسالة في المعارف الإلهية، للسيد ماجد الجدحفصي (1028هـ/ 1618م)، وقد وصفها مؤلفها بأنها « موشّحة بالأدلة العقلية... مهذّبة بتحقيق يتغلغل فيه الأفهام، وتدقيقٍ تتضاءل دونه الأوهام، حاوية اعتقاداتٍ مَنْ عرفها فازَ ونجا، ومن جهلها زلّ وغوى»(178).

وقد عرض الجدحفصيّ في رسالته تلك كثيراً من مسائل علم الكلام، لكنّه لم يستقل برأي، ولم يفترع مسألةً جديدة، ولم يبتدع منهجًا، بل كان سائرًا في فلك من تقدم من علماء الكلام، ولعلّ ما يحسب إليه في هذه الرسالة لا يعدو أن يكون تلخيص ما قاله الأولون، وتقديمه بشكل موجز.

كما حفظت كتب التراجم بعضًا من مصنّفات البحرانيين الكلامية، فذكرت للشيخ عبد الله بن حسن المقابي، المولود سنة 1087هـ/ 1676م رسالةً في علم الكلام(179)، وذكرت للشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ/ 1709م) أكثر من كتاب في علم الكلام، منها: إعلام الأنام بعلم الكلام(180)،

(177) المتوج، الشيخ أحمد بن عبد الله: كفاية الطالبين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 2.

(178) الجدحفصي، السيد ماجد: رسالة في المعارف الإلهية، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخةٍ منه، الورقة 1.

(179) سالم النويدري: أعلام الثقافة، ج2 ص 119.

(180) الطهراني، أغا بزرك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج2، ص 262.

وذريعـة المؤمنـين إلى أصـول الديـن[181]، ورسـالة في مسـألة رؤيـة اللـه[182]، وغيرهـا، وقـد وضـع الشـيخ عبـد اللـه بـن عـلي البـلادي (1148هـ/ 1735م) رسـالتين في علـم الـكلام[183]، وكذلـك كتـب الشـيخ محمـد بـن محسـن العصفـور (1155هـ/ 1742م) رسـالة في علـم الـكلام[184]، وكتـب الشـيخ محمـد بـن عبـد اللـه البـلادي (1201هـ/ 1766م) رسـالة في معنـى فنـاء الأرواح[185]، ووضـع الشـيخ عبـد عـلي بـن الشـيخ حسـين العصفـور (1208هـ/ 1793م) حاشـية عـلى تجريـد الاعتقـاد[186]، إلى غـير ذلـك مـن المصنّفـات والرسـائل الكلاميـة، التـي تغـصّ بهـا بطـون كتـب التراجـم.

وإذا كان مـا تقـدّم يـدلّ عـلى اعتنـاء البحرانيـين بعلـم الـكلام، فإنـه لا يـدلّ عـلى رضاهـم جميعًـا بـه؛ ذلـك بـأنّ (علـم الـكلام) كان منـذ انطلاقتـه محـلَّ خـلافٍ بـين علـماء المسـلمين، فمنهـم مـن اشـتغل بـه، ومنهـم مـن ردّه، وحكـم بأنـه بدعـة؛ إذ « عـارض بعـض علـماء المسـلمين علـم الـكلام بشـكلٍ أسـاسي، أي بمعنـى البحـث العقـلي في المسـائل الاعتقاديـة، واعتـبروا هـذا البحـث بدعـة وحرامًـا... ويعتـبر الإمـام أحمـد بـن حنبـل (241هـ/ 855م) رمـزًا هامًّـا لهـم، حيـث عـارض الحنابلـةُ أتباعُـهُ علـمَ الـكلام بصـورة عامـة»[187].

ولم يكـن حـظ علـم الـكلام في البحريـن مختلفًـا عـن حظـه في غيرهـا، فقـد وجدنـا مـن علـماء البحريـن مـن يعيـب هـذا العلـم، ويطعـن عـلى أصحابـه

(181) الطهراني، أغا بزرك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج10، ص 32.

(182) أشـار الماحـوزي إلى هـذه الرسـالة في كتابـه: معـراج أهـل الكـمال، تحقيـق السـيد مهـدي الرجـائي، ص 204.

(183) سالم النويدري: أعلام الثقافة، ج2 ص 131.

(184) المصدر نفسه، ج2 ص 230.

(185) المصدر نفسه، ج2 ص 519.

(186) المصدر نفسه، ج2 ص 408.

(187) الحسـيني، سـهيل: الخواجـة نصـير الديـن الطـوسي، معهـد المعـارف الحكميـة للدراسـات الدينيـة والفلسـفية، بـيروت، ط1، 2005م، ص 191.

والمستمسكين بـه، لكـنّ مـا يميّـز الرافضـين علـم الـكلام مـن علـماء البحريـن أنهـم لا يرفضونـه بالمطلـق، كـما فعـل الحنابلـة، وإنّمـا يرفضونـه، ولا يرتضـون نتائجـه إذا لم يكـن لهـا مـا يعضدهـا مـن القـرآن، أو مـن أخبـارٍ ونصـوصٍ مرويـة عـن أهـل بيـت العصمـة، عليهـم السـلام.

ويتبـوّأ الشـيخ عبـد اللـه السـماهيجي (1135هـ/ 1722م) موقـع المقدّمـة في هـذا التيّـار؛ فقـد أفـاض في الـرد عـلى المتكلّمـين في جـواب المسـألة الثانيـة مـن كتابـه (منيـة الممارسـين)، إذ ناقـش عـددًا مـن المسـائل، منهـا معرفـة العبـاد للـه: أفطريـةٌ ضروريـةٌ هـي، أم كسـبية نظريـة؟ وذهـب إلى القـول الأول، فقـال: «والـذي أعتقـده هـو مـا عليـه أكـثر المحدّثـين مـن أنّ المعرفـة فطريـة، لا تحتاج إلى طلـبٍ لمـن وهبـه اللـه العقـل»[188]. وبـيِّن أنّ هـذا القـول خـلاف مـا عليـه الشيخ ميثم البحراني، وأكثر المتكلمين، كما تقدّم.

ثـمّ ناقـش السـماهيجيُّ المـراد مـن (المعرفـة الضروريـة)، فذهـب إلى « أنّ المـراد بالمعرفـة الضروريـة ليـس إلا المعرفـة الإجماليـة، وأنّ التفصيليـة كسـائر الصفـات الثبوتيـة، ليـس إلا كسـبية، لكـن لا بـدّ مـن أخذهـا مـن طريـق الكتاب والسـنة، لا بالعقـول التـي لم توصـل إلى معقـول، ولا مـن قواعـد الحكـماء والمتكلمـين، التـي لا توصـل إلى حـقّ اليقـين»[189].

والحـقّ أنّ هـذه المسـألة قـد ناقشـها الشـيخ ميثـم البحـراني، فأبطـل قـول القائلـين بعـدم وجـوب المعرفـة، وكفايـة التقليـد، أو الظـن الغالـب، معتمـدًا عـلى أنّ « الاعتقـاد الحاصـل بالتقليـد غـير كافٍ في دفـع خـوف الـضرر المظنـون في تـرك المعرفـة؛ لأنّ المقلِّـد لا يأمـن خطـأ مـن قلّـده، ويسـتوي عنـده الصـادق والـكاذب، ومتـى ميّـز بينهـما لم يكـن مقلّـدًا. وأمّـا الظـنّ فممكـن الـزوال، وفي زوالـه خطـرٌ عظيـم، فـلا يندفـع بـه خـوف الـضرر المظنـون في تـرك معرفـة

(188) السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 21.

(189) المصدر نفسه، الورقة 27.

الله، ولا يكفيان أيضًا في صحة شكره؛ لجواز أن يأتي المكلَّف بالشكر على الوجه غير اللائق، فيقع في الضرر، كشكر المجسّمة ونحوهم»[190].

كما أنّ الشيخ ميثمًا قد حصر طريق المعرفة في النظر والاستدلال لا غير، وردّ على من يرى في قول المعصوم طريقًا إليها، فقال: «فأمّا قول المعصوم فلا يمكن أن يستفاد معرفة الله تعالى منه؛ لتوقّف العلم بكونه حجة على المعرفة، فلو استفيدت المعرفة من قوله لزم الدور»[191]، وذلك إشكال لم يتطرّق إليه السماهيجي، ولم يدفعه.

وقد واصل السماهيجيّ هجومه على علم الكلام، والمتخصصين فيه، فقال في موضع آخر: « وقد علمتَ أنّ القرآن، والسنة ناطقان بأنه سبحانه خالق كلّ شيء، ليس له في الخلق شريك، مع مطابقة الدليل العقلي لهما، فلا عبرة بشُبَهِ الحكماء، ومشككي المتكلمين، الذين سلكوا مسلك التخمين، ومزجوا الغثّ بالسمين، فإيّاك والركون إلى قواعدهم الضعيفة، وشبههم السخيفة»[192].

وخصَّ بعض آراء نصير الدين الطوسي بهجومٍ حادٍّ، معلّلًا وقوع الطوسي في الخطأ بتعمّقه في الفلسفة وعلم الكلام، يقول السماهيجيّ: « والعجب من المحقق الطوسي - رحمه الله - في تجريده كيف ذهب إلى هذا القول الباطل، واختار هذا المذهب العاطل، مع وفور علمه الزاخر، وشدّة عقله الباهر، والسبب فيه تعمّقه في علوم الفلاسفة والحكماء، وحسن ظنه بأقاويل الأوائل من المتكلّمين والعلماء، والمعصوم من عصمه الله تعالى، ونحن قد كتبنا في رسالة اللذة أخبارًا في ذمّ الكلام»[193].

---

(190) قواعد المرام، ص 29.

(191) المصدر نفسه، ص 30.

(192) المصدر نفسه، الورقة 37.

(193) السماهيجي: منية الممارسين، الورقة 37.

وبعد أن أورد عددًا من الأخبار، التي استدلّ بها على المنع من الكلام في الله وصفاته، بما لم يرد فيه نصٌّ من القرآن، قال: « وفيه ما لا يخفى من الطعن في علم الكلام وأهله، والنقض على فرعه وأصله، ما لم يوافق محكمات القرآن، وسنة النبيّ عليه السلام، وقد نقلنا عن جملةٍ من العلماء في رسالتنا العلوية، جملةً مقنعةً من الكلام في الطعن على علم الكلام، والمتمسكين به من علماء الإسلام»[194].

إنّ التعريض بشخص الطوسي، هو عينه ما تعرّض إليه الشيخ ياسين البلادي (بعد 1147هـ/ 1734م)، صاحب المسائل التي لأجلها ألّف السماهيجيٌّ (منية الممارسين)؛ فقد سأل الشيخُ ياسينُ السماهيجيَّ: هل يصدر عن الواحد أكثر من واحد أو لا؟ فكان جواب السماهيجي توبيخًا للسائل، فإنّ «السؤال عن مثل هذه المسألة لا يليق لأحدٍ من عوامّ المسلمين، فضلا عن الطلبة والمتبحرين»[195]، لكنّ السماهيجي سرعان ما حاول الاعتذار للسائل عن سؤاله، فإنّه «لمّا كان اشتغال مولانا بكتب الحكماء والمتكلمين، وملازمته لفنون الفلاسفة واليونانيين، وحُسْنِ ظنّه بأقوال المتحذلقين، وسفاسط المشككين، وغفلته عمّا ورد من الأخبار، عن الأئمة الأطهار في ذمّ الكلام، وكذا طعن علماء الإسلام فيه من الخاصّ والعام، فيما لم يرد فيه نصٌّ عن سادات الأنام، لا جَرَمَ أنه وقع فيما وقع، وظنّ أنه أحسنَ فيما صنع»[196].

## أدلة المنع عند السماهيجي ومناقشتها:

أشار السماهيجي في (منية الممارسين) إلى تأليفه رسالة مستقلة، في الرد على المتكلّمين، وسمها برسالة اللذة، كما أشار إلى رسالة ثانيةٍ، أسماها: (الرسالة العلوية)، وهي جواب عن مسائل سأله إيّاها الشيخ علي بن

(194) السماهيجي: منية الممارسين الورقة 41.

(195) المصدر نفسه، الورقة 24.

(196) المصدر نفسه، والورقة نفسها.

الشيخ سليمان بن علي بن أبي ظبية الشاخوري - للرد على المتكلمين، وقد ذكرها صاحب الذريعة، فقال إنّها جواب عن ثلاث مسائل كلامية، أولها في معنى حديث (إنّ الله أجلّ وأكرم من أن يُعرَف بخلقه)، والثانية في معنى نسبة الرؤية إلى الرب في القيامة، والثالثة في كفاية اليقين بأصول الدين، ولو لم يحصل عن البراهين العقلية.

غير أننا لم نقف على أيٍّ من الرسالتين، فلا نعلم الحجج العقلية التي استند إليها السماهيجي في رفض علم الكلام، وإن أشار إلى أنه ذكر تلك الحجج في المسألة الثالثة من المسائل العلوية، التي خصصها للرد على المتكلمين.

أمّا الأدلة النقلية، فقد ذكرها في منية الممارسين، ناقلا إيّاها من رسالة اللذة نفسها، يقول: «ونحن قد كتبنا في رسالة اللذة أخبارًا في ذمّ الكلام، يحسن إيراده هاهنا، وبعض آخر من غيرها، وإن كانت الأخبار في ذلك كثيرة جدًّا»[197]. ثمّ نقل اثني عشر حديثًا عن أهل البيت، استظهر السماهيجي منها ذمّ علم الكلام، كقول الإمام الصادق، عليه السلام، فيما رواه الكليني في الكافي: ويلٌ لأهل الكلام إن تركوا ما أقول وذهبوا إلى ما يرون، وكقول الإمام أبي جعفر، عليه السلام، فيما رواه الكلينيّ كذلك: يا زياد، إيّاك والخصومات؛ فإنها تورث الشكّ، وتحبط العمل، وتُردي صاحبها، وعسى أن يتكلّم الرجل بالشيء لا يُغفر له. يا زياد، إنه كان فيما مضى قومٌ، تركوا علم ما وُكِّلوا به، وطلبوا علم ما كُفُوه، حتى انتهى بهم الكلام إلى الله عزّ وجلّ فتحيّروا، وإنْ كان الرجل ليدعى من بين يديه، فيجيب من خلفه، ويدعى من خلفه فيجيب من بين يديه.

كما نقل السماهيجي حديثًا آخر عن أبي جعفر، عليه السلام، مروي في الكافي، عن عبد الرحمن بن عتيك القصير، قال: سألتُ أبا جعفر، عليه

---

(197) السماهيجي: منية الممارسين الورقة 37.

السلام، عن شيءٍ من الصفة، فرفع يده إلى السماء، ثمّ قال: تعالى الجبّار، من تعاطى ما ثَمَّ هلك.

ولنا على صنيع السماهيجي واستنتاجاته ملاحظات، نوردها كالآتي:

أولا: يبدو أنّ السماهيجي كان يورد من الأحاديث والأخبار ما يتفق ورأيه في علم الكلام، ويضرب صفحًا عن غيرها من الأحاديث، التي يبدو من ظاهرها عدم المنع من الخوض في علم الكلام، كالذي نقله الطوسي في (اختيار معرفة الرجال) من خبر مؤمن الطاق، حين سُئل: ما الذي جرى بينك وبين زيد بن علي في محضر أبي عبد الله؟ قال: قال زيد بن علي: يا محمد بن علي، بلغني أنك تزعم أنّ في آل محمدٍ إمامًا مفترض الطاعة؟ قلت: نعم، وكان أبوك عليّ بن الحسين أحدهم، فقال: وكيف وقد كان يؤتى بلقمةٍ، وهي حارة فيبردها بيده، ثمّ يلقمنيها، أفترى أنه كان يشفق عليّ من حرّ اللقمة، ولا يشفق عليَّ من حرّ النار؟ قال: قلت له: كره أن يخبرك فتكفر، فلا يكون له فيك الشفاعة، لا ولله فيك المشيئة. فقال: أبو عبد الله، عليه السلام: أخذته من بين يديه، ومن خلفه، فما تركتَ له مخرجًا.

وفي هذا الحديث دلالة على إباحة الكلام، بما لم يقله الإمام نفسه، فإنّما اجتهد مؤمن الطاق في الجواب، ثمّ أقرّه الإمام غير منكرٍ شيئًا ممّا سمع.

وقد روى الطوسي أيضًا، عن أبي خالد الكابلي، قال: رأيتُ أبا جعفر صاحب الطاق، وهو قاعدٌ في الروضة، قد قطع أهل المدينة أزراره، وهو دائبٌ يجيبهم ويسألونه. فدنوتُ منه، فقلت: إنّ أبا عبد الله نهانا عن الكلام. فقال: أمرك أن تقول لي؟ فقلت: لا، ولكنه أمرني ألا أكلّم أحدا. قال: فاذهب فأطعه فيما أمرك. فدخلت على أبي عبد الله، عليه السلام، فأخبرته بقصة صاحب الطاق، وما قلتُ له، وقوله لي: اذهب وأطعه فيما

أمرك، فتبسّم أبو عبد الله، عليه السلام، وقال: يا أبا خالد، إنّ صاحب الطاق يكلّم الناس، فيطير وينقض، وأنت إن قصّوكَ لن تطير[198].

وواضحٌ من هذا الحديث أنّ المنع من الكلام لم يكن منعًا من الكلام ذاته، وإنّما يُمنَعُ من الخوض في الكلام من يُخافُ عليه الزلل والانحراف، ومن لا تحضره الحجّة فينكسر أمام خصمه، فيظنّ ظانٌّ ألا حجّة لمذهب الحق، وهذا ما فهمناه من قول الإمام، عليه السلام: إنْ قصوك لن تطير، أمّا المتمكنون من الحجة والبرهان، كمؤمن الطاق فلا يسري عليهم ذلك المنع، وعلى هذا تكون حجّة السماهيجي في منع علم الكلام والإزراء به غير ناهضة، والله أعلم.

ثانيًا: حشد السماهيجي اثني عشر حديثًا، زعم أنها أدلّةٌ تمنع الخوض في علم الكلام، من دون تمييز بين الصحيح والضعيف فيها، وهو أمرٌ كنّا نتوقع من السماهيجي عدم تركه؛ فإنّ له باعًا في علم الحديث، وقد تصدّى لجمع الأحاديث في موسوعةٍ حديثية ضخمة، عنونها بـ(جواهر البحرين)، وله منظومة طويلة في رجال الحديث، ومع أولئك كلّه، اعتمد على المرسل، والضعيف، والمجهول، فالحديث الأول، الذي نقله السماهيجي من الكافي حديثٌ مرسل، كما قال المجلسي في مرآة العقول[199]، أمّا الخبران المنقولان عن الإمام أبي جعفر، فقد قال المجلسي عن أولهما: مجهولٌ كالصحيح[200]، وعن الثاني: ضعيف، فكيف يصحّ الاعتداد بمثل هذه الأحاديث، ولا يقين بنسبتها إلى المعصومين، عليهم السلام؟

ثالثًا: ناقش المجلسيّ في (مرآة العقول) التعارض في أخبار هذا الباب، أعني ترك المجادلة والمخاصمة والاحتجاج في مسائل الدين، وحاول الجمع بين

---

(198) اختيار معرفة الرجال، 2 ص 424.

(199) المجلسي: مرآة العقول 2 ص 268.

(200) المصدر نفسه 1 ص 323.

تلك الأخبار المتعارضة بعدة وجوه، منها:

(1) حمل أخبار النهي على التقية، و الاتقاء على الشيعة؛ فإنهم لحرصهم على هداية الخلق، و دخولهم في هذا الأمر، كانوا يلقون أنفسهم في المهالك، ويحتجون على المخالفين بما يعود به الضرر العظيم عليهم، وعلى أئمتهم، عليهم السلام.

(2) أن يكون الأمر بالمجادلة والمخاصمة عند عدم ظهور الحق، واشتباه الأمر على الناس، ويكون النهي عن المجادلة والمخاصمة، أو تجويز تركها، عند وضوح الحق، وظهور الأمر.

(3) أن تُحمل أخبار الأمر بالمخاصمة على ما إذا كان لظهور الحق، وهداية الخلق، و أخبار النهي على ما إذا كان للمراء، والمخاصمة، و إظهار الفضل والكمال، والتعنت والغلبة، وإن كان بالباطل، و هذا من أخس الصفات الذميمة، وأرذلها.

(4) يمكن حمل بعض أخبار النهي على المسائل التي نهي عن الخوض فيها، كمسألة القدر، و كنه صفات الباري تعالى، وأشباه ذلك.

(5) أن يكون النهي محمولا على مجادلة من يعلم أنه لا يؤول إلى الحق؛ لشدة رسوخه في باطله.

(6) أن يكون بعضها محمولا على من لا يقدر على إلقاء الحجج، ودفع الشبه، فتكون مخاصمته سببًا لقوة حجة الخصم، ورسوخه في ضلالته، و يدل عليه ما رواه الكشي، عن عبد الأعلى، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنّ الناس يعيبون علي بالكلام، وأنا أكلم الناس؟ فقال: أما مثلك من يقع، ثم يطير فنعم، وأما من يقع ثم لا يطير فلا، وعن الطيار، قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بلغني أنك كرهت مناظرة الناس؟ فقال: أما كلام مثلك فلا يكره، من إذا طار يحسن أن يقع، وإن وقع يحسن أن يطير، فمن كان هكذا لا نكرهه.

فإذا أمكن الأخذ بأحد هذه التخريجات، لا يكون للمنع الذي حاول السماهيجي استظهاره من هذه الروايات وجهٌ، وإنه من الغريب حقًّا ألا يقف السماهيجيّ على تلك التخريجات، فلا يناقشها مناقشةً تدحضها، وتؤيّد موقفه الرافض لعلم الكلام.

**خامسًا: الحركة اللغوية في المدرسة البحرانية**

لم تشذّ المدرسة البحرانية عن مثيلاتها من المدارس الدينية في الحواضر العلمية الكبرى، كالقاهرة، والقيروان، والنجف، وأضرابها، فقد أولت علوم اللغة، نحوًا، وصرفًا، وبلاغة، وغيرها، اهتمامًا كبيرًا، وقد انعكس هذا الاهتمام على إنتاج المدرسة البحرانية، فكان حضور المباحث اللغوية فيها واضحًا، إذ ألفوا الكتب والأراجيز النحوية، ووضعوا الشروح والحواشي على أمهات الكتب النحوية المعروفة، كما نجد كثيرًا من الاستدلالات الفقهية التي عرض إليها فقهاء البحرين، قائمة على المباحث اللغوية والنحوية؛ ممّا يشير إلى مركزية تلك العلوم عند أولئك الفقهاء.

غير أنّ الباحث في سيرورة المدرسة الدينية في البحرين، سيفجؤه عدم الإشارة إلى الإنتاج اللغوي البحراني؛ إذ لم تشر كتب التراجم إلى كتاب لغوي لعلماء البحرين إلا نهاية القرن الثامن، حين ذكرت «إسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحراني، صاحب (الأسرار الضافية في شرح الكافية)، فرغ منه في جمادى الثانية سنة 795هـ/ 1392م»[201]، وتأتي الإشارة الثانية بعد قرنين من الزمان تقريبًا، حين تشير كتب التراجم إلى الشيخ يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني (بعد 967هـ/ 1559م)، الذي صنّف كتابه المشهور (بهجة الخاطر ونزهة الناظر) في الفروق اللغوية، بل إننا لم نعثر على من نُوِّه باتصاله بالعلوم اللغوية في ترجمته قبل «الشيخ الفقيه العالم المتكلم،

---

(201) الطهراني، أغا بزرك: الحقائق الراهنة في المائة الثامنة، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان، قم المقدسة، إيران، د.ت، ص 17.

الأديب اللغوي، ناصر الدين راشد بن إبراهيم بن إسحاق»[202] المتوفى سنة 605هـ/ 1208م، فقد «كان هذا الشيخ فقيهًا أديبًا متكلِّمًا لغويًا ديِّنًا»[203]، وبعد قرنين، كذلك، نجد هذا الوصف يُلصَق بالشيخ أحمد بن عبد الله المتوَّج (820هـ/ 1417م)، فقد جاء في (رياض العلماء) أنّ ابن المتوج «كان عالمًا بالعلوم العربية والعلوم الأدبية»[204].

وإذا نحن تأمّلنا هذه القضية، فسنجد أنفسنا أمام احتمالين، يمكن أن يفسِّرا عدم بروز الإنتاج اللغوي في المدرسة البحرانية:

أما أولهما فأن يكون الدرس اللغوي غير معتنى به في المدرسة البحرانية، أو يكون من العلوم المهملة، التي لا تحظى باهتمام العلماء، غير أنّ الواقع لا يُسْعِدُ على تأييد هذا الاحتمال؛ ذلك بأنّ القوم قد نصّوا على مركزية العلوم اللغوية في تكوين الفقيه الجامع للشرائط، فهو « من استكمل نحوًا من خمسة عشر علمًا، وهي: علم الكلام، والنحو، والصرف، واللغة، وعلم المعاني وتابعه، وأصول الفقه، وشرائط الحدّ والبرهان...إلخ»[205]، وقد انعكس كل أولئك على ما صنّفوا في فنون المعرفة الشرعية، كما كشفت مناظراتهم التي وصل إلينا بعض أطرافها أنّهم كانوا على معرفة تامّة، وتضلّع بالعلوم اللغوية، سيّما النحو والبلاغة، ويكفي للتدليل على ذلك الوقوف على الجهد اللغوي الكبير الذي قدّمه الشيخ ميثم البحراني (699هـ/ 1299م) في كتابيه: شرح نهج البلاغة، وتجريد البلاغة، فقد ناقش في شرح النهج كثيراً من المسائل النحوية والبلاغية مناقشة تدل على رسوخ قدمٍ في هذه العلوم، وما كان ذلك ليتأتّى له لولا الاهتمام بالدرس اللغوي

---

(202) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، 64، والسماهيجي: منية الممارسين، الورقة 489.

(203) البلادي: أنوار البدرين، ص 56.

(204) الأفندي: رياض العلماء، ج1، ص 43، والنويدري: أعلام الثقافة 1 ص 350.

(205) المتوج، الشيخ أحمد بن عبد الله: كفاية الطالبين في أحوال الدين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه، الورقة 49.

في تلك المدرسة، ومن هنا رأى بعض الباحثين أنّ أول ما يتبادر إلى الأذهان في شخصية الشيخ ميثم هو أنه لغوي؛ ذلك بأنّا إذا « أردنا أن نقيّم (كذا) الشيخ ميثم من خلال مؤلفاته التي وصلتنا، ربّما يمكننا القول بأنّ اهتمامات الشيخ ميثم كانت مقصورة على علوم اللغة، والعلوم العقلية»[206].

ونسوق - هنا - من شرح النهج أمثلة؛ لتكون دليلا على عمق التناول اللغوي في المدرسة البحرانية، فقد تناول في مقدمة الشرح مباحث عدّة، بدأها بمباحث الألفاظ، وقد رتّبها على قسمين: الأول في دلالة الألفاظ وأقسامها وأحكامها، والثاني في دلالة اللفظ على المعنى، وكان من أبحاث القسم الأول ما سمّاه (حقيقة الاشتقاق) الذي بدأ بتعريفه قائلا: «الاشتقاق أخذ أحد اللفظين من الآخر؛ لمشاركة بينهما في الاشتمال على المعنى، والحروف الأصلية. وأركان الاشتقاق أربعة:

الأول اسم موضوع لمعنى، والثاني: مسمّى آخر له نسبة إلى ذلك المعنى، والثالث: مشاركة بين الاسمين في الحروف الأصلية، والرابع: تغيير يلحق الاسم الثاني، إما في حروف فقط، أو في حركة فقط، أو فيهما معًا. وكل واحد من هذه الأقسام فإما بالزيادة وحدها، أو بالنقصان وحده، أو بهما»[207].

وقد عرض لفائدة (إلا وإنّما) في موضع آخر من المقدمة، فقال: «إنّ (ما وإلا) إذا دخلت على الجملة كان المقصود بالحصر فيه هو ما يلي (إلا) سواء كان مرفوعًا، كقولك: ما ضرب زيدًا إلا عمرو، أو منصوبًا كقولك: ما ضرب زيدٌ إلا عمرًا، وهكذا إن كان المنصوب حالا، أو ظرفًا.

---

(206) فاضل الزاكي، العالم الرباني الشيخ ميثم البحراني، دار العصمة، البحرين، ط1، 2008، ص 62. وفي هذا القول نظر؛ إذ لو كان كذلك، لم يتتلمذ عليه كبار علماء العراق في الفقه، وعلى رأسهم الخواجة نصير الدين الطوسي.

(207) الشيخ ميثم البحراني: شرح نهج البلاغة 1 ص 30.

فإن تأخر مثلا الفاعل والمفعول معًا عن (إلا) فالمقصود هو ما يليها أيضا، كقولك: ما ضرب إلا زيدٌ عمرًا، وكذلك لو قدّمت المفعول على الفاعل فهو المقصود، وهكذا حكم المفعولين، كقولك: لم أكسُ إلا زيدًا جبّةً، فالذي يلي (إلا) هو المقصود بالتخصيص. وهكذا المبتدأ والخبر أيّهما أخّرته عن إلا فهو المراد بالتخصيص، كقولك: ما زيدٌ إلا قائمٌ، فالمراد تخصيص هيئة القيام، دون سائر الأحوال، أو: ما القائم إلا زيد، فهو تخصيص لزيد دون غيره»[208].

وإنّما أطلنا في التمثيل لتُعْلَم مركزية البحث اللغوي في المدرسة البحرانية، واهتمام البحرانيين به، وبهذا يندفع الاحتمال الأول.

وأما ثاني الاحتمالين فأن يكون علماء البحرين وفقهاؤها قد أخذوا اللغة، وبرعوا فيها، لكنّهم لم يؤلفوا فيها شيئًا مستقلا؛ لانصرافهم إلى الفقه وعلومه، وغيرها من العلوم الشرعية، التي تعدّ الهدف الأكبر في المدارس الدينية، في حين انشغل باللغة جماعة من غير الفقهاء، وصبّوا جلّ اهتمامهم عليها، وقد تكون لهم مصنفاتهم اللغوية، وإنّما لم يُذْكَروا في كتب التراجم؛ لأنهم لم يكونوا من رجال الإجازات، ممّا يعني إهمال ذكرهم، وعدم تتبّع ما كتبوا في اللغة.

وللتدليل على هذا الاحتمال، نقول: إنٍّ أخذ البحرانيين اللغة، وتلقيهم علومها من البيّنات التي لا تحتاج إلى دليل؛ ذلك بأنّ من شأن الطلاب في المدارس الدينية دراسة النحو والصرف مذ أيام الصبا، فهي أول ما يجب عليهم إتمامه، وقد ذكر الشيخ يوسف العصفور (1186هـ/ 1772م) ذلك حين قال: «ثمّ بعد ذلك لازمت الدرس عند الوالد - قدس سره - إلا أنّه لم يكن لي يومئذٍ رغبة تامة؛ لغلبة جهالة الصِّبا، وقرأتُ على الوالد كتاب قطر الندى، وأكثر ابن الناظم، وأكثر النظّام في التصريف»[209].

---

(208) شرح النهج 1 ص 86.

(209) العصفور: لؤلؤة البحرين ص 422.

فأنت ترى أنّ هذا (الصبي) قد خضع لدراسة كتابين في النحو، وآخر في الصرف، في وقتٍ لم تكن الرغبة في الدرس قد تولّدت بعدُ في نفسه؛ فما بالك بما سيكون عليه الحال حين تأخذه الرغبة في العلم، فينصرف إليه انصرافًا تامًّا؟

ولا يقتصر الأمر على دراسة النحو حسبُ، بل إن المنتسبين إلى تلك المدارس يجهدون أنفسهم في دراسة الكتب اللغوية والنحوية المعروفة، وقد أفدنا ذلك من ذكرهم إيّاها في أثناء إجازاتهم، ويكفي أن نذكر الكتب اللغوية التي يرويها الشيخ عبد الله السماهيجي بسندٍ يتصل بمؤلفيها، فهو يروي كتاب الصحاح للجوهري، وكتاب إصلاح المنطق لابن السكيت، كما يروي كتاب الجمهرة وباقي مصنفات ابن دريد، وكتاب الغريبين للهروي، ومجمل اللغة لابن فارس، والقاموس المحيط للفيروزآبادي، والفصيح لثعلب، وديوان الحماسة لأبي تمام.

ومن كتب النحو والتصريف والعروض، يذكر السماهيجي أنه يروي ألفية ابن مالك، وكتب ابن الحاجب وجميع مصنفاته، ولمع ابن جني وعدة من مصنفاته، كما يروي كتب الجواليقي، وكتب الخطيب التبريزي، وكتب أبي علي الفارسي، وابن السراج، والزجّاج، والمبرد، والمازني، والجرمي، والأخفش، وسيبويه،والخليل بن أحمد، ثمّ ختم ذلك بقوله: «ولو حاولنا ذكر كلّ طريق إلى كل من بلغنا من المصنفين، والمؤلفين لطال الخطب»[210].

ولمركزية العلوم اللغوية، ودورها في تكوين طالب العلم، وجدنا البحرانيين يعدون عدم الاشتغال بتلك العلوم من المطاعن العلمية، التي لا يجدون بدًّا من الإشارة إليها، حين يجدون من لم يأخذ من علوم اللغة بنصيب، وهو ما رأيناه في ترجمة الشيخ أحمد بن محمد الأصبعي»، فقد نصّ

(210) السماهيجي: الإجازة الكبيرة، 84-89.

الشيخ سليمان الماحوزي في ترجمته إيّاه على «أنه كان قليل البضاعة في العلوم العربية والعقلية، وحُكي لي أنه لم يقرأ في النحو إلا شرح الملحة»[211].

وإذ قد علمنا اهتمام أولئك الأعلام بالدرس اللغوي، أمكننا معرفة السبب الذي حال دون وصفهم بما يتصل بعلوم اللغة، فهم إنّما يوصفون بأشهر ما برعوا فيه، واشتُهِروا به، فهذا الشيخ ميثم البحراني، المتقدم ذكره، ما وصفته كتب الرجال باللغوي، ولا بالمتصل بعلوم اللغة على الرغم من علوّ كعبه في اللغة، وغزارة البحوث اللغوية التي ساقها في أثناء شرحه نهج البلاغة، وقد اكتفت تلك الكتب بوصفه بـ «الفيلسوف المحقق، والحكيم المدقق، قدوة المتكلمين، وزبدة الفقهاء والمحدثين، العالم الرباني... إلخ»[212]، وهذا إنْ عنى فإنّما يعني أنّ كتب الرجال لم ترَ الشيخ ميثمًا قد تمحّض لعلم اللغة؛ لذا لم تذكره في عداد المشتغلين باللغة، وما قيل عن الشيخ ميثم ينطبق على من عاصره ومن سبقه من العلماء، كما ينطبق أيضًا على العلماء اللاحقين، إذ لم تطلق كتب التراجم صفة (اللغوي) أو (النحوي) على أكثر العلماء، ولم تشر إلى اشتغالهم بعلوم العربية، لا من قريب ولا من بعيد، على الرغم من تأليف أولئك في النحو، كما نجد في ترجمة الشيخ عبد الله السماهيجي، المتقدم ذكره، ذلك بأنّ له «رسالة في مسائل المضمرات في علم النحو، تسعين مسألة... والرسالة الموسومة بـ(الكافية) في النحو، إلا أنها لم تكمل»[213].

أمّا احتمالنا بأن يكون من علماء البحرين من تخصص في علوم اللغة، ولم يكن من الفقهاء، فله ما يؤيده من شواهد التاريخ، فقد ذكر الشيخ سليمان الماحوزي، (1121هـ/ 1709م)، في عداد أساتذته الشيخ حسنًا الخطّي، فقال مترجمًا إيّاه: «من جملة مشايخي في العلوم العربية الأديب،

---

(211) البلادي: أنوار البدرين، ص 108، نقلا عن الشيخ الماحوزي.

(212) العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 254.

(213) البلادي: أنوار البدرين، ص 151.

النحوي، الحَفَظَة، الفقيه الشيخ حسن بن محمد بن يحيى الخطّي، وكان أنحى من عاصرته، وأحفظهم للعلوم العربية وغيرها، حتّى أنه كان يحفظ أكثر شرح الجامي للكافية، وألفية جمال الدين بن مالك، ومنظومة الشيخ تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلّي في الفقه وغيرها، إلا أنّه كان كثير الهزل والمجون، ومن ثمّ كان ساقط الجاه، عادم الصيت. ومن لسانه ما سمعته منه في أيام استعمالي عليه، في التبجّح والإعجاب بإتقان النحو والعربية، قال: إنّ النحو قد مازج لحمي ودمي حتى أنّ بولي نحو. وله من هذا القبيل أشياء كثيرة»[214].

ولعلك تنبّهت إلى هذه العناية بالنحو، حتّى ظنّ الرجل أنه يبول نحوًا، ولسنا نظنّ أنّ هذه العناية بالنحو لم تنتج أثرًا علميًّا، لكنك لست واجدًا لهذا النحوي، أعني الشيخ حسنًا ذكرًا في تراجم الرجال؛ لعلّة خلقية ذكرها تلميذه هنا، وهي كثرة الهزل والمجون، ولعلةٍ أخرى ذكرناها قبلا، وهي أنه لم يكن من الفقهاء الذين تروى عنهم الإجازات، وتلك علّة أخذناها من قول الشيخ علي البلادي (1340هـ/ 1921م)، فإنّه بعد أن عدّد مصادر كتابه (أنوار البدرين) علّق بقوله: «وما ذكره هؤلاء الأعلام منهم (يعني من علماء البحرين) غيض من فيض، وقطرة من بحر؛ لأنّ أكثرهم إنّما تعرّضوا لمشايخ الإجازات، وغيرهم قليلا بالعرض، وأهملوا الأكثر؛ إمّا لعدم معرفتهم، أو لعدم الوقوف على تراجمهم، أو لعدم اندراجهم في مشيختهم وإجازاتهم، وكذلك مصنّفاتهم ذكروا منها بعضًا على جهة التمثيل، لا الحصر والتطويل»[215].

وجليٌّ أنّ الذين كتبوا الإجازات إنّما هم من الفقهاء، لذا كان اهتمامهم بالفقهاء، دون غيرهم، وهذا شأن أصحاب كلّ صَنْعَة، فهم إنما يهتمون بأمر من يشترك معهم في الصنعة، ويهملون الباقين، وقد تنبّه البلادي إلى

(214) الماحوزي: أزهار الرياض، المجلد الثاني، الورقة 140.

(215) البلادي: أنوار البدرين ص 52.

ذلك، فقال في آخر ترجمة السيد علوي بن السيد إسماعيل البحراني، وهو أحد شعراء البحرين (من معاصري صاحب السلافة، المتوفى سنة 1118هـ/ 1706م) معقّبًا على ما ذكره صاحب (سلافة العصر) وصاحب (تتمة الأمل) من ترجمة هذا الشاعر: «ولم يذكر السيدان، صاحب السلافة، وصاحب التتمة للأمل له ولا لغيره مصنفًا، كما هو الأكثر مع أكثر العلماء، وإنما الأهم عندهما ذكر أدب الرجل، وأشعاره المستجادة، وأقواله الحسنة، ولو كان هذان السيدان يذكران تلك المصنفات والرسائل، والمؤلفات حفظًا لها عن العدم، وإزالة لها عن شبهة عدم القدرة لكان أولى»[216].

ويُضاف إلى عدم وقوع اللغويين البحرانيين في طريق الإجازات عاملٌ خارجي آخر؛ فإنّ تقادم الزمان، وتتابع الحوادث على البحرين وأهلها، ضيّع تراث أولئكم العلماء، ولم يُبْقِ له أثرًا، وتلك حال يستوي فيها علماء البحرين أجمعون، إلا القليل الذين شذّوا عن هذه القاعدة، وقد وجدنا البلادي يشير إلى هذه العلّة في أكثر من موطن في كتابه، فإنّه اعتذر عن عدم تضمين تراجم الرجال بعض العلماء المتأخرين بقوله: «وكذلك المتأخرون عن أعصارهم، لم نقف على من تصدّى لذكرهم، ولا من تشرّف بنشر فخرهم؛ لتفرّقهم في الأمصار، وبعدهم عن الديار... والحال أنّا لم نعرف منهم إلا القليل؛ لاضمحلال الآثار، والبعد عن الديار، بما وقع فيها من الوقائع والأغيار، وفي أكثر الأعصار»[217].

ويقول في موطن آخر: «وكم وكم من علماء فضلاء أتقياء، نبلاء في بلادنا البحرين، لم تُذْكر أسماؤهم في البين؛ لاندراس الآثار، وتشتت أهلها في الأمصار، بما أصابها من الأغيار»[218].

(216) أنوار البدرين ص 86.

(217) المصدر نفسه ص 52.

(218) المصدر نفسه ص 102.

وما هـذه الأغيـار التـي يشـدّد البـلادي عـلى ذكرهـا إلا تلـك الحـوادث المريـرة التـي تعـرّض لهـا علـماء هـذه البـلاد، مـن تقتيـل، وتشريـد، وإفقـار، وتجويـع، وتحريـق لمكتباتهـم، التـي تحـوي مصنّفاتهـم، ومصنفـات غيرهـم مـن العلـماء، وتلـك حـالٌ نقلهـا بدقـة الشـيخ يوسـف العصفـور، أحـد أسـاطين العلـم في هـذه البـلاد، بوصفـه واحـدًا ممـن ذاق مـرارة تلـك (الأغيـار)[219].

(219) ينظـر: لؤلـؤة البحريـن ص 442-446، ففيهـا تفصيـلٌ لمـا جـرى عليـه وعـلى والـده وعـلى البحريـن مـن محـنٍ ونـوازل!

# أشهر المشتغلين باللغة وعلومها
# من البحرانيين

تُذكَر في كتب التراجم أسماء ثلة من علماء البحرين، من المهتمين بالشأن اللغوي، ونحن نذكر من أولئك العلماء مَنْ كان له تصنيف مستقلٌّ في النحو، أو الصرف، أو أحد العلوم اللغوية، أو من نصّت كتب التراجم على وصفه باللغوي، فنذكر هؤلاء وأولئك، ونعرّف بهم باختصار، مع ذكر مصنفاتهم اللغوية؛ فإنّه لم يجمعهم تحت هذا العنوان في ما نعلم أحد:

1. الشيخ راشد بن إبراهيم بن إسحاق البحراني (605هـ/ 1208م)، وصفه العلامة الشيخ سليمان الماحوزي بأنه من قدماء علماء البحرين، وقال في وصفه كذلك: الفقيه العالم المتكلم، الأديب اللغوي[1].

غير أنّ كتب التراجم لم تحفظ لنا أسماء مؤلفاته اللغويّة، ولم يصل إلينا شيء من تلك المؤلفات، يمكن الرجوع إليه، والاطلاع على آراء الرجل اللغوية، واختياراته من خلاله.

2. الشيخ ميثم بن علي البحراني (699هـ/ 1299م)، وهو المحقق المعروف، والفيلسوف المشهور، تتلمذ على يديه كثير من أساطين العلماء، منهم الخاجة نصير الدين الطوسي، وغيره. له كثير من المصنّفات، أشهرها شرح نهج البلاغة[2]، وأصول البلاغة[3]، وقد تناول في الكتابين كثيرًا من المسائل اللغوية، دلّل بها على علوّ كعبه، وثبات قدمه في علوم اللغة[4].

---

(1) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، ص 64.

(2) طبع الكتاب عدة طبعات، منها طبعة دار الثقلين، بيروت، سنة 1999م/ 1419هـ.

(3) طبع الكتاب بتحقيق الدكتور عبد القادر حسين، ونشرته مصورًا مكتبة العزيزي، قم المقدسة، سنة 1410هـ/ 1989م.

(4) انظر ترجمته في: فهرست علماء البحرين للماحوزي، ص 57- 63، ولؤلؤة البحرين للعصفور، ص 253- 261، وغيرهما.

3. إسماعيل بن إبراهيم بن عطية البحراني، وصفه التاجر في (منتظم الدرين) بـ «العالم العامل، الفاضل الكامل»[5]، صاحب (الأسرار الضافية في شرح الكافية)، فرغ منه في جمادى الثانية سنة 795هـ/ 1392م[6]، وهو شرحٌ مزجيٌّ، أوّله: الحمد لله الذي خشعت له الأصوات. وتوجد منه نسخة في المكتبة الخديوية.[7]

4. الشيخ أحمد بن عبد الله المتوّج (820هـ/ 1417م)، أجمعت كتب التراجم على تقدّمه في علوم الفقه والتفسير، حتى أنّ ابن جمهور الأحسائي نعته بـ «خاتمة المجتهدين، المنتشرة فتاواه في جميع العالمين»[8]، كما نصّت كتب التراجم على اتصاله بالعلوم اللغوية، فقد «كان عالمًا بالعلوم العربية، والعلوم الأدبية، وله أشعار كثيرة»[9].

وقد حفظت تلك الكتب بعضًا من مصنّفات الشيخ أحمد المتوّج، بلغت اثني عشر مصنّفًا، ليس من بينها مصنّف مختصٌّ باللغة، ويبدو أنها ضاعت مع ما ضاع من تراث علماء البحرين العلمي؛ وإنما قلنا بضياع تراث هذا الشيخ اللغوي، لأنا وجدناه ينص في كتابه (منهاج الهداية) على أن له كتبًا في النحو. وصفها بالمطولات[10]، وقد تجلت معرفته النحوية واللغوية في اعتماده القواعد اللغوية لاستنباط الأحكام الشرعية، واستخدام معطيات النحو واللغة في مواطن الحجاج مع من يخالفه في الرأي، وما ذلك بخافٍ على من تصفح كتابه المذكور، (منهاج الهداية).

---

(5) التاجر، محمد علي: منتظم الدرين في تراجم علماء وأدباء الأحساء والقطيف والبحرين، تحقيق ضياء بدر آل سنبل، مؤسسة طيبة لإحياء التراث، بيروت، ط1، 1430هـ، ج1، ص 215.

(6) الطهراني، أغا بزرك: الحقائق الراهنة في المائة الثامنة، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان، قم المقدسة، إيران، د.ت، ص 17.

(V) الطهراني: الذريعة 2/ 47.

(8) الأحسائي: عوالي اللآلي، ج1، ص 6.

(9) الأفندي: رياض العلماء، ج1، ص 43.

(10) ابن المتوج: منهاج الهداية، ص 61.

5. الشيخ يحيى بن حسين بن عشيرة البحراني (بعد 967هـ/ 1559م)، تلميذ المحقق الكركي، ونائبه في (يزد)، وهو من علماء القرن العاشر الهجري، ذكر أصحاب التراجم له من المصنفات ثلاثة وعشرين مصنفا[11]، من بينها كتاب (بهجة الخاطر ونزهة الناظر) في الفرق بين الكلمتين، وقد فرغ من تأليفه سنة 967هـ/ 1599م، وهو كتاب في الفروق: اللغوية وغيرها، وقد طبع بتحقيق السيد أمير رضا عسكري زاده.

6. السيد حسين بن السيد حسن الغريفي (1001هـ/ 1592م)، وصفه الشيخ سليمان الماحوزي بأنه «العلامة النحرير، ذو الكرامات... أفضل أهل زمانه، وأعبدهم، وأزهدهم... وله كتب نفيسة، منها كتاب (الغُنْيَة في مهمات الدين عن تقليد المجتهدين) لم ينسج على منواله أحد من المتقدمين، ولا من المتأخرين، فهو أبو عذير تلك الطريقة، وابن جلاها..»[12]

وقد ذكر الماحوزي له من المصنّفات اللغوية اثنين:

الأول: سهل التناول في شرح المئة عامل، وهو شرح للعوامل المئة للجرجاني، والثاني: رسالة في علم العروض والقافية، وصفها الماحوزي بأنها وجيزة[13].

7. السيد عبد الله القاروني، أحد المعاصرين للسيد ماجد الصادقي البحراني (1028هـ/ 1618م)، وصفه الشيخ علي البلادي في الأنوار نقلا عن الشيخ سليمان الماحوزي بأنه «أوحد زمانه». له كتابان: أحدهما في المنطق، وسمه بـ(الغرة)، ووصفه الماحوزي بأنه عجيب، ونقل عن خاله اللغوي الأديب السيد علي الكتكاني قوله في وصف الكتاب: إنه لم يعمل مثله في فنه![14]

أمّا الكتاب الآخر فهو (شرح مغني اللبيب)، وقد وصفه الماحوزي بقوله:

(11) النويدري: أعلام الثقافة، ج1، ص 406- 410.

(12) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، ص 95.

(13) المصدر نفسه، ص 96.

(14) البلادي: أنوار البدرين، ص 77.

«وقفتُ على مجلد منه كبير، ولم يبلغ إلا وسط باب الألف، وهو كثير الأبحاث، دقيق الأنظار، جزل العبارة، والمجلد المذكور كان في خزانة كتب شيخنا، واستعرته من أولاده»[15].

ولنا أن نتصوّر حجم ذلك الكتاب، فإذا كان مجلد كبير منه لم يبلغ إلا وسط حرف الألف، فكم سيكون حجم الكتاب، بالنظر إلى حجم الأصل، أعني مغني اللبيب؟ لا ريب أنّ مجلداته قد تصل إلى سبعة أو أكثر، ممّا يعني أننا أمام موسوعة نحوية ضخمة شاملة، كثيرة الأبحاث، دقيقة الأنظار، جزلة العبارة حسب تعبير شيخ الإسلام، الشيخ سليمان الماحوزي (1121هـ/ 1709م).

8. الشيخ عبد علي بن ناصر بن رحمة البحراني (1063هـ/1652م)، وصفه البلادي بـ «الشيخ المحقق، الأديب الجليل»، وقد ذكره ابن معصوم في (سلافة العصر) وأثنى عليه بقوله: «ومؤلفاته في الأدب أحلى من رشف الضَّرَب، بل أخدى من نيل الأرب، ومتى جاراه قوم في كلام العرب، كان النبع وكانوا القُرَب»[16]، وقال النويدري في خصائصه العلمية: «كان له يدٌ طولى في العلوم العربية خاصة»[17].

ذكرت كتب التراجم له كتبًا ثلاثة: المعوّل في شرح شواهد المطوّل، وشرح مغني اللبيب، وكتاب قطر الغمام في شرح كلام الملوك ملوك الكلام.

9. الشيخ جعفر بن كمال الدين الرويسي البحراني (1091هـ/ 1319م)، وصفه الشيخ يوسف العصفور بقوله «وهذا الشيخ كان علمًا، علّامةً، فقيهًا، محدّثًا، نحويًا، عروضيًا، قارئًا».

وقد نقل البلادي في (أنوار البدرين) عن النوري قوله: «وله -رحمه الله

(15)البلادي: أنوار البدرين، ص 77.

(16) ابن معصوم: سلافة العصر ص 547.

(17) أعلام الثقافة 1 ص 521.

تعالى- تصانيف شتى، وتعليقات لا تحصى، في علمي التفسير والحديث، وعلوم العربية، وغيرها»[18].

وقد مرّ ذكر هذا الشيخ، والوقوف على أرجوزته في القرآن وعلومه، ونقلنا بعض أبياتها في مبحث القرآن وعلومه من هذا الكتاب.

10. الشيخ سليمان بن أبي ظبية الأصبعي البحراني (1011هـ/ 1603م)، وصفه تلميذه الشيخ سليمان الماحوزي بالفقيه العلّامة، وقال: «وكان هذا الشيخ أعجوبة وقته في الحفظ وسعة العلم»[19].

له عدد من المصنّفات، منها: شرح ديباجة القاموس المحيط.[20]

11. السيد أحمد بن عبد الرءوف الحسيني، المتوفى حوالى سنة 1113هـ/ 1701م، وصفه الشيخ يوسف العصفور بـ «السيد الأكمل الأمجد»، وقد ترجم له الشيخ محمد علي العصفور في (الذخائر)، قائلا إنه «كان من بلغاء عصره، وفصحاء مصره، أديبًا شاعرًا...»[21]

أوردت كتب التراجم له مصنفات ثلاثة، هي: حاشية على ألفية ابن مالك، وشرح على ديوان المتنبي، ومجموعة قصائد شعرية[22].

12. الشيخ عبد الله بن حسن المقابي، من علماء البحرين في القرن الثاني عشر الهجري، فقد كان مولده في قرية (مقابا) سنة 1087هـ/ 1676م، ولم تذكر كتب التراجم سنة وفاته. له عشرة مصنفات، منها: كتاب الوافية في شرح الكافية[23].

(18) البلادي: أنوار البدرين، ص 116.

(19) الماحوزي: فهرست علماء البحرين، ص 139.

(20) الطهراني: الذريعة، ج13، ص 262.

(21) العصفور: الذخائر في جغرافيا البنادر والجزائر، ص 69.

(22) المصدر نفسه، والنويدري: أعلام الثقافة 2 ص 46.

(23) العصفور: الذخائر، ص 190، والبستاني: علماء مقابا ومصنفاتهم، ص 36.

13. الشيخ سليمان بن عبد الله الماحوزي (1121هـ/ 1709م)، وصفه تلميذه الشيخ عبد الله السماهيجي بأنه «كان جامعا لجميع العلوم، علامة في جميع الفنون، حسن التقرير، عجيب التحرير، خطيبًا، شاعرًا، مفوّهًا..»[24]

له مصنّفات تزيد على الستين مصنفا، منها:

أ. رسالة في إعراب ﴿تَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحۡسَنُ ٱلۡخَٰلِقِينَ﴾ المدثر:42.

ب. ورسالة في النحو.

ج. رسالة في إعراب آيات من القرآن الكريم.

د. رسالة في النحو.

هـ. النكت السنية في المسائل المازنية.[25]

و. وله رسالة مختصرة في النحو، ضمّنها (النقاية).

14. الشيخ أحمد بن إبراهيم العصفور (1131هـ/ 1719م)، والد صاحب الحدائق، وقد وصفه الشيخ عبد الله السماهيجي (1135هـ/ 1723م) بأنه « ماهرٌ في أكثر العلوم، لا سيّما في العلوم العقلية والرياضية، وهو فقيهٌ، محدِّثٌ، مجتهدٌ، وله شأنٌ كبيرٌ في بلدنا، واعتبارٌ عظيم... وقد قرأتُ عليه شيئًا من النحو في كتاب الرضيّ في صغري»[26].

له كثيرٌ من المصنّفات، منها: الرسالة الاستثنائية في الإقرار، وشرح رسالة الحمد، وهو شرحٌ للرسالة الحمدية في تفسير فاتحة الكتاب، كتبه بطلبٍ من أستاذه الشيخ سليمان الماحوزي، وقد أكثر العصفور في هذا الشرح من المناقشات اللغوية.

15. الشيخ عبد الله بن صالح السماهيجي، المتوفى سنة 1135هـ/ 1723م، وهو واحد من أشهر تلامذة الشيخ سليمان الماحوزي، أكثر من التصنيف

(24) السماهيجي: الإجازة الكبيرة ص 74.

(25) مقدمة محقق كتاب فهرست علماء البحرين، ص 21 - 22.

(26) الشيخ عبد الله السماهيجي: الإجازة الكبيرة، ص 62.

حتى نافت مصنفاته على ستة وثلاثين مصنّفا، وصفها زميله الشيخ أحمد العصفور (1131هـ/ 1719م) بأنها كانت «خالية من التحقيق، غير مهذّبة، ولا محررة منقحة» معللا ذلك بـ» شدّة الاستعجال في التصنيف، وحبّ كثرة المصنّفات»[27].

ذكر السماهيجي بعض مصنفاته في إجازته الكبيرة للشيخ الجارودي، وعدّ منها رسالة «(الكفاية) في علم النحو، إلا أنها لم تكمل، ولم تخرج من المسوّدة، واستعارها مني بعض الإخوان، وسافر بها بلا إذن مني، وما أدري ما صنع بها»[28].

كما ذكر لنفسه «رسالة في مسائل المضمرات في علم النحو، تسعين مسألة.[29]

16. الشيخ ياسين بن صلاح الدين البلادي (بعد سنة 1147هـ/ 1735م)، وكانت رئاسة القضاء والحسبة الشرعية قد آلت إليه، حتى وقوع البحرين تحت سيطرة اليعاربة سنة 1130هـ/ 1718م[30]. وصفته كتب التراجم بأنه «كان من العلماء الأجلاء، وأعيان الفقهاء الأتقياء... رجاليًا بارعًا، ومحدِّثًا جامعًا، أستاذًا في العلوم العربية، أديبًا شاعرًا»[31].

له من المصنّفات أكثر من عشرين، منها:

1. الروضة العلية في شرح الألفية، وهو شرحٌ لألفية ابن مالك، فرغ منه سنة 1134هـ/ 1722م، قال عنه البلادي إنه «من أحسن الشروح عليها، مجلّدٌ كبير، بقدر شرح ابن الناظم، وكثيرا ما يعترض عليه فيه»[32].

(27) العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 102.

(28) الإجازة الكبيرة، ص 55.

(29) المصدر نفسه، ص 54.

(30) أنوار البدرين، ص 192.

(31) أعلام الثقافة 2 ص 257 نقلا عن الشيخ محمد حرز الدين في كتاب: معارف الرجال.

(32) البلادي: أنوار البدرين ص 193.

2. حاشية على شرح النيسابوري لشافية ابن الحاجب.

3. كتاب الفوائد العربية، وهو «متنٌ جيد مليح، أكبرمن الكافية، وله حواشٍ كثيرة».[33]

4. حواشٍ على (الفوائد العربية)، وهو بمنزلة الشرح له.

5. كتاب العوامل في النحو، قال عنه العصفور في الذخائر: «وكانت عباراته ممّا يمتحن به الأذكياء بعضهم بعضًا»[34].

6. كتاب القوانين في النحو، وهو كتاب «اشتمل على مسائل لم تجمع في غيره، وقد قرأه عليَّ جملة من الناس في بلادنا (البحرين) قبل الواقعة، وقد علّقت عليه حواشي كالشرح»[35].

7. كتاب الدراية في النحو.

8. حاشية على شرح الكافية للجامي.

9. كتاب السيف الصارم في الرد على ابن الناظم، قال عنه مؤلّفه في (الروضة العلية) إنه «عجيب في انتظامه، متناه في انسجامه، لم يسبق في فنه بنظير»[36]. و «نُقِلَ أنّ بعض تلامذته كتب كتابًا في الانتصار لابن الناظم، سمّاه (السيف السنين في الرد على مولانا الشيخ ياسين)، فلمّا وقف الشيخ عليه، قال له: لم لا قلتَ: في رقبة ياسين»؟[37]

17. الشيخ عبد الله بن علي البلادي (1148هـ/ 1736م)، وصفه تلميذه

(33) التاجر: منتظم الدرين، ج3، ص 390 - 391.

(34) العصفور: الذخائر ص 137.

(35) النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 258 نقلا عن الروضة العلية.

(36) المصدر نفسه، ص 258.

(37) البلادي: أنوار البدرين ص 193.

الشيخ يوسف في اللؤلؤة بقوله: «كان فاضلا، سيّما في الحكمة والمعقولات، إلا أنه كان قليل الرغبة في التدريس، والمطالعة في وقتنا الذي رأيناه فيه»[38].

ذكرت كتب التراجم له من المصنفات ثمانية، منها: رسالة في تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف.[39]

18. الشيخ نوح بن هاشل العصفور (1150هـ/ 1737م)، وصفه صاحب (الذخائر) بأنه «شيخ النحاة، وسيد المعاني»[40]، وذكرت كتب التراجم له خمسة مصنّفات، منها: كتاب الإعراب، وكتاب الأسماء، وكتاب التبيان، وهو شرحٌ كبير لكتابي الحدود والحروف للرمّاني[41].

19. الشيخ محمد بن محسن العصفور (1155هـ/ 1742م)، ذكر له صاحب (الذخائر)[42] أحد عشر مصنّفا، منها: كتاب في النحو، وكتاب في معاني الحروف.

20. الشيخ محمد بن عبد الله البلادي (1201هـ/ 1787م)، قال عنه السيد محمد آل شبانة في (تتمة الأمل) إنه كان «متوقد الذهن، سريع الفهم، عارفًا بالعلوم العقلية والنقلية، إلا أنّ الزمان لم يزل له معاندا، وله منابِذًا»[43].

ذكرت كتب التراجم له من المصنفات خمسة وعشرين مصنّفا، منها: حاشية على بعض عبارات النظام في علم التصريف[44].

(38) العصفور: لؤلؤة البحرين، ص 72.

(39) البلادي: أنوار البدرين، ص 148.

(40) العصفور: الذخائر، ص 151.

(41) انظر: المصدر السابق، والنويدري: أعلام الثقافة، ج2، ص 247.

(42) العصفور: الذخائر، والنويدري: أعلام الثقافة، ج2، ص 230.

(43) النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 519، نقلا عن تتمة الأمل.

(44) المصدر نفسه، ج2، ص 519.

21. الشيخ خلف بن عبد علي العصفور (1208هـ/ 1794م)، أجازه وابنَ عمه الشيخ حسين بالإجازة المبسوطة، الموسومة بـ(لؤلؤة البحرين لقرتي العين) الشيخُ يوسفُ العصفور، وقد وصفهما فيها بأنهما «فازا بالمعلّى والرقيب من قداح العلوم الفاخرة، وحازا أوفر نصيب من سنا جواهرها الزاهرة، مضافًا إلى ما هما عليه من الورع والتقوى..»[45]

له من التصانيف تسعة عشر، منها: حاشية على (الكافية) لابن الحاجب[46].

22. الشيخ حسين بن محمد العصفور، المقتول سنة 1216هـ/ 1802م، وهو زعيم المدرسة البحرانية بلا منازع في نهاية القرن الثاني عشر، وبداية القرن الثالث عشر، وصفه البلادي بأنه «خاتمة الحفّاظ والمحدّثين، وبقية العلماء الراسخين... كان، رحمه الله تعالى، من العلماء الربانيين، والفضلاء المتتبعين، والحفّاظ الماهرين، من أجلّة متأخري المتأخرين، وأساطين المذهب والدين، بل عدّه بعض العلماء الكبار من المجددين للمذهب على رأس ألف ومائتين»[47].

له الكثير من المصنّفات، بلغت تسعًا وأربعين مصنّفا، منها:

أ. رسالة في العوامل السماعية والقياسية.

ب. رسالة في شرح فقرة من دعاء كميل وإعرابها.

ج. منظومة في النحو، وصل فيها إلى باب (ظنّ وأخواتها)[48].

23. الشيخ محمد بن الشيخ يوسف العصفور (1220هـ/ 1805م)، له أحد عشر مصنّفًا، منها: كتاب (منية الطالب) في النحو[49].

---

(45) العصفور: لؤلؤة البحرين/ 4.

(46) العصفور: الذخائر ص 188- 189، والنويدري: أعلام الثقافة 2 ص 350- 355.

(47) البلادي: أنوار البدرين ص 180.

(48) البلادي: أنوار البدرين ص 180- 184، والنويدري: أعلام الثقافة، 2 ص 337- 344.

(49) النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 531- 534.

23. الشيخ علي بن محمد الصالحي (1247هـ/ 1832م)، وصفه العصفور في (الذخائر) بقوله: «كان محدِّثًا، أصوليًّا، نحويًّا، عروضيًّا..».

عُرِف له أثران، أولهما كتابٌ في القياس، يردّ فيه على من قال بحجية القياس حتى بطريق الأولوية.

وثانيهما: رسالة في النحو، وقد قرّر فيها أن (الإضافة المحضة) إما بمعنى اللام، التي تفيد الاختصاص الكامل، أو بمعنى (من) البيانية، وأنّ ورودها على خلاف ذلك ضربٌ من المجاز[50].

24. السيد علوي بن سليمان البحراني (بعد سنة 1255هـ/ 1839م)، له كتاب في النحو سمّاه (المسائل النحوية في حل مشاكل الآجرّوميّة)، فرغ من تأليفه سنة 1255هـ/ 1839م، وقد وفقني الله لإتمام تحقيقه، أسأل الله أن يوفقني لنشره قريبًا.

25. الشيخ عبد الله بن عباس الستري (1267هـ/ 1851م)، وصفه البلادي بأنه «من بقايا علماء البحرين، الأتقياء الورعين، المصطفين الزاهدين العابدين... كثير المواظبة على البحث والتصنيف..»[51]

له الكثير من المصنّفات، منها: شرح البهجة المرضية في شرح الألفية، والبهجة كتاب في النحو من تأليف السيوطي، المتوفى سنة 911هـ، وله تفسيرٌ للقرآن وسمه بـ(نزهة الناظرين)، اعتنى فيه بالقراءات القرآنية، والأعاريب المختلفة، كما مرّ بيانه في مبحث (القرآن وعلومه).

26. الشيخ محمد النحوي العصفور (1288هـ/ 1871م)، قال عنه صاحب (الذخاير): «إمام تصدّر في محراب العلم والإمامة، وهمام تسنّم صهوة جموح الفضل، فملك زمامه، فله يدٌ طولى في الأدبيات، وعلوم

(50) العصفور: الذخائر ص 233، والنويدري: أعلام الثقافة 2 ص487.

(51) البلادي: أنوار البدرين ص 202.

النواميس..»[52] وذكر له أربعة مصنّفات، منها:

كتاب كبير على شرح المفصّل.

ورسالة في شرح بعض العبارات في (الكافية) لابن الحاجب.

27. الشيخ عبد الله بن أحمد آل طعان (1298هـ/ 1881م)[53]، له كتاب التحف النحوية في شرح الآجرومية، وقد حققته ونشرته دار المصطفى لإحياء التراث، سنة 1419هـ/ 1998م.

(52) العصفور: الذخائر ص 240.

(53) انظر ترجمته في النويدري: أعلام الثقافة 2 ص 427- 428.

# تعليقات على البحث اللغوي

ولنا - بعد إيراد هذا الثبت - تعليقات، نجعلها في نقاط، على النحو الآتي:

**أولا:** انحصر ذكر من اشتغل بالعربية من علماء البحرين بين القرنين السابع والثالث عشر الهجريين، وتلك مدّة طويلة تصل إلى قرون ستة، وكان المؤمل أن نقف على أسماء كثيرة من أولئك المشتغلين، بيد أنّ الإحصاء لم يوقفنا إلا على عشرين وثمانية من العلماء، وقد يُظَنّ أنّ هذا العدد لا يتناسب والقول بوجود حركة علمية لغوية في هذه البلاد! ويعضد هذا الذي نقوله قلّة عدد المصنفات اللغوية؛ إذ لم تزد على نيفٍ وخمسين مصنّفًا!

وقد مرّ بنا مناقشة هذه المسألة في صدر البحث، حين ذهبنا إلى عدم الاهتمام بذكر من لم يقعوا في طريق الإجازة، ولا بذكر مؤلفاتهم، إضافة إلى ضياع أكثر التراث العلمي للبحرانيين.

**ثانيًا:** تميّز القرنان الثاني عشر، والثالث عشر بحركةٍ لغويةٍ بارزةٍ، فإنّ أكثر من أشير إلى اشتغاله باللغة كان فيهما، ومن ثمّ كان الإنتاج اللغوي فيهما أغزر، بل إننا وجدنا من غلب عليه الاشتغال باللغة وعلومها في ذينك القرنين، كالشيخ ياسين البلادي، في حين لم يذكر في القرن الثامن إلا كتاب واحد، وذُكِر كتاب لغوي واحد في القرن العاشر كذلك!

ولعلّ مردّ ذلك واحدٌ من أمرين، أو هما معًا: أما أولهما فراجعٌ إلى اهتمام البحرانيين بتدوين تاريخ علمائهم بأنفسهم، بدءًا من القرن الحادي عشر؛ فإنّهم كانوا معتمدين - قبلا - على الآخرين في ذلك التدوين، ممّا ضيّع كثيرًا من ملامح الحركة العلمية في البحرين.

وأمّا الثاني فمرتبطٌ بالحالة السياسية، التي فُرِضَتْ على هذه البلاد؛ ذلك بأنّها كانت مطمعًا للطامعين في ذينك القرنين، فأكثروا عليها الغارات، وصبّوا على أهلها الويلات، وربّما كان شعار بعض تلك الغارات هو محو ذكر هذه البلاد ومن عليها، وهو ما يفسّر التركيز على العلماء في البحرين، تشريدًا، وتحريقًا لنتاجهم العلمي، وكلّ أولئك ولّد ردة فعلٍ عكسيةٍ،

باتّجاه تدوين العلوم، والمحافظة على التراث العلمي في البحرين، سواء كان مرتبطًا بالفقه، أو غيره من العلوم الشرعية، أو كان مرتبطًا بالعلوم اللغوية، وهو أمر استنتجناه من مقدمة الشيخ ياسين البلادي لكتابه (الروضة العليّة في شرح الألفية)، إذ أشار فيها إلى ما حلّ به شخصياً إثر هجوم العمانيين على البحرين، ونجاته بأعجوبة من «ضرب الرماح المريقة لدمي، وملاطمة السيوف المبرية لأعضائي وأعظمي»، واضطراره للفرار من البحرين صفرًا من الطارف والتالد؛ الأمر الذي شجعه على الانكباب على الكتابة والتأليف، يقول: «حتى ألقتني نون الآونة والأقدار، وقذفتني تحت يقطين الدار، دار العلم والكمال شيراز، صانها الله من الزلزال، خاليًا من الطارف والتلاد، ليس معي أصل أطالعه، ولا كتاب أراجعه، فخشيت أن يفوت مني ما كان معلومًا، ويعسر عليَّ ما كان لديّ مفهوما... وكان لدي الولد الأعز عليّ، على علم النحو ولهان، ولم يزل يلح عليّ على كتاب يقراه، وشرح يديره ويراه، لا جرم جزمت أن أعلق له شرحًا على ألفية ابن مالك»[1].

**ثالثًا:** أوقفنا الاستقصاء المتقدّم على العلوم اللغوية التي اشتغل بها علماء البحرين، ذلك بأنّ ما وصل إلينا من مؤلفاتهم يشير إلى تركيزهم على علمي النحو والصرف، وقد ذُكِر كتابٌ واحد في العروض، وكتابٌ آخر في البلاغة، ولم تشر كتب التراجم إلى تصنيف أولئك العلماء في بقية العلوم اللغوية؛ فلا وجود لتصنيفٍ في المعجم، إلا كتاب (بهجة الخاطر) في الفروق، وشرح الشيخ سليمان الأصبعي لديباجة القاموس، ولم نجد ذكرًا لأحدٍ صنّف في المثلثات اللغوية، ولا في الأضداد، ولا في غير ذلك من علوم اللغة!

وربّما يعود ذلك إلى مركزية النحو والصرف في المدرسة الدينية بشكل عام؛ إذ يقطع الدارس مراحل عديدة في دراسة هذين العلمين، في حين تُتْرَك بقية العلوم اللغوية إلى ثقافة الدارس نفسه، وحبّه للاطلاع والاستزادة من هذا العلم أو ذاك، وكثيرًا ما يُكْتَفَى بما ألَّفَ الأوائل في تلك العلوم.

(1) التاجر: منتظم الدرين، ج3، ص 390 - 398.

**رابعًا:** اختلفت التصنيفات اللغوية البحرانية في الحجم، ففي حين نجد من المشتغلين باللغة من البحرانيين مَنْ يؤلّف موسوعاتٍ لغوية، كشرح مغني اللبيب للسيد عبد الله القاروني، نجد - كذلك - مَنْ يكتب رسائل موجزة في النحو، كبعض الرسائل التي كتبها الشيخ سليمان الماحوزي في (إعراب تبارك الله أحسن الخالقين)، و(مسألة في الجمع)، وغيرهما؛ إذ هي رسائل موجزة لا تزيد على بضع ورقات، وربّما وقع بعضها في ورقةٍ واحدة.

**خامسًا:** قادنا الثبت المتقدّم لعلماء البحرين إلى تقسيم مصنفاتهم اللغوية، قسمين :

أولهما: المصنفات اللغوية المستقلة، نحوية كانت، أو صرفية، ويمكن تقسيم هذه المصنّفات – اتكاء على ما وصل إلينا من أسماء المصنّفات- إلى قسمين: الكتب والحواشي، والمسائل المتفرقة.

ويلاحَظُ - هنا - أنّ الاشتغال اللغوي في البحرين قد انصبّ على تلك الكتب التي كان لها أثرٌ في البحث النحوي أو الصرفي؛ لما فيها من متانةٍ، وجودة سبكٍ، وحسنِ ترتيب، فتناولتها بالشرح والتحشية أقلام النحويين في مشرق العالم العربي ومغربه، وتابعهم البحرانيون في ذلك الاهتمام، ككتاب ابن الحاجب في النحو، الموسوم بالكافية، وكتابه في الصرف، المعروف بالشافية، كما استحوذت (ألفية ابن مالك)، و(مغني اللبيب) لابن هشام، و(الآجرّوميّة) على اهتمام البحرانيين، فوضعوا عليها الشروح والحواشي.

وأمّا القسم الثاني فالبحوث اللغوية، التي يستند إليها الفقهاء؛ لاستنباط حكمٍ شرعي، وهي مباحث كثيرة مبثوثة في تضاعيف الكتب الفقهية والأصولية وغيرها، ولعلّ في إيراد مثالٍ من تلك المباحث تجليةً لما نرمي إليه، ففي كتاب (عيون الحقائق الناظرة في تتمة الحدائق الناضرة) يتّكئ الشيخ حسين العصفور (1216هـ/ 1802م) بصورةٍ كبيرة، وتكاد تكون كلية

في بعض الأبواب، على معطيات النحو واللغة؛ لاستنباط الحكم الشرعي، ففي باب الظهار - على سبيل المثال - ناقش العصفور مسألة تعليق الظهار بالشرط، وذكرَ صورًا عديدةً، ترتبط كلّها بما تقتضيه الصناعة النحوية في باب الشرط، ومنها «لو تعدّد الشرط، كقوله: إنْ دخلتِ دارَ زيدٍ، أو كلّمتِ عمرًا فأنتِ عليَّ كظهرِ أمّي وقَعَ [أي الظهار] بأيّ واحدٍ من الشرطين وُجِدَ، ثمّ لا يقع بالآخر شيءٌ؛ لأنه ظهارٌ واحدٌ، وكذا لو قَدَّمَ الجزاء عليهما، وكذا إن قال: إنْ دخلتِ الدّارَ وكلّمت زيدًا، أو قال: إنْ دخلتِ هذه الدارَ، وإنْ دخلتِ الأخرى فأنتِ كظهر أمّي.

أمّا لو قال: إنْ دخلتِ هذه الدار فأنتِ كظهر أمّي، وإنْ دخلتِ الأخرى فأنتِ كظهر أمّي وقع الظهاران؛ لتعدّد الشرط والجزاء.

ولوقال: إنْ دخلتِ الدار وكلّمتِ زيدًا فلا بدّ من وجودهما معًا لوقوعه، ولا فرق أن يتقدّم الكلام، أو يتأخّر؛ لأنّ الواو لمطلق الجمع، على أصحّ القولين»[2].

وقد بان من هذا المثال حضور المباحث اللغوية، وحلول النحو منها محلّ الصدارة فيما يعتمد عليه الفقيه في استنتاجاته، وهو أمرٌ تنبّه إليه العصفور، وحاول أن يدفع عن نفسه إيراد الاتكاء على غير النص في الاستنباط، وهو أمرٌ يأباه المسلك الأخباريّ الذي ينتمي إليه، فقال: « وعند مراجعة القواعد المقررة في الأصول والعربية، تُسْتَخرَج أحكام المعلّق من الظهار على التفصيل، وليس هذا التفريع من الاجتهادات المنهيّ عنها في الأخبار؛ لأنها مأخوذةٌ من الصحاح الناطقة: إنّما علينا أن نلقي إليكم الأصول، وعليكم أن تفرّعوا عليها»[3].

---

(2) العصفور، الشيخ حسين: عيون الحقائق الناظرة، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ط1، 1410هـ/ 1990م، ص 24.

(3) المصدر نفسه، ص 25.

**ملامح الدراسة اللغوية في البحرين:**

لا بدّ قبل الخوض في هذا المبحث من القول بأنّ استنتاج الملامح المميزة لأي عملٍ، إنّما يتمّ من خلال قراءة ذلك العمل قراءةً شاملةً، والإحاطة به من الوجوه كلها، ولمّا كانت الأعمال اللغوية البحرانية مفقودةٌ جلُّها، فإنّه يصعب على الباحث استقراء منهج القوم في التأليف، أو معرفة المدرسة اللغوية التي ينتمون إليها، أو يكثرون الأخذ منها.

من أجل ذلك، ستكون محاولتنا في رسم صورة عامة لمنهج القوم محصورةً فيما وصل إلينا من نتاجهم اللغوي، المعتمد على الرسائل والمناظرات اللغوية، ينضاف إليها كتبٌ نحويةٌ ثلاثة: بهجة الخاطر، للشيخ يحيى بن عشيرة البحراني (بعد 967هـ/ 1560م)، والمسائل النحوية في حل مشاكل الآجرّوميّة، للسيد علوي بن سليمان البحراني (بعد 1255هـ/ 1839م)، والتحف النحوية، للشيخ أحمد آل طعّان (1298هـ/ 1881م).

ونحن -إذ نبحث عمّا يميّز الإنتاج اللغوي البحراني- نضع نصب أعيننا أن البحث اللغوي بعامّة، والنحوي على وجه الخصوص، ظلّ يسير وفق الأطر المنهجية التي أرست قواعدها مدرستا البصرة والكوفة، ولا نكاد نجد خروجًا عن تلك الأطر، لا في المشرق، ولا في المغرب، وإن الباحث الفاحص المتتبع لا يكاد يظفر بمن نقض قاعدة، أو طور مصطلحًا، أو ابتدع تقسيمًا جديدًا لمباحث النحو أو الصرف، وأمّا ما اصطلح على تسميته في الأدبيات المعاصرة بالمدارس النحوية، كالمدرسة البغدادية أو الأندلسية أو غيرهما، فلا نراه إلا من باب التجوّز والاتسّاع؛ إذ لم تكن أنظار أعلام تلك المدارس المزعومة تتجاوز التلفيق من منهج البصريين والكوفيين، فيؤخذ من هذه المدرسة رأيٌ، ومن الأخرى رأي آخر.

أما المشتغلون باللغة وعلومها في الأعصار المتأخرة، فقد حصروا اهتمامهم في شرح المتون المشهورة، أو اختصارها، ومحاولة تقريبها من أذهان الطلاب، إضافة إلى الوقوف على بعض المسائل الجزئية، التي يُحْشَد لها من المعرفة

المنطقيـة مـا وسـعته طاقـة هـذا المشـتغل أو ذاك، حتـى اسـتحالت كتـب النحـو غريبـةً عـن اللغـة، ولم يعـد سَـلْك تلـك الكتـب في عـداد كتـب المنطـق ببعيـد عـن الصـواب.

وعـلى هـذا المنهـج سـار التأليـف النحـوي في البحريـن، فإطـاره العـام هـو الإقـرار بمـا أرسـته مدرسـة البـصرة مـن قواعـد وأصـول، ولم يشـذوا عـن تلـك الأصـول إلا في مسـألة واحـدة، هـي التـي نراهـا مميـزة للبحرانيـين عـن غيرهـم، ونعنـي بتلـك المسـألة مسـألة (السـماع)، الـذي عرّفـه السـيوطي بأنـه « مـا ثبـتَ في كلام مَـنْ يوثَـقُ بفصاحتـه، فشـمل كلام اللـه تعـالى، وهـو القـرآن، وكلام نبيّـه - صـلى اللـه عليـه وسـلّم - وكلام العـرب قبـل بعثتـه، وفي زمنـه وبعـده، إلى أن فسـدت الألسـنة بكـثرة المولّديـن نظـمًا ونـثرًا، عـن مسـلمٍ وكافـرٍ، فهـذه ثلاثـة أنـواعٍ، لا بـدّ في كلٍّ منهـا مـن الثبـوت»[4].

فالسـماع إذن، يؤخـذ مـن مصـادر ثلاثـة: القـرآن الكريـم، والحديـث الشريـف، والمـروي مـن كلام العـرب شـعرًا ونـثرًا، حتـى نهايـة عصر الاستشـهاد، الـذي حدده اللغويـون بسـنة 150 للهجـرة تقريبًـا. فكيـف تعامـل البحرانيـون مـع السـماع؟

لم يختلـف منهـج التأليـف في البحريـن عـن منهـج التأليـف اللغـوي المتأخّـر زمنًـا في قضيـة الاستشـهاد بالقـرآن الكريـم؛ إذ إنّ القـراءات القرآنيـة المتواتـرة كلّهـا يُسْتَشْـهَدُ بهـا، وأمّـا الحديـث الشريـف فقـد اختلـف فيـه اللغويـون عـلى مذاهـب ثلاثـة: فمنهـم مجـوّزٌ عـلى الإطـلاق، كابـن مالـك، وابـن هشـام، ومنهـم مانـعٌ لذلـك، كابـن الصائـغ، وأبي حيّـان، محتجّـين بـأنّ الحديـث الشريف إنّمـا نُقِـلَ بالمعنـى، وثـمّ فئـة ثالثـةٌ مـن النحويـين جـوّزت الاستشـهاد بالحديـث المنقـول باللفـظ، ومنعـت الاستشـهاد بمـا سـوى ذلـك، ومـن هـؤلاء السـيوطيّ الـذي ناقـش القضيّـة مفصّلـة في كتابـه (الاقـتراح)[5].

(4) السـيوطي، جـلال الديـن: الاقـتراح في علـم أصـول النحـو، تحقيـق أحمـد سـليم الحمـصي وزميلـه، جـروس بـرس، بـيروت، ط1، 1988م/ 1408م، ص 41.

(5) انظر: السيوطي: الاقتراح ص 61 - 91.

وقـد اختـطَّ البحرانيـون لأنفسـهم منهجًـا في الاستشـهاد بالحديـث؛ إذ رأوا أنّ جـواز الاستشـهاد بالحديـث الشريـف لا غبـار عليـه، وزادوا عـلى الحديـث المـروي عـن رسـول اللـه، صـلى اللـه عليـه وآلـه وسـلّم، كلّ حديـث مـرويٍّ عـن أئمـة أهـل البيـت، عليهـم السـلام، وإنْ جـاوزَ عـصر الاستشـهاد، بـل إنهـم يجعلـون مـا ورد عـن الأئمـة حَكَـمًا عـلى القاعـدة اللغويـة، مـن حيـث الصحـة والعـدم، مـن دون مناقشـة احتـمال نقـل تلـك الأخبـار بالمعنـى، وعـدم الالتـزام باللفـظ حرفيًّـا، وهـو الأمـر الـذي يفـضي إلى إمـكان تـصرف ناقـل الخـبر فيـه بالزيـادة، أو النقصـان، كـما دلّ عليـه الحديـث المـروي في (الـكافي) «عـن محمـد بـن مسـلم، قـال: قلـت لأبي عبداللـه -عليـه السـلام- أسـمع الحديـث منـك فأزيـد وأنقـص؟ قـال: إن كنـت تريـد معانيـه فـلا بـأس»[6].

وكـذا الحديـث الآخـر المـروي «عـن داود بـن فرقـد، قـال: قلـت لأبي عبداللـه -عليـه السـلام- إني أسـمع الـكلام منـك، فأريـد أن أرويـه كـما سـمعته منـك فـلا يجـيء. قـال: فتعمّـد ذلـك؟ قلـت: لا، فقـال: تريـد المعـاني؟ قلـت: نعـم. قـال: فـلا بـأس»[7].

وإذا علمنـا أن بعضًـا مـن رواة الأخبـار هـم مـن الأعاجـم، فـلا يسـتبعد أن ينقلـوا خـبرًا لا يوافـق التركيـب العـربي، لا لأنّ الإمـام قـال ذلـك اللفـظ أو ذلـك التركيـب، بـل لأنّ الناقـل غـير العـربي قـد تـصرّف في النـصّ الـذي سـمعه، فنقـل معنـاه بتركيـبٍ أعجمـيّ.

وعـلى قاعـدة الاتّـكاء عـلى المـرويّ عـن أهـل البيـت استند الشـيخ سـليمان الماحـوزي (1121هـ/ 1710م) في جـواز تعديـة الفعـل (زوّج) بـ(مـن)، مـع كـون الفعـل متعدّيًـا بنفسـه، فقـد ناقـش الشـيخ زيـن الديـن العامـلي، المعـروف بالشـهيد الثـاني (965هـ/ 1558م) حـين ذهـب في كتابـه (تمهيـد القواعـد) إلى احتـمال بطـلان العقـد، إذا أجـري بصيغـة (زوّجـتُ موكّلتـي مـن موكّلـك)

(6) الكليني: الكافي، باب رواية الكتب والحديث، الحديث 2، ج 1 ص51.

(7) المصدر نفسه، الحديث 3، ج 1 ص51.

بناءً « على اشتراط عربية الصيغة؛ لأنّ (من) لا تزاد في الإثبات في اللغة الصحيحة، إلا في مذهب الفرّاء»[8].

وقد عقّب الماحوزيّ على هذا القول بقوله: « اعلم أنه لا ينبغي الشكّ في جواز ما ذكره السائل؛ لورود تعدية التزويج إلى المفعول بـ(من) في غير واحدٍ من الأخبار، ففي رواية زرعة عن سماعة، قال: سألته [يعني جعفر بن محمّد الصادق] عن رجلين بينهما أَمَةٌ، فزوّجاها من رجل... وليس (من) في هذه المواضع زائدة في الإثبات، حتى يتوجه احتمال الإبطال، بل هو من قبيل ما يتعدّى بنفسه، وبالحرف.

ولو سُلِّمَ كونه منه التزمنا جواز زيادتها في الإثبات في هذه المواضع، وكفى حجّة على ذلك تضافر الأخبار، كما يشهد به التتبّع والاستقراء»[9].

فأنتَ ترى أنّ الماحوزيّ يضرب عرض الحائط بإجماع النحويين على عدم زيادة (من) في الإثبات، متكئًا على ورود النصّ من الإمام الصادق، عليه السلام، على الرغم من كون بعض ناقلي الحديث من الأعاجم، كما مرّ.

وقد مرّ بنا مثالٌ في مبحث الخلط بين المأثور، واللغة في تفسير القرآن عند البحرانيين، ووجدنا كيف يحكّم المقابي الروايات، ويردّ بها على النحويين، وها هنا مثال آخر لذلك، فقد ناقش اشتقاق لفظ الجلالة من عدمه، وأورد حديث الإمام الصادق، عليه السلام، حين خاطب هشامًا بن الحكم بقوله: «يا هشام، الله مشتقٌّ من أَلِهَ، والإله يقتضي مألوهًا... وخبر هشامٍ دلَّ على اشتقاقه من (أَلِهَ)، فقول الخليل بعدم اشتقاقه كما ترى»[10]!

(8) انظر العاملي، زين الدين: تمهيد القواعد، تحقيق مكتب الإعلام الإسلامي، قم المقدسة، ط1، 1416هـ/ 1996م، ص 424 - 425.

(9) الماحوزي: أزهار الرياض، المجلد الثاني، الورقة 79- 80.

(10) المقابي: صفوة الصافي والبرهان، الورقة 6 - 7، وللشيخ علي بن عبد الله الستري البحراني (1319هـ/ 1902م) رسالة موسومة بشرح لفظ الجلالة، حققها الدكتور عماد جبّار كاظم، ونشرتها مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، 1432هـ/ 2011م.

ومـن الأمثلـة عـلى اطّـراح أقـوال النحويـين، والاكتفـاء بالروايـات الـواردة، مـا وجدنـاه واضحًـا في تفسـير قولـه تعـالى ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ﴾ البقرة:2، إذ نقـل المقـابيّ في تفسـير اسـم الإشـارة روايـةً مـن تفسـير الإمـام العسـكري (260هـ/ 874م) يقـول فيهـا: « يعنـي القـرآن الـذي افتُتِـحَ بـ(الم)»؛ لـذا وجدنـاه يقـرر بجـلاء أنّ « المشـار إليـه القـرآن المبـدوء بـ(الم)، كـما هـو ظاهـر الحديـث الشريـف. فرجوعـه إلى (الم) باعتبـار السـورة، والعـذر عـن تذكـيره بتوسـطه بـين المشـار إليـه، والخـبر المذكـور، أو الصفـة، وغـير ذلـك لا حاجـة إليـه»[11].

(11) صفوة الصافي والبرهان، الورقة 21.

# الخاتمة

حاول هذا البحث رسمَ صورةٍ شاملة للحركة العلمية، التي شهدتها البحرين على مدى سبعة قرون، وقد كان البدء بالوقوف على (المدارس) في البحرين، بوصفها مراكز علمية عُنِيَت بتخريج الفقهاء، والمتخصصين في المعارف الإسلامية الأخرى؛ إذ تابع الباحث نشأة تلك المؤسسة العلمية، وتطورها، كما وقف على أسباب شهرتها، مرورًا بمناهج التعليم فيها، وما شهدته من حراكٍ علميٍّ، أدّى إلى رفد المكتبة العربية والإسلامية بمئات المصنفات، في شتى صنوف المعرفة.

وقد عرّج الباحث بعد ذلك على دراسة الإنتاج العلمي البحراني؛ للوقوف على تأثّر البحرانيين، وتأثيرهم في الوسط العلمي الإمامي بشكل خاص، فتتبّع إسهاماتهم في مجالات الفقه وعلومه، والقرآن وعلومه، والحديث وعلومه، وعلم الكلام، منتهيا بالوقوف على الحركة اللغوية في المدرسة البحرانية.

وقد خلص البحث إلى عددٍ من النتائج، لعلّ من أبرزها ما يأتي:

1. تبيين قِدَمَ وجود المدرسة في البحرين، بوصفها مجمعًا علميًّا، يلتقي فيه الطلاب: يبحثون ويؤلفون، تحت رعاية فقيه أو أكثر؛ إذ استبان - من خلال الشواهد التاريخية - وجود تلك المدارس قبل القرن السابع الهجري.

2. إبراز الدور المركزي المهم، الذي قام به الشيخ ميثم البحراني (699هـ/1300م) في التعريف بالمدرسة البحرانية، وجَعْلِها إحدى المدارس المهمة في التاريخ العلمي الإمامي.

3. الكشف عن اهتمام البحرانيين بالمؤسسة التعليمية اهتمامًا تجلّى في رفدها بما تحتاج إليه من مصادر مالية، من خلال وقف بعض الأوقاف عليها، أو من خلال إمدادها بما تحتاج إليه من كتبٍ ومصادر.

4. أماطة اللثام عن الحركة العلمية داخل تلك المراكز التعليمية، وتبيين دور الفقهاء في تشجيع حركة البحث والتأليف العلمي، وذلك من خلال الوقوف على وجهي الحركة العلمية: الإيجابي منهما والسلبي، وتوضيح دور المناظرات العلمية بين الفقهاء في تعزيز تلك الحركة.

5. إبراز اهتمام البحرانيين بصنوف المعرفة السائدة في تلك الأعصر؛ إذ شملت دراساتهم ومصنفاتهم علوم الفقه، والحديث، والكلام، واللغة، وغيرها، ولم يقصروا دراساتهم على جانبٍ معرفيّ واحد.

6. إبراز ريادة البحرانيين في تصنيف الموسوعات الفقهية؛ إذ لم يعرف الوسط العلمي الشيعي هذا النوع من التصنيف قبل الشيخ يوسف العصفور البحراني (1186هـ/ 1772م) مصنف الموسوعة الشهيرة: الحدائق الناضرة.

7. تتبُّع قضية (الأصوليين والأخباريين)، وإيضاح موقف المدرسة البحرانية منها، إذ أثبت البحث نظرة البحرانيين العلمية إلى هذه القضية، وعدم انجرارهم إلى تنزيلها في المعترك السياسي، أو الشخصي.

8. الكشف عن مناهج تفسير القرآن الكريم في المدرسة البحرانية، فقد استبان وجود أضربٍ ثلاثة من التفسير: التفسير بالمأثور دون غيره، والخلط بين المأثور واللغة، والتفسير باللغة دون غيرها.

9. إخراج تفسيري المقابي والستري - لأول مرة - من دائرة النسيان، إلى فسحة النور، فقد سلّط الباحث الضوء على منهج ذينك المفسرين، وما يختصان به، ناقلا منهما بعض النصوص التي توضح ذلك.

10. الكشف عن تيارين بحرانيين يتنازعان النظر إلى علم الكلام: أولهما يعلي من شأنه، ويأخذ به وبنتائجه، ويتزعم هذا التيار المتكلم

البحـراني المعـروف الشـيخ ميثـم البحـراني، في حـين يتزعـم الشـيخ عبـد الله السـماهيجي الفريـق الآخـر، المنكـر لعلـم الـكلام.

11. مناقشـة آراء الشـيخ عبـد اللـه السـماهيجي، التـي اتـكأ عليهـا في رفـض علـم الـكلام، وتبيـين اعتـماده عـلى بعـض الروايـات، التـي يبـدو مـن ظاهرهـا ذمّ الـكلام، والنهـي عـن الخـوض فيـه، وإغماضـه عـن الروايـات التـي تحـثّ عـلى الـكلام والمناقشـة في المسـائل العقديـة المختلفـة.

12. إيضـاح اهتـمام البحرانيـين بالحديـث وعلومـه، وبخاصـة في القـرن الحـادي عـشر ومـا تـلاه، وتبيـين مناهجهـم في التأليـف المرتبـط بالحديـث.

13. حـصر المشـتغلين باللغـة وعلومهـا مـن البحرانيـين، وتقديـم ثبـتٍ لمصنّفاتهـم اللغويـة.

14. مناقشـة قضيـة تغييـب الجانـب اللغـوي مـن تاريـخ العلـماء في البحريـن، وقـد رأى البحـث أن عـدم الإشـارة إلى ذلـك إنمـا كان ناتجًـا مـن عـدم وقـوع بعـض مـن اشـتغل باللغـة مـن البحرانيـين في طريـق الإجـازات الفقهيـة، إضافـة إلى ضيـاع الـتراث اللغـوي لعلـماء البحريـن، مـع مـا ضـاع مـن الـتراث العلمـي.

15. تبيـين مـا تميّـزت بـه المصنّفـات اللغويـة في البحريـن، فـرأى البحـث أنهـا تتحـد مـع الدراسـات اللغويـة عنـد المتأخريـن في شرق الوطـن العـربي وغربـه، وأن الفـارق الـذي يميّـز التصنيـف في البحريـن هـو اعتـماد البحرانييـن مـا ورد عـن الأئمـة الإطهـار، وتنزيلـه منزلـة مـا يُحتـج بـه، عـلى الرغـم مـن تأخـر زمـان صـدوره عـن زمـان الاستشـهاد اللغـوي.

# المصادر والمراجع

## أولا: المصادر المخطوطة

1. البحراني، الشيخ جعفر بن محمد: ملتقى البحرين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه.

2. الستري، الشيخ عبد الله بن عباس: نزهة الناظرين في تفسير القرآن المبين، مخطوط يحتفظ الأستاذ محمد حسن عبد المهدي بنسخةٍ منه.

3. ابن سعادة، الشيخ أحمد: رسالة العلم، من مخطوطات مكتبة البرلمان الإيراني، ويحتفظ الباحث بنسخةٍ منها.

4. السماهيجي، الشيخ عبد الله بن صالح: (تحفة الرجال وزبدة المقال)، من مخطوطات مكتبة السيد علي العدناني في خرمشهر/ إيران، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.

5. السماهيجي، الشيخ عبد الله بن صالح: جواهر البحرين، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخةٍ منه.

6. السماهيجي، الشيخ عبد الله بن صالح، منية الممارسين في أجوبة الشيخ ياسين، مخطوط في مكتبة السيد جواد الوداعي، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.

7. آل طعان، الشيخ أحمد بن صالح، إقامة البرهان في حلّ الإربيان، مخطوط تحتفظ مكتبة السداد بنسخة منه.

8. العصفور، خلف بن عبد علي: زاد المعاد في شرح السداد، من مخطوطات مكتبة الزهراء، ويحتفظ الباحث بنسخةٍ منه.

9. العصفور، الشيخ محمد بن أحمد: مرآة الأخبار، من مخطوطات مكتبة الشيخ عبد الحسين الستري/ البحرين، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.

10. كمال الدين، الشيخ جعفر: الكامل في الصناعة، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه.

11. الماحوزي، الشيخ سليمان: أزهار الرياض، مخطوط يحتفظ الباحث بنسخة منه.

12. الماحوزي، الشيخ سليمان: رسالة في تحقيق أحوال محمد بن سنان، مخطوطة يحتفظ الباحث بنسخة منها.

13. الماحوزي، الشيخ سليمان: رسالة في تعيين محمد بن إسماعيل، مخطوطة يحتفظ الباحث بنسخة منها.

14. المتوج، الشيخ أحمد بن عبد الله: كفاية الطالبين في ما يجب على المكلفين، من مخطوطات حرم الإمام الرضا/ مشهد المقدسة، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.

15. المقابي، الشيخ علي بن محمد: رسالة في الجهر والإخفات، من مخطوطات حرم الإمام الرضا/ مشهد المقدسة، ويحتفظ الباحث بنسخةٍ منها.

16. المقابي، الشيخ محمد بن علي: صفوة الصافي والبرهان، من مخطوطات مكتبة آية الله العظمى السيد الكلبايكاني/ قم المقدسة، ويحتفظ الباحث بنسخة منه.

**ثانيًا: المصادر والمراجع المطبوعة:**

1. إبراهيم، فؤاد: الفقيه والدولة، دار المرتضى، بيروت، الطبعة الجديدة، 1433هـ/ 2012م.

2. الأفندي، عبد الله: رياض العلماء، تحقيق أحمد الحسيني، مطبعة الخيام، قم المقدسة، 1401هـ/ 1981م.

3. الأمين: السيد محسن: أعيان الشيعة، تحقيق حسن الأمين، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، 1403هـ/ 1983م.

4. الأنصاري، الشيخ زكريا: الدرر السنية على شرح الألفية، تحقيق عيسى السيد جواد الوداعي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البحرين 1420هـ/ 1999م.

5. الباقري، جعفر: ثوابت ومتغيرات الحوزة العلمية، دار الصفوة، بيروت، ط1،1415هـ/ 1994.

6. البحراني، الشيخ أحمد بن متوج: منهاج الهداية في بيان خمس مئة الآية، تحقيق محمد كريم باريك بين، قسم الأبحاث والدراسات في الحوزة العلمية، قم المقدم.

7. البحراني، الشيخ ميثم: أصول البلاغة، تحقيق عبد القادر حسين، مكتبة العزيزي، قم المقدسة، 1410هـ/ 1989هـ.

8. البحراني، الشيخ ميثم: شرح نهج البلاغة، دار الثقلين، بيروت، ط1، 1420هـ/ 1999م.

9. البحراني، الشيخ ميثم: قواعد المرام في علم الكلام، تحقيق السيد أحمد الحسيني، منشورات مكتبة المرعشي النجفي، قم المقدسة، ط1، 1406هـ/ 1980م.

10. البحراني، السيد هاشم: الإنصاف في النص على الأئمة الاثني عشر الأشراف، تحقيق سلام الزبيدي وزميله، مؤسسة أم القرى للتحقيق والنشر، بيروت، ط1، 1423هـ/ 2003م.

11. البحراني: السيد هاشم: البرهان في تفسير القرآن، تحقيق لجنة من العلماء، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1419هـ/ 1999م.

12. البحراني، السيد هاشم: مدينة المعاجز، تدقيق محمد علي حسن، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، ط1، 1430هـ/ 2009م.

13. البحراني، يحيى بن حسين: بهجة الخاطر ونزهة الناظر، تحقيق السيد أمير رضا عسكري زاده، مؤسسة الطبع التابعة للآستانة الرضوية المقدسة، مشهد، ط1، 1426هـ/ 2005م.

14. البحراني، الشيخ يحيى بن حسين: الشهاب في الحكم والآداب، تحقيق محمد حسن زبري قائني، مجمع البحوث الإسلامية، مشهد، ط1، 1430هـ/ 2009م،

15. البستاني، محمد جواد: علماء مقابا ومصنفاتهم، دار حفظ التراث البحراني، ط1، 1418هـ/ 1998م.

16. البغدادي، عبد القادر: خزانة الأدب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1409هـ/ 1989م.

17. البلادي، علي بن حسين: أنوار البدرين في تراجم علماء القطيف والأحساء والبحرين، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط1، 1414هـ/ 1994م.

18. البلادي، الشيخ ياسين بن صلاح الدين: معين النبيه في بيان رجال من لا يحضره الفقيه، تحقيق محمد عيسى المكباس، المطبعة العلمية، قم المقدسة، 1422هـ/ 2001م.

19. البهادلي، علي أحمد: الحوزة العلمية في النجف الأشرف، دار الزهراء، بيروت، ط1، 1414هـ/ 1993م.

20. التاجر، محمد علي: منتظم الدرين في تراجم علماء وأدباء الأحساء والقطيف والبحرين، تحقيق ضياء بدر آل سنبل، مؤسسة طيبة لإحياء التراث، بيروت ط1، 1430هـ/ 2009م.

21. الجابري، علي حسين: الفكر السلفي عند الشيعة الإثنا عشرية، منشورات عويدات، بيروت، ط1،1397هـ/ 1977م.

22. الجدحفصي، خليل بن عبد الرءوف: ديوان ابن يتيم، تحقيق زكريا العويناتي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القديس يوسف، بيروت،1425هـ/ 2004م.

23. حسين، حسين محمد: مسجد الخميس، إصدارات صحيفة الوسط، البحرين، ط1، 1433هـ/ 2012م.

24. الحسيني، السيد أحمد: التراث العربي في خزانة مخطوطات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، نشر مكتبة المرعشي النجفي، قم المقدسة، ط1، 1414هـ/ 1993م.

25. الحسيني، سهيل: الخاجة نصير الدين الطوسي، معهد المعارف الحكمية للدراسات الدينية والفلسفية، بيروت، ط1، 1426هـ/ 2005م.

26. خالص، وليد محمود: كمال الدين ميثم بن علي البحراني، ندوة مكانة الخليج العربي في التاريخ الإسلامي، العصر العباسي، 21-23 رجب 1409هـ/ 1989م، كلية الآداب، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 1409هـ/ 1989م.

27. الخطي، أبو البحر جعفر: ديوان الشيخ جعفر الخطي، تحقيق أنيسة المنصور، و عبد الجليل العريض، مؤسسة جائزة عبد العزيز البابطين للإبداع الشعري، 1423هـ/ 2002م.

28. الخيري، ناصر بن جوهر: قلائد النحرين في تاريخ البحرين، تقديم ودراسة عبد الرحمن الشقير، مؤسسة الأيام للنشر، مملكة البحرين، ط1، 1424هـ/ 2003م.

29. الزاكي، فاضل: تلامذة العلامة الشيخ حسين العصفور، المجلس الإسلامي العلمائي، البحرين، ط1، 1433هـ/ 2012م.

30. الزاكي، فاضل: العالم الرباني الشيخ ميثم البحراني، دار العصمة، البحرين، ط1، 1429هـ/ 2008م.

31. زين الدين، محمد أمين: كلمة التقوى، نشره السيد جواد الوداعي، ط2، 1429هـ/ 1993م.

32. ابن سلامة، هبة الله: الناسخ والمنسوخ، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ط2، 1387هـ/ 1967م.

33. السلمان، محمد حميد: الأوضاع السياسية في البحرين والخليج العربي إبان عصر الشيخ حسين العصفور، ورقة مقدمة لمؤتمر العلامة الشيخ حسين العصفور، 1431هـ/ مارس 2010م، البحرين.

34. السماهيجي، الشيخ عبدالله بن صلاح: الإجازة الكبيرة تحقيق مهدي العوازم القطيفي، المطبعة العلمية، قم المدسة ط1، 1419هـ/ 1998م.

35. الشويكي، مرزوق: الدرة البهية، تحقيق عمار نصار، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، بيروت، ط1، 1432هـ/ 2011م.

36. الصالح، صبحي: علوم الحديث ومصطلحه، انتشارات مكتبة الحيدرية، قم المقدسة، ط1، 1417هـ/ 1997هـ.

37. الطبرسي، أبو علي الفضل بن الحسن: مجمع البيان في تفسير القرآن، تعليق السيد هاشم الرسولي المحلاتي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1379هـ/ 1960م.

38. الطهراني، أغا بزرك: الحقائق الراهنة في المائة الثامنة، مؤسسة مطبوعاتي إسماعيليان، قم المقدسة، إيران، ط3، 1408هـ/ 1988م.

39. الطهراني، أغا بزرك: الذريعة إلى تصانيف الشيعة

40. العاملي، زين الدين: الروضة البهية في شرح اللمعة الدمشقية، قم 1396هـ.

41. العاملي، محمد بن الحسن: إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات، المطبعة العلمية، قم المقدسة، د.ت.

42. العاملي، محمد بن الحسن: أمل الآمل، تحقيق السيد أحمد الحسيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 1431هـ/ 2010م.

43. العصفور، الشيخ حسين بن محمد: سداد العباد ورشاد العباد، تحقيق السيد جواد الوداعي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ط1.

44. العصفور، الشيخ حسين: عيون الحقائق الناظرة، مؤسسة النشر الإسلامي، قم المقدسة، ط1، 1410هـ/ 1990م.

45. العصفور، الشيخ حسين بن محمد: المحاسن النفسانية في أجوبة المسائل الخراسانية، مراجعة حبيب عبد الكريم المرتضى، دار المشرق العربي الكبير، بيروت، ط1، 1399هـ/ 1979م.

46. العصفور، علي محمد: بعض فقهاء البحرين في الماضي والحاضر، المطبعة الشرقية، مملكة البحرين، ط1، 1409هـ/ 1989م.

47. العصفور، محمد علي: الذخائر في جغرافيا الجزائر، تحقيق محمد المكباس، المطبعة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1422هـ/ 2002م.

48. العصفور، الشيخ يوسف بن أحمد: الحدائق الناضرة، تحقيق محمد تقي الأيرواني، دار الأضواء، بيروت، ط2، 1405هـ/ 1985م.

49. العصفور، الشيخ يوسف بن أحمد: لؤلؤة البحرين، تحقيق محمد

صادق بحر العلوم، مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، قم المقدسة، إيران، ط2، د.ت.

50. العطية، خالد: الحدائق الناضرة: دراسة مقارنة في المنهج، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1432هـ/ 2011م.

51. عون، فيصل بدير: علم الكلام ومدارسه، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1431هـ/ 2010م.

52. الغراوي، محمد عبد الحسن: مصادر الاستنباط بين الأصوليين والأخباريين، دار الهادي، بيروت، ط1، 1412هـ/ 1992م.

53. الفضلي، عبد الهادي: تاريخ التشريع الإسلامي، دار النصر، بيروت، ط1، 1412هـ/ 1992م.

54. الكاشاني، الشيخ محمد محسن: الشهاب الثاقب، منشورات مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط2، 1401هـ/ 1981م.

55. الكاشاني، الشيخ محمد محسن: كتاب الوافي، تحقيق ضياء الدين الحسيني الأصفهاني، منشورات مكتبة أمير المؤمنين العامة، أصفهان، ط1، 1312هـ/ 1895م.

56. كاشف الغطاء، الشيخ محمد الحسين: العبقات العنبرية في الطبقات الجعفرية، تحقيق جودت القزويني، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، ط1، 1418هـ/ 1998م.

57. الكرماني، محمود بن حمزة: أسرار التكرار في القرآن، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار الفضيلة، القاهرة، د.ت.

58. كوثراني، وجيه: الفقيه والسلطان، دار الطليعة، بيروت، ط2، 1421هـ/ 2001م.

59. الماحوزي، الشيخ سليمان بن عبد الله: فهرست علماء البحرين، تحقيق فاضل الزاكي، نشر المحقق، ط1، 1421هـ/ 2001م.

60. الماحوزي، الشيخ سليمان بن عبد الله: معراج أهل الكمال إلى معرفة الرجال، تحقيق مهدي الرجائي، مطبعة سيد الشهداء، قم المقدسة، ط1، 1412هـ/ 1992م.

61. المبارك، الشيخ إبراهيم بن ناصر: حاضر البحرين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 1425هـ/ 2004م.

62. ابن معصوم السيد علي المدني: سلافة العصر في محاسن الشعراء بكل مصر، مكتبة خانجي القاهرة، ط1، 1334هـ/ 1916م.

63. مغنية، محمد جواد: مع علماء النجف الأشرف، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1404هـ/ 1984م.

64. المكباس، محمد عيسى: مراسلات علماء البحرين، المطبعة العلمية، قم المقدسة، ط1، 1423هـ/ 2002م.

65. المهاجر، جعفر: الهجرة العاملية إلى إيران في العصر الصفوي، دار الروضة للطباعة والنشر، بيروت، ط1، 1409هـ/ 1989م.

66. النويدري، سالم: أعلام الثقافة الإسلامية في البحرين، مؤسسة العارف، بيروت، ط1، 1413هـ/ 1992م.

67. نيبور، كارستن: وصف أقاليم شبه الجزيرة العربية، ترجمة مازن صلاح، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، ط 1، 1434هـ/ 2013م.

68. هلال، علي وآخرون: المشهد ذو المنارتين، إصدار مجلس الأوقاف الجعفرية، مملكة البحرين، الطبعة التجريبية، 1429هـ/ 2008م.

69. اليوسف، عبد الله أحمد: العلامة الشيخ كمال الدين بن علي البحراني، دار الرسول الأكرم، بيروت، ط1، 1428هـ/ 2007م.

# فهرس الموضوعات

# فهرس الموضوعات

### أعلام ، أماكن ، قبائل

#### أ



#### ب

غ



ف



ق



ك



ل



م

# فهرس الكتب والمؤلفات

through the narrow bitter political scope, attempting to take it out of its wide national circle and limiting it to a specific group or a sect, and then, the naïve questions arise. These questions resemble the narrow mind of the one posing the questions and his intolerance to submitting to historical facts, purposely forgetting that our research here is as the work of a historian, who submits to cogent historical evidence. Thus, he adopts what he finds to be true and cannot- as long as he is honest- fabricate incidents that never happened and conceal events or names that had historical influence.

Thus, the researcher's concern was to search and delve through historical books that studied Bahrain and its luminaries from the seventeenth century A.H to the end of the thirteenth century. The researcher found a great number of references, old and modern, that he could rely since they were continuously recurrent. Meanwhile, he found modern publications in which their authors claimed that they are recording historical events. These writings; however, aimed at concealing proven historical facts and crudely obliterating them in a pathetic attempt to create a new record of events, that has neither a historical nor geographical base, and does not withstand the historical scientific vision. Thus, refuting them and not taking them into consideration was more suitable to the scientific approach.

The journey of accomplishing this research was not easy at all. Many obstacles were encountered along the way. For the research, in general, depends, basically, on materials which are mostly manuscripts; and obtaining copies of these manuscripts wasn't always very feasible.

# The Scientific Movement in Bahrain

Issa Al-Wadai

*The Scientific Movement in Bahrain*

*From the Seventeenth Century A.H to the End of the Thirteenth Century*

**Abstract:**

Bahrain, similar to other Arab and Islamic civilizations, experienced an era of scientific prosperity that lasted several centuries. During this era, hundreds of scientists' names became well known in various fields of knowledge. These scientists produced hundreds of publications on religious and worldly sciences; they penned books about Fiqh (Islamic Jurisprudence) and its principles, [Quranic] interpretations, Hadiths, language, philosophy, mathematics and other known sciences.

Hence, this research serves as an attempt to trace a conclusive outline of the scientific movement in Bahrain that lasted over seven centuries. This research attempts to shed light upon the history of schools in Bahrain and the phases thereof, reflecting both their weakness and strength. It also underlines the scientific activity at those schools and aims at following the contributions of Bahrainis to fields of legal and linguistic sciences in addition to highlighting what distinguishes Bahraini scientific productions from others, with regards to their approach and presented scientific materials.

Nothing can harm this research more than looking at it